
يوسف نكادي
مباحث في تاريخ
غرب المتوسط
في العصر الوسيط

يوسف نكادي

مباحث في تاريخ غرب المتوسط في العصر الوسيط



دار "إي-كتب"، لندن، أيلول - سبتمبر 2018

Studies in the History of the Western Mediterranean in the Middle Ages
By: **Youssef Ngadi**

Published by e-Kutub Ltd
Distribution: Amazon (**Paperback**). Kindle, Google Books, Play Store (**Electronic**) & e-Kutub (**Hardback**)
ISBN: 978**-1-78058-400-3**
First Edition
London, Sep. 2018

** * **

الطبعة الأولى،
لندن، أيلول - سبتمبر 2018
مباحث في تاريخ غرب المتوسط في العصر الوسيط
المؤلف: **يوسف نكادي**
الناشر: e-Kutub Ltd، شركة بريطانية مسجلة في انجلترا برقم: 7513024

الموزعون الحصريون: أمازون (للنسخة الورقية)، **كيندل وغوغل بوكس وبلاي-ستور** (للنسخة الإلكترونية) و**"إي-كتب"** (للنسخة الفاخرة).

يمكنك الكتابة الى المؤلف على العنوان التالي:
y.ngadi55@hotmail.fr

الفهرس

مقدمة

البحر المتوسط كوحدة مجالية

يتميز البحر المتوسط بكونه عبارة عن مجرى مائي شبه مغلق لوقوعه بين ثلاث قارات هي أوربا وافريقيا وآسيا. ولهذا الاعتبار سمي منذ القدم "بالبحر الداخلي" و"بحرنا" و"البحر المتوسط". وتحمل هذه التسميات دلالات التجانس والوحدة التي تنفرد بها المناطق المطلة عليه. فهي تتشابه من حيث البنية والتضاريس، ومن حيث المناخ والغطاء النباتي. وتشترك في كونها مهد الديانات وموطن الحضارات. وقد شكلت وحدة سياسية واقتصادية منذ القدم، حيث ظهرت معالم تلك الوحدة زمن الفينيقيين. وتجلت أكثر حين أضحت تحت سيادة الرومانيين.

وقد قدر لتلك المناطق أن تنقسم إلى قسمين في أواخر القرن الثالث للميلاد: قسم شرقي وقسم غربي. كل واحد منهما اتبع مسارا سياسيا مختلفا عن الآخر. وبالرغم من ذلك، استمرت فيهما ملامح الوحدة، على اعتبار أن الحياة الاقتصادية فيهما كانت تقوم أساسا على الزراعة.

وكان من الممكن أن تختفي مظاهر تلك الوحدة تماما بعد حدوث تحولات كبرى تمثلت في ظهور الاسلام واعادة رسم خارطة أوربا السياسية غداة غزوات الجرمان. وأفضت تلك التحولات الى تشكل ثلاثة عوالم لها واجهات على مياه البحر المتوسط. تمثلت في العالم الاسلامي وبيزنطة والغرب المسيحي.

وبعد رمضان 92 هجرية /711 ميلادية، أضحت بعض أقاليم شبه جزيرة أيبيريا ومجموعة من جزر غرب المتوسط، جزءا من العالم الاسلامي. فشكلت حلقة وصل بين تلك العوالم. وكانت معبرا للتأثيرات المسيحية من أوربا نحو المشرق. وللتأثيرات الاسلامية من المشرق نحو أوربا.

كما ظلت موضوع تجاذب بين كيانات غرب البحر المتوسط طيلة قرون نظرا لازدواجية انتماءها. فكانت أوربية مسيحية من وجهة نظر جغرافية لوقوعها في الضفة الشمالية للبحر المتوسط. وكانت اسلامية من وجهة نظر دينية لانتماءها لعقيدة وحضارة الضفة الجنوبية منه.

وقد تأرجحت العلاقات بين تلك الكيانات، وبين عوالم البحر المتوسط عموما، بين الود والعداء. فكان القائمون بالأمر فيها يتبادلون السفارات والهدايا. كما كانوا يدخلون في حروب على ضفاف البحر أو فوق مياهه. ورغم ذلك، كان على مجتمعات تلك العوالم التعايش على غرار ثلاث أسر تقيم في منزل تقليدي يتوسطه فناء رحب يمدها بالضوء والهواء. فكان عامة الناس وخاصتهم، ينتقلون فرادى أو جماعات عبر المسالك البرية والبحرية من أجل التجارة أو لأداء مناسك الحج أو لزيارة المراقد أو لطلب العلم. وكان ذلك يحدث أثناء فترات السلم، وأحيانا إبان مجريات الحروب.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، نجد أن كثيرا من المصطلحات، من قبيل "العلاقات" و"التبادل" و"الحوار" و"التواصل" و"التأثير" و"التأثر"، تتقاطع في مؤلفات الباحثين الذين تناولوا جوانب من تاريخ وحضارة البحر المتوسط خلال العصر الوسيط أو خلال الأزمنة الحديثة.

والجدير بالذكر، أن ثلة من الباحثين الفرنسيين تبنوا، منذ مطلع القرن الماضي، مجموع أقاليم البحر المتوسط كوحدة مجالية في البحث الأكاديمي. وكان أبرزهم فرناند بروديل (Fernand Braudel) الذي ركز على وحدة الانسان والمجال في أقاليم البحر المتوسط في الأطروحة التي نشرها سنة 1949[1]. وقد خفت حدة هذا الاتجاه نسبيا في اوساط الباحثين الفرنسيين بعد هذا التاريخ، حيث أخذ التركيز ينصب أكثر على أقاليم الضفة الغربية من هذا البحر، التي تم النظر اليها لفترة طويلة كوحدة مجالية.

يتضح ذلك من خلال أعمال الملتقي العلمي الدولي[2] الذي نظمه المركز الوطني للبحث العلمي بمدينة روما الإيطالية خلال شهر أكتوبر من سنة

[1] - نشر تلك الأطروحة تحت عنوان:
La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philipe II, Paris, Armand Colin, 1949, 2vol.

[2] -Structures féodales et féodalisme dans l'Occident méditerranéen (Xe – XIIIe siècle), Paris, éditions du C.N.R.S, 1980.

1978. فقد ركز المشاركون فيه على أقاليم الضفة الغربية للبحر المتوسط التي ألحوا على ضرورة اعتمادها كوحدة مجالية نظرا لوجود خاصيات مشتركة بينها من الوجهة الإيكولوجية والأنثروبوجغرافية. يمكن الوقوف عليها من خلال البحث في بعض مقومات الزراعة كالمشاهد الزراعية وبنيات المزدرعات وطرق تنظيم السكن خلال الفترة الممتدة بين القرنين العاشر والثالث عشر[3] .

ويمكن الوقوف أيضا على هذا التوجه من خلال أعمال المائدة المستديرة[4] التي نظمتها غرفة التجارة والصناعة التابعة لمدينة مرسيليا الفرنسية بتعاون مع جامعة بروڤونس خلال شهر نونبر من سنة 1989، والتي أجمع المتدخلون فيها على أن أقاليم الصفة الغربية للبحر المتوسط شهدت حضارة زراعية متجانسة، أساسها الحبوب التي ظلت تمثل منذ أقدم العصور أهم عنصر في المشهد الزراعي وأهم منتوج منشط للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ربوعها. بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حين أكدوا بأن كثيرا من الأحداث التي شهدتها مجموع هاته الأقاليم لا يمكن فهمها إلا إذا أخذت بعين الاعتبار التقلبات التي كان يعرفها إنتاج واستهلاك الحبوب.

ورغم ذلك، ظل عدد من الباحثين الفرنسيين، أمثال روبير إلبير Robert Ilbert، متشبثين بالاتجاه الذي يتبنى مجموع أقاليم البحر المتوسط كوحدة مجالية. فاتخرطوا منذ سنة 1996 في "الدار المتوسطية لعلوم الانسان"[5] للتعبير عن توجههم من خلال مشاريع البحث التي انكبت عليها مختبرات ووحدات البحث التابعة لها، وكذلك من خلال تظاهراتها العلمية ومنشوراتها المختلفة. وتقاسم معهم هذا التوجه عدد من الباحثين الأوربيين. من بينهم الايطاليان قسطنطينة زانو (Konstantina Zanou) وموريزيو ايزابيلا (Maurizio Isabella).

---

[3] - أنظر الكلمة التوجيهية التي افتتح بها بيير توبير (Pierre Toubert) أعمال هذه الندوة، ص.ص. 1-13.

[4] -Les céréales en Méditerranéen (Table ronde dirigée par Jean-Louis Miége), publication du C.N.R.S, et de la maison d’édition la Porte, Rabat, 1994.

[5] - الدار المتوسطية لعلوم الانسان Maison Méditerranéenne des Sciences de l’Homme هي مؤسسة بحث تابعة لجامعة مرسيليا والمركز الوطني للبحث العلمي.

وقد حاول بعض ساسة فرنسا، منذ مطلع الألفية الثالثة، تفعيل هذا التوجه في أوساط الدوائر العليا في الكيانات المطلة على البحر المتوسط. فسعوا الى ارساء قواعد الحوار بين حكوماتها والعمل على تكثيف التعاون بينها. فاقترحوا مشروع "الاتحاد من اجل المتوسط". وانخرط بعض المثقفين بدورهم في المشروع، بأن ارتأوا تحسيس الباحثين الشباب بقضايا البحر المتوسط، وحثهم على ادراجها ضمن اهتماماتهم. فأنجزوا مؤلفا جماعيا يتناول، من وجهة نظر شمولية، تاريخ أقاليم البحر المتوسط منذ القدم[6]. كما وضعت الجهة التي أطرت المؤلف موقعا الكترونيا للتحسيس والتواصل. يشتمل على دراسات تعنى بالارث الحضاري والثقافي المشترك في أقاليم البحر المتوسط. كما يشتمل على قاعدة معطيات تضم أشرطة مرئية ومسموعة خاصة بذاكرة مجتمعاتها[7].

ودعم بعض المفكرين العرب والفرنسيين مؤخرا هذا التوجه. فأسسوا في أواسط سنة 2015 جمعية ثقافية تسمى: "جامعة من أجل المتوسط" تعنى بربط الأواصر بين المثقفين المهتمين بقضايا البحر المتوسط، وذلك بتنظيم تظاهرات علمية وثقافية في مختلف الدول المطلة على هذا الفضاء[8].

وفي المغرب تحمس المسؤولون السياسيون لمشروع "الاتحاد من اجل المتوسط" منذ الاعلان عنه. وعبروا عن رغبتهم في أن يكون أرضية لارساء التفاهم والشراكة بين الدول المطلة على البحر المتوسط. وسعوا مؤخرا الى تفعيل جوانبه الثقافية والفكرية، بأن قرروا تشييد مؤسسة جامعية أورومتوسطية تعنى بالبحث والتكوين في قضايا البحر المتوسط[9].

تلك هي باختصار أهم المواقف التي تمثل خلفية مرجعية للمباحث التي يتضمنها هذا الكتاب الذي نسعى فيه إلى تناول بعض القضايا التاريخية في مناطق غرب البحر المتوسط خلال العصر الوسيط انطلاقا من بعض

---

[6] - يتعلق الأمر بكتاب:

Méditerranée. une histoire à partager. Paris. Bayard. 2013.

[7] - عنوانه: http://www.medmem.eu

[8] - يدير الجمعية طاقم من الأطباء والأساتذة الجامعيين تحت الرئاسة الشرفية للشاعر السوري أدونيس. لمزيد من التفاصيل حول تنظيم الجمعية واهدافها ومشاريعها، يمكن العودة لموقعها على شبكة الأنترنيت على الرابط: http://www.u-p-m.org

[9] - يمكن العودة لموقع الجامعة على الرابط:

http.//www.ueuromed.org

النصوص ومن بعض الخلاصات التي أسفر عنها البحث الأثري. واستنادا أيضا على بعض الدراسات التي لها صلة بالقضايا المتناولة. والله ولي التوفيق.

يوسف نكادي
وجدة حاضرة زيري بن عطية
في 25 رمضان 1439
الموافق 10 يونيو 2018

المبحث الأول

خصوصيات وتحولات المجال الريفي في أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط خلال القرن الخامس الهجري

تمتد أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط من الحدود الفاصلة بين مصر وليبيا حاليا إلى سواحل المحيط الأطلسي. وتشمل تاريخيا برقة واطرابلس وإفريقية والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى. وتعرف في بعض المصنفات التاريخية ببلاد المغرب.

وباستثناء إقليمي برقة واطرابلس الذين يرتبطان أكثر من وجهة نظر جغرافية وإثنولوجية، بمصر[1]، وبالمشرق العربي الإسلامي بوجه عام، فإن الأقاليم التي تشكل اليوم تونس والجزائر والمغرب، كانت منذ أقدم العصور تكون مجالا متجانسا. وتشترك في كثير من الخصائص الأيكولوجية، والانتروبو- جغرافية.

فهي تتشابه من حيث البنية والتضاريس. تخترقها نفس السلاسل الجبلية، واحدة في الشمال والثانية في الجنوب، وبينهما تنحصر مجموعة هضاب. وتمتد بها على ساحل البحر المتوسط، شمالا وعلى ساحل المحيط الأطلسي غربا، مجموعة سهول شريطية، هي ضيقة أكثر في الشمال عما هي عليه في الغرب (في المغرب الأقصى على الواجهة الأطلسية). وتدعمها أراضي سهلية أخرى في الداخل وحول الأودية والأنهار.

---

[1] - السيد عبد العزيز سالم، المغرب الكبير (العصر الإسلامي دراسة تاريخية وعمرانية وبشرية)، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، الجزء الثاني، ص. 128.

وبالاضافة إلى ذلك، فهي تتشابه من حيث الانتماءات الإثنية لساكنتها، ومن حيث مراحل تعميرهم لمختلف الأقاليم، وتشترك في كون هاته الساكنة تتوزع بشريا على مجموعة قبائل وتتوزع مجاليا إلى بدو[2] وحضر.

وإذا كانت الأرياف قد مثلت الإطار الرئيسي الذي تفاعلت فيه الأحداث التي شهدتها أقاليم أوروبا المتوسطية خلال العصر الوسط، كما سنوضح ذلك في أحد مباحث هذا الكتاب، فإن مجال تفاعل الأحداث في أقاليم الضفة الجنوبية لغرب البحر المتوسط توزعته الأرياف والحواضر على السواء. وقد اشتركت الأندلس مع هذه الأقاليم في هذه الخاصية.

فقد كانت حواضر المنطقة منذ الفتح الإسلامي مراكز استقرار وإقامة بالنسبة لممثلي السلطة المركزية. وأضحت فيما بعد مراكز استقرار بالنسبة للسلاطين والأمراء. وكانت تلك الحواضر أيضا، على اختلاف أدوارها وأهميتها، مراكز تجارية وأيضا مراكز إشعاع فكري وثقافي.

وقد تبلور دورها أكثر بعد قيام الدول المستقلة بهذه المنطقة، وبذلك أضحت الأحداث والتطورات التي شهدتها، سياسية كانت أو عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية ودينية، تتشكل وتتفاعل في الحواضر كاطرابلس والقيروان والمهدية وقابس والقلعة وبجاية وتلمسان وتهارت وفاس وسجلماسة ومكناسة.

ويدفعنا هذا الأمر إلى الاعتقاد بأن الحديث عن خصوصيات المجال الريفي في أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط خلال القرن الخامس الهجري، يستدعي استحضار دور الحواضر إلى جانب البوادي طبعا.

ويمكن أن نستشهد في هذا الشأن بمدينة فاس، للقول بأن الوسط الطبيعي الذي نشأت به هو الذي حسم إلى حد كبير في أمر تشييدها[3]. وعقب تهيئته من قبل أفراد المجتمع، فإنه هو الذي أعطاها بعد التشييد تلك الأهمية وذلك

---

[2] - خلافا لما توحي به كلمة "بدو" والتي يستعملها المشارقة عادة للدلالة على المجموعات البشرية غير المستقرة والدائمة الترحال، فإننا نستعملها هنا للدلالة على سكان البوادي أو الأرياف. ونعني بالحضر سكان الحواضر أو المدن.

[3] - عن حيثيات تشييد هذه المدينة انظر الرواية التي أوردها أبو الحسن علي ابن عبد الله ابن أبي زرع الفاسي في كتاب الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دون ذكر اسم المحقق، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1972، ص.ص. 30 - 31. وكذلك أبو الحسن علي الجزنائي في كتابه جني زهرة الأس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1991، ص. ص. 18- 19.

الدور الذي أخذت تضطلع به كمركز لممارسة السلطة وكنقطة إشعاع واستقطاب، الأمر الذي من أجله دفعت الثمن باهظا. ويكفي أن نشير إلى الصراع الذي دار حولها خلال القرن الخامس الهجري بين صنهاجيي إفريقية والزناتيين المقيمين بها تحت إمرة زيري بن عطية وخلفه أو بين هؤلاء وأمويي الأندلس[4].

كما أن فاس، كمركز حضري وقطب ذي إشعاع، هي التي أضفت على المجال المحيط بها (أي الأرياف) أهمية قصوى وجعلته مجالا "حيويا" مغريا يثير الأطماع.

وما ذكرناه عن مدينة فاس، ينطبق أيضا على مدينة بجاية التي أضحت بعد القرن الخامس الهجري أحد أهم موانئ المغرب الأوسط على البحر المتوسط. فانعكس ذلك على ظهيرها. وبالمثل، استمدت بجاية تلك الأهمية كمركز تجاري بحري من ظهيرها الذي كان يمدها بنصيب مهم من البضائع التي كانت موضوع تلك التجارة. والحقيقة أن ما ذكرناه عن مدينتي فاس وبجاية، لا ينطبق عليهما لكونها كانتا عاصمتي كيانين سياسيين خلال العصر الوسيط، وإنما ينطبق أيضا على بعض المدن الأخرى التي لم تصبح عواصم سياسية إلا في مراحل متأخرة من تاريخ أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط.

ويكفي أن نسوق كمثال على ذلك، مدينة مكناسة التي اكتست أهمية بالغة قبل أن تصبح عاصمة دولة المولى إسماعيل بفضل فحصها الخصب الكثير الموارد الفلاحية. ويكفي أن إسمها اقترن بإسم أهم منتوج زراعي كان يقدمه هذا الفحص: الزيتون. كما أن هذا الفحص اكتسى أهمية قصوى بفعل وجود مكناسة كمركز حضري عمل على تنشيط إنتاجه وترويج منتوجاته[5]. وبالتالي، فإن مكناسة وفحصها، وأي مركز حضري آخر وظهيره، نعتبرأنهما يشكلان وحدة مجالية. وما نذهب إليه يجد دعامته في معظم كتب الجغرافية وكتب الرحلات، وفي بعض الحوليات التاريخية أيضا. إذ حين يتحدث مؤلفوها عن إحدى مدن بلاد المغرب أو الأندلس يردفون حديثهم

---

[4] - انظر بعض فصول هذا الصراع في كتاب الأنيس المطرب السالف الذكر، من الصفحة 101 إلى ص. 108.

[5] - لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى مقال إبراهيم القادري بوتشيش "تطور الفلاحة في مكناس من عصر المرابطين إلى أواخر العصر المريني"، المناهل، العدد 38، سنة 1988، ص.ص. 204- 227.

بحديث عن ظهيرها، بما يترك الانطباع بوجود نوع من التكامل والارتباط بين الطرفين.

وقد انعكست هذه الثنائية على طبيعية المجال الزراعي الذي مثل الفضاء الذي احتضن أبرز نشاط اقتصادي في أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط خلال العصر الوسيط. فقد كان بدوره مجالا زراعيا "مخضرما" ريفيا – حضريا. كما أن المجتمع الذي كان يمارس ذلك النشاط الاقتصادي جمع بين خاصيات البداوة والتحضر.

فالاستغلاليات المستثمرة كانت تتوزع بين جنات وبساتين وحقول وعرصات وضياع ومجاشر. بعضها كان يقع داخل أسوار كل مدينة كالجنات أو العرصات، وبعضها كان يقع في الأرياف طبعا[6].

أما الفئات التي كانت تستثمرها، فكانت موزعة هي الأخرى بين فلاحين صغار يملكون استغلاليات داخل محيط المدينة أو خارجها، ومزارعين لا يملكون سوى مجهودهم العضلي يعملون عند مالكين آخرين، ومالكين متوسطين أو كبار. كان كثير منهم يقيمون في المدن ويملكون استغلاليات في الأرياف يستثمرها لحسابهم مزارعون مقابل كميات من الإنتاج تحددها عقود تعرف بعقود المزارعة أو المغارسة (تبعا لنوعية العمل الذي قد يكون زراعة كميات من الحبوب أو غراسة أنواع من الأشجار المثمرة)[7].

1- خصائص المجال الزراعي والزراعة في أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط حتى بداية غزوات القبائل العربية.

مثل النشاط الزراعي، كما سبق القول، كنه الحياة الاقتصادية قي أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط خلال العصر الوسيط. وقد كان المنتجون

[6] - انظر على سبيل المثال المعلومات الواردة في مواضع متفرقة من كتاب مذاهب الحكام في نوازل الأحكام للقاضي عياض وولده محمد، تحقيق وتعليق محمد بن شريطة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، وكذلك ما يقوله الجزنائي عن الحيازات الواقعة داخل مدينة فاس على ضفتي واديها وتلك الواقعة "بأنظارها"، أنظر جني زهرة الأس...، ص.ص. 26 – 36.

[7] - يمكن العودة في هذا الشأن إلى كتاب مذاهب الحكام السالف الذكر، ص. 234 وص. 247. وكذلك إلى ما تتضمنه مقالة إبراهيم القادري بوتشيش، "العلاقات الإنتاجية بين ا لمزارعين وأرباب الأراضي بالمغرب والأندلس خلال القرن السادس الهجري"، مجلة دراسات عربية، العدد 817، مايو - يونيو 1998، ص.ص. 109 - 114.

المباشرون المرتبطون بهذه الزراعة يعملون على تفعيل المجال الزراعي عن طريق الاستثمار.

ويفترض أن يستجيب المجال لهذا الجهد، غير أن هذه الاستجابة عادة ما تكون مقترنة بمعطيات كميائية وبيولوجية ومناخية ذات صلة بطبيعة المجال. وتمثل في ذات الوقت إحدى خاصيات هذا المجال[8].

وتبعا لطبيعة الوحدات التضاريسية التي أشرنا إليها، فقد قامت الزراعة في أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط في الأراضي السهلية وفي الهضاب وعلى سفوح المنحدرات الجبلية وعلى ضفاف الأودية والأنهار وحول نقط الماء في المناطق الصحراوية.

ومما لا شك فيه، أن قوى الطبيعة كانت تمارس تأثيرا فعالا على العمل الزراعي. وتفيد بعض المصنفات في هذا الشأن، بأن الحواضر والأرياف شهدت كوارث طبيعية خلال القرن الخامس الهجري. تمثلت في سلسلة من الزلازل ومنها "(...) الزلزلة العظيمة التي لم ير الناس بالمغرب مثلها. هدت البنيان ومات فيها خلق كثير تحت الردم. ووقعت الصوامع والمنارات. ولم تزل الزلزلة تتعاقب وتتكرر في كل يوم وليلة من أول يوم من ربيع الآخر إلى آخر يوم من جمادى الآخر من السنة المذكورة (أي سنة 472 هـ)[9]. وتكررت نفس الآفة سنة 504 هـ حيث "كان بالمغرب زلازل عظيمة دامت، شهر شوال كله"[10].

يضاف إلى ذلك موجة من الأوبئة والطواعين ورد ذكرها في بعض الحوليات التاريخية دون أن يتم تحديد طبيعتها. ومنها "وباء وطاعون" شهدته إفريقية وهي على مشارف القرن الخامس الهجري، وبالتحديد سنة 395 هجرية. "(...) هلك فيه أكثر الناس من غني ومحتاج (...) وكان الضعفاء يجمعون إلى باب سالم (بالقيروان) فتحفر لهم أخاديد ويدفن المائة والأكثر في

[8]- Pierre Georges, Précis de géographie rurale, Paris, P.U.F., 1978, p.7.

[9] - ابن أبي زرع الأنيس المطرب...، ص 168.

[10] - ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج.س. كولان وليفي – بروفانسال، دار الثقافة، بيروت، 1980، الجزء الأول، ص. 305.

الأخدود الواحد (...) وهاجرخلق من أهل الحاضرة والبادية إلى جزيرة صقلية"[11]. وبعده حدث "وباء عظيم" سنة 469 هـ، "مات فيه خلق كثير"[12].

وإذا كانت هذه الكوارث، قد خلفت آثارا على الوضعية الديموغرافية في الأقاليم التي نحن بصدد الحديث عنها، وعلى اقتصادياتها ومجتمعها، فتبقى مع ذلك آثارا محدودة في المكان والزمان، على اعتبار أننا نعتبرها من العناصر المتغيرة التي باستطاعة المجتمع تجاوزها رغم الثمن الباهظ الذي يدفعه بمناسبتها.

غير أنه ثمة عناصر ثابتة، لا شك أن آثارها كانت بالغة. لأن مفعولها يحدث في المدى القريب ويظل ساريا على المديين المتوسط والبعيد. وأهم ما نعنيه بهذه العناصر الثابتة، الظروف المناخية، التي كانت في اعتقادنا أبرز عنصر معرقل للعمل الزراعي. مصداقنا في ذلك هو أن الأنشطة الاقتصادية في أقطار المغرب العربي ما زالت مرتبطة الى يومنا هذا بالمتغيرات المناخية في زمن تطورت فيه وسائل وتقنيات الري وحفظ المياه وتدبيرها، وفي زمن تطورت فيه أيضا وسائل الرصد الجوي التي يمكن على ضوء المعلومات التي تقدمها، الاستعداد لمختلف الاحتمالات. فضلا عن كون النشاط الزراعي لا يمثل اليوم المورد الوحيد لخزائن دول المنطقة أو لمجتمعاتها.

فأقاليم الضفة الجنوبية الغربية للبحر المتوسط تنتمي عموما إلى مجال خاضع للمؤثرات الصحراوية حيث درجات الحرارة مرتفعة والتساقطات قليلة، إذ أن هذه المؤثرات لا تسمح بأن تنتقل إليه الرياح الرطبة المحملة بالأمطار. وعلى العكس من ذلك، تسمح بأن تنتقل إليه الرياح الجافة التي تعمل على تسخين الجو. وربما تؤدي إلى اندلاع الحرائق في المناطق الغابوية.

وقد حدثت هذه الطاهرة سنة 305 هجرية، ولكن في مجال معمور، حسب خبر أورده ابن أبي زرع، يروي فيه أن النار أحرقت في شهر شوال من السنة المذكورة (مارس- أبريل 918 م.) أسواق مدينة تاهرت قاعدة

---

[11]- نفسه، الجزء الأول، ص. 257. أنظر أيضا أحمد بن عبد الوهاب النويري، تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق مصطفى أبو ضيف أحمد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1984، ص. 328.

[12] - ابن عذاري، البيان المغرب...، الجزء الأول، ص. 300.

زناتة، وأسوار مدينة فاس. كما أحرقت أرباض مدينة بياسة من بلاد جوف الأندلس، وأسوار قرطبة. فسميت تلك السنة بسنة النار[13].

كما تعمل الرياح على إثارة زوابع من الأتربة والغبار. وتعمل على تحرك الكثبان الرملية وزحف الرمال واتساع نطاق التصحر الذي يحدث أحيانا على حساب مناطق أو أراضي مستثمرة.

ولا شك أن بعض مناطق جنوب غرب البحر المتوسط كانت تعرف هذه الظاهرة خلال القرن الخامس الهجري، مع أن المصنفات التي اطلعنا عليها لم تمدنا بإشارات عنها تهم الفترة المذكورة. ولكن أبا محمد عبد الله التيجاني الذي قام برحلة شملت إفريقية واطرابلس بين سنتي 706 هـ و708 هـ تنبه إليها وهو يحدثنا عن قرية إنزور الواقعة على مشارف اطرابلس. إذ يذكر أنها " (...) كثيرة القصور وقد استولى الرمل على أكثرها، وهم الآن [أي سكان القرية] يتوقعون استيلاءه على باقيها"[14]. مع أن الأمر يتعلق بقرية تتوفر فيها بعض وسائل منع التصحر. ففيها مرافق سكنية ومجاري مائية وغطاء نباتي مهم. وسكانها يعتنون بأنواع عدة من الأشجار المثمرة. إذ هي حسب التيجاني "(...) غابة متسعة الأقطار ملتفة الأشجار. وبها مياه عذبة وأكثر شجرها الزيتون (...) وبها نخل كثير (...) وبها أيضا شجر التفاح والرمان والعنب والتين كثير..."[15].

ومن الخاصيات التي كانت، وما زالت، تميز المناخ السائد في هذه الأقاليم، هو أن التساقطات فيها كانت قليلة بوجه عام. وكانت فضلا عن ذلك متفاوتة من حيث الكمية بين منطقة وأخرى. إذ هي مرتفعة نسبيا في الأقاليم المحاذية للمحيط الأطلسي. وهي أقل نسبيا في الشريط الساحلي للبحر المتوسط. ثم تقل أكثر في الأقاليم الداخلية. وتنعدم أو تكاد في. الأقاليم الشبه صحراوية والصحراوية. بل إن الأقاليم التي تتميز بكونها تتلقى كميات لا بأس بها أو جيدة من التساقطات المطرية، كانت هذه التساقطات فيها غير

---

[13] - ابن أبي زرع، الأنيس المطرب...، ص. 98. لم يذكر صاحب النص أسباب اندلاع هذه الحرائق ولكن انتشارها بهذا الشكل يفيد من دون شك بأن رياحا جافة وحارة همت جميع أقاليم المنطقة وأدت إلى اشتعالها.

[14] - أبو عبد الله محمد التيجاني، رحلة التيجاني، قدم لها حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، 1981، ص. ص. 214 - 215.

[15] - نفس المصدر ونفس الصفحات

منتظمة من سنة لأخرى ومن فصل لآخر خلال السنة الواحدة. كما أنها كانت تسقط بغزارة على شكل سيول تعمل على انجراف التربة في المنحدرات أو تؤدي إلى حدوث فيضانات. وقد تقع مثل هذه الفيضانات أحيانا في مناطق تتلقى كميات قليلة جدا من الأمطار خلال المواسم العادية. كما حدث مثلا في سجلماسة سنة 381 هـ. حيث تساقطت كميات كبيرة من الأمطار أدت إلى فيضانات واديها. "فتعجب الناس" لأنهم لم يعهدوا مثل تلك الظاهرة في هذه المنطقة[16].

وإذ لم تقدم لنا المصنفات التي اطلعنا عليها أية إشارات عن حدوث هذه الظاهرة خلال القرن الخامس الهجري بالتحديد، فإنها على العكس من ذلك حافلة بأخبار تتعلق بالمجاعات والقحط. ويكفي أن نشير إلى "البيان المغرب" و"نهاية الأرب" و"الأنيس المطرب" التي تتضمن جردا لسنوات الجماعات والقحط والشدة التي شهدتها إفريقية أو المغرب الأقصى أو هما معا[17]. وهي لكثرتها تبدو وكأنها كانت "تتناوب" مع سنوات الخصب.

ولا شك أن تأثيرها كان قويا على الحياة الاقتصادية بوجه عام وعلى الزراعة بوجه خاص. لأن هذه الأخيرة كانت "توكيلية" على حد تعبير أحد الباحثين وهو يتحدث عن النشاط الزراعي الذي كان يمارسه المجتمع المصمودي خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين[18]. ونحن نقول بأنها كانت كذلك في جميع مناطق الضفة الجنوبية الغربية للبحر المتوسط خلال العصر الوسيط برمته. ولازالت كذلك لحد الآن.

فالزراعة الممارسة في هذه المناطق كانت زراعة معاشية، تقوم على الحبوب كالحنطة والقمح والشعير. وعلى القطاني كالحمص واللوبيا. فضلا عن أصناف من الخضروات والبقول كالبصل والجزر مثلا، إلى جانب أنواع من الأشجار المثمرة وأهمها الزيتون والتمور والتين والتفاح.

كما كانت تمارس في بعض المناطق المحدودة زراعة متخصصة ارتبطت أساسا بالمبادلات التجارية. ونعني هنا زراعة قصب السكر التي حضيت

---

[16]- ابن أبي زرع، الأنيس الطرب...، ص. 114.

[17] - حدثت أهم وأشد تلك الآفات سنوات: 407 هـ - 411 هـ - 413 هـ - 435 هـ - 444 هـ - 447 هـ - 450هـ - 469 هـ - 483 هـ - 491 هـ - 498 هـ.

[18] - محمد بولقطيب، "الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي في القرنين الخامس والسادس الهجريين"، الاجتهاد، العدد 18، شتاء عام 1993، ص.ص. 57-97.

بعناية هامة في بلاد السوس الأقصى. وقد أقيمت بها العديد من المعاصر لاستخلاص مادة السكر التي كان يتم تصدير كميات منها إلى باقي أقاليم المغرب الأقصى وإلى إفريقية والأندلس[19].

كان يتم إنتاج معظم المزروعات والمغروسات المشار إليها في قطع أرض من نوع أراضي البور التي تنتظر ما تجود به السماء. بل إن قطع الأرض المسقية كانت بدورها تعرف نفس الوضعية لأنها تسقى بمياه الأنهار والأودية أو الآبار أو العيون التي تتحكم في تزويدها، وفي منسوب مياهها، التساقطات المطرية.

وفضلا عن ذلك، فإن الري استند إلى جهود فلاحين. وبالتالي كان معتمدا على نطاق محدود. وقد استعملت لهذا الغرض السواقي والجداول المتفرعة عن الأودية والأنهار، إلى جانب القنوات وتقنيات أخرى مثل الدواليب التي كانت تستعمل في المهدية (بإفريقية) لرفع المياه من الآبار لتجري في القنوات[20].

ويتضح من المصنفات التاريخية، ومن كتب الجغرافية والرحلات[21]، أن السلطات القائمة في كيانت جنوب غرب البحر المتوسط خلال القرن الخامس الهجري لم تول لقضايا المياه أي عناية تذكر. فمنذ المشروع الذي أنجزه عبيد الله المهدي، الذي بنى مدينة المهدية وجلب إليها المياه عبر قنوات من قرية منانش لمجاورة[22]، لم نسمع عن أي "مشروع مائي" في المنطقة، وإن كان المشروع المشار إليه يهم تزويد المدينة بالماء الشروب بوجه خاص. ولم يكن موجها للري فيما يبدو. لذلك كان يجب أن ننتظر فترة طويلة جدا لنسمع عن

---

[19] - مجهول، كتاب الاستبصار، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985، ص. 212.

[20] - أبو عبيدة البكري، كتاب المسالك والممالك، حققه وقدم له أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب والمؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، تونس، 1992، الجزء الثاني، ص. 682.

[21] - من بينها النماذج المعتمدة في هذا البحث.

[22] - نفسه الجزء الثاني، ص. 681 و682. يذكر البكري أن عبيدة الله المهدي شرع في بناء المدينة سنة 300 هـ وانتقل إليها واتخذها قاعدة حكمه سنة 308 هـ.

مشروع مماثل قام به يوسف بن تاشفين بمناسبة تشييد حاضرة مملكته مدينة مراكش[23].

وفي ظل الاعتماد على مصادر المياه الطبيعية، كان من الطبيعي جدا أن ينتكس الإنتاج الزراعي، ومعه النشاط الاقتصادي بوجه عام، عند كل اختلال (خلال المواسم التي تقل أو تنعدم فيها التساقطات). ويبدو أن العوائق ظلت منتصبة أمام المرتبطين بالمياه من فلاحين ومزارعين وأرباب الأرحي وعموم المستهلكين حتى في مواسم التساقطات العادية.

وقد نقلت لنا كتب الفتاوى الفقهية وكتب الجغرافيا بعض مؤشرات تلك العوائق والآثار السلبية التي ترتبت عنها كالنزاعات والخصومات. ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى ما يتضمنه مصنف القاضي عياض وولده محمد[24]، لنقف على نماذج منها، وإن كانت تهم المغرب الأقصى فقط.

ويستشف من تلك النماذج أن النزاعات لم تكن تحدث دائما خلال مواسم ندرة المياه وتراجع جريان السواقي والجداول. ولكن عددا منها كان يحدث خلال مواسم الجريان العادية. مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الندرة ربما كانت دائمة خلال القرن الخامس الهجري. وإن تخللت هذا الحيز الزمني مواسم بدت فيها التساقطات عادية (سنوات الخصب التي يشير إليها ابن عذاري). ومعنى ذلك أن صبيب المجاري المائية كان ضعيفا. وإلا كيف يمكن تفسير ظاهرة انحباس (انقطاع) الماء عن جنان أو مجموعة أجنة بفعل استخدام رحى واحدة. أو انقطاع جريان نهر عن مدينة بأكملها وحرمان سكانها من

---

[23] ـ انظر تفاصيل المشروع عند الشريف الإدريسي في مؤلفه نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق مجموعة باحثين، مكتبة الثقافة الدينية بور سعيد، بدون تاريخ، المجلد الأول، ص. ص.233 - 234. وفيما يتعلق بحيثيات اختطاط المدينة وبنائها، يمكن العودة إلى كتاب الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية لمؤلف مجهول، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1979، ص. 15 وص. 16.

[24] ـ نقصد هنا كتاب مذاهب الحكام الذي سبقت الإحالة عليه، حيث تشغل فيه "الأسئلة والأجوبة" المتعلقة بالمياه ثلاثة وعشرين صفحة ونصف صفحة. وتأتي بذلك على رأس "المسائل" التي يتناولها؛ علما بأن الكتاب يتضمن "أسئلة" أخرى و"أجوبة" تهم المياه وردت في سياق معالجة قضايا ومسائل أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأسئلة المتعلقة بالمياه وردت على القاضي عياض، وبعضها أجاب عنه ابن الحاج (توفي سنة 529 ه.) وابن رشد توفي (سنة 520 ه). ومعنى ذلك أن الإطار الزمني للقضايا التي تثيرها الأسئلة المتعلقة بالمياه يمتد من منتصف القرن الخامس الهجري حتى سنة 544 هـ تاريخ وفاة القاضي عياض.

المياه طيلة ثلاثة أيام كل أسبوع من جراء تحويل مجراه لسقي بعض البساتين والحقول خارج المدينة[25].

ولا شك أن ظاهرة ندرة المياه، التي نحن بصدد الحديث عنها، هي التي تفسر إلى حد كبير عملية التحرك المستمر التي كانت تقوم بها بطون عريضة من قبائل زناتة منذ وقت سابق على القرن الخامس الهجري؛ في مجال شاسع جدا. شمل صحراء تونس وأقاليم عدة من المغرب الأوسط وعدة مراكز في المغرب الأقصى كملوية وسجلماسة[26]، وفاس التي كانت قاعدة إمارتها منذ قيامها على يد زيري بن عطية.

ورغم شساعته، فيبدو أن هذا المجال لم يكن كافيا لتلبية حاجياتها. لأن أجزاء منه جافة وأخرى شبه جافة. لذلك لم تكن تتوانى في العمل على توسيعه أكثر في اتجاه الأقاليم الغربية لإفريقية كما يفهم من قول النويري الذي يذكر أن "(...) زناتة قد استطالت على أهل الناحية (يقصد صنهاجة) من أيام بني الأغلب. ثم تزايد ضررهم في أيام المهدي والقائم"[27]. مما اضطر زيري ابن مناد إلى بناء (أو إعادة بناء) مدينة أشير سنة 324 هـ لاجتناب شرهم.

ومما لا شك فيه، أن قبائل زناتة الدائبة التحرك، إن شرقا أو غربا، فوتت الفرصة على القبائل التي كانت أكثر ميلا إلى الاستقرار وزراعة الأرض. بدليل أن النويري يعود فيخبرنا بأن"(...) أهل البادية اطمأنت نفوسهم للحرث والزراعة وصانهم زيري مما كان ينالهم من زناتة ..." [28] بعد .بناء مدينة أشير، وإن كان ذلك الاطمئنان إلى حين. إذ استمرت العداوة بين ضنهاجة وزناتة. وتواصلت الحروب بينهما خلال النصف الثاني من القرن الرابع الهجري والنصف الأول من القرن الموالي. وكانت حروب شديدة الضراوة أدت في نهاية المطاف - أي قبل أن يصبحا معا هدفا لغزو عرب بني هلال

---

[25] - نقصد بهذا المثال ما أورده الشريف الإدريسي عن "نهر أغمات" في كتابه نزهة المشتاق...، المجلد الأول، ص.231.

[26] - ابن أبي زرع، الأنيس المطرب...، ص. 106. وإبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1984، الجزء الأول، ص. 138. ولمزيد من التفاصيل بخصوص هذا الموضوع، يمكن العودة إلى كتاب السنوسي يوسف إبراهيم، زناتة والخلافة الفاطمية، منشورات مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1986، الصفحات: 57 إلى 95.

[27] - النويري، نهاية الأرب...، ص. 304.

[28]- نفسه، ص. 305.

ابتداء من سنة 442 هـ- إلى "إبادة" زناتة " وإزالتها من الوجود" على الأقل في برقة، إذ حين دخلها عرب بني هلال "(...) وجدوا بلادا خالية طيبة كثيرة المرعى كانت عمارتها زناتة فأبادهم المعز (المقصود أبو تميم المعز بن باديس)"[29].

وإذا كانت تلك الحروب قد أزاحت من بعض المواطن القبائل، التي يعتبرها بعض الباحثين قبائل "رحل"[30]، فإنها أنهكت قبائل المستقرين المزارعين، ونعني بهم صنهاجة. على اعتبار أن أبا تميم المعز ابن أبي مناد اضطر إزاء "تكاسل" صنهاجة – حسب تعبير النويري – عن قتال زناتة أن يشتري سنة 446 هـ ثلاثين ألف شخص من العبيد[31] للاعتماد عليهم في حروبه المستقبلية.

ومهما يكن من أمر، فإن سلسلة الحروب الدائرة في الجبهة الإفريقية بين صنهاجة وزناتة، والحروب الدائرة في الجبهة المغربية بين زناتة وصنهاجة أيضا وبين قبائل زناتة فيما بينها (بين مغراوة وبني يفرن) وبين زناتة وبرغواطة[32]، أدت إلى إبادة البعض وإنهاك البعض الآخر. كما أنها أدت إلى خراب العمران، وتدمير المنشآت وإتلاف المحاصيل والغلات. وبالتالي، فقد ساهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية بوجه عام. ويكفي أن نشير في هذا الصدد بأن ثلاث أعوام من الحروب والصـــراع (453 هـ و454 هـ و455 هـ) بين عجيسة وفتوح إبني الأمير دوناس بن حمامة كانت كافية لخلق أزمة حقيقية بالمغرب الأقصى. حيث كثر الخوف في أيامهما وغلت الأسعار واشتدت المجاعة وعظم الهرج وقويت الفتن في جميع نواحي المغرب وظهرت لمتونة على أطراف البلاد فملكوها"[33]. مما يدفع إلى الاعتقاد بأن الاقتصاد السائد، ليس في المغرب الأقصى وحده، وإنما في المنطقة ككل، ومنذ فترات سابقة على القرن الخامس الهجري، كان هشا

---

[29] - نفسه، ص. 343. لا يوضح النوبري في معرض حديثه عن هذا الحدث المقصود " بالبلاد"، غير أن مقارنة المعطيات التي أوردها بما ورد في مصنفات أخرى يوضح أن الأمر يتعلق ببرقة.

[30] - السيد عبد العزيز سالم، المغرب الكبير، الجزء الثاني، ص.627.

[31] - النويري، نهاية الأرب...، ص. 344.

[32] - خاصة في عهد الأمير أبي الكمال تميم بن زيري (424 هـ - 448 هـ الذي يقول عنه ابن أبي زرع: "كان مولعا بجهاد برغواطة. كان يغزوهم في كل سنة مرتين فيقتل منهم ويسبي"، الأنيس المطرب...، ص. 110.

[33] - ابن أبي زرع، نفسه، ص. 111.

ويستند على موارد تبدو محدودة. وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى التأكيد بأن ضعف موارد بلاد المغرب شكل عاملا من بين العوامل التي دفعت الفاطميين منذ عهد عبيد الله المهدي، إلى التخلي عن هذه المنطقة والتفكير جديا في السيطرة على مصر والأندلس لغنى مواردهما[34]...

2-عمليات الغزو وتحولات المجال الريفي

... وستشرع القبائل العربية ابتداء من سنة 442 هـ في القيام بزحفها الشهير لتأتي على البقية الباقية. ومن هذا المنطلق، فإننا نعتقد بأن ذلك الزحف يمثل منعطفا في التاريخ الاقتصادي لحواضر وبوادي أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط بوجه عام، وأقاليمها الشرقية بوجه خاص. كما أنه يمثل النقيض تماما لظاهرة عمليات الاستصلاح الكبرى التي شهدتها بوادي أقاليم شمال غرب البحر المتوسط ابتداء من مطلع القرن الحادي عشر. والتي مثلت منعطفا في تاريخها الاقتصادي[35].

ففي غالة، على سبيل المثال، كانت عمليات الاستصلاح عبارة عن "غزو" للغابة قام به الفلاحون. حيث قاموا باجتثاث الأشجار وتجفيف المستنقعات لتوسيع المساحات الصالحة للزراعة. مما أدى إلى الزيادة في الإنتاج. أما في شبه جزيرة ايبيريا، فقد استهدف "الغزو" الغابة، كما استهدف الإنسان، من خلال ما يعرف بحرب الاسترداد.

أما عمليات زحف القبائل العربية، فكانت عبارة عن غزو قام بع أفراد مجتمع ضد أفراد آخرين (إخوان لهم في الدين). حيث تم اجتثاث الأشجار وكذلك الإنسان مما أدى إلى تقليص المساحات الصالحة للزراعة وتراجع الإنتاج.

ومن ثم، فإن عمليات زحف عرب بني هلال وبني سليم، مثلها مثل عمليات الاستصلاح التي قام بها فلاحو غرب أوربا، نعتبرها بحق من أبرز

---

[34] ـ السيد عبد العزيز سالم، المغرب الكبير، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص. 607.

[35] ـ خصصنا عدة صفحات من كتابنا الزراعة في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري (مطبعة الجسور، وجدة، 2007) للحديث عن مظاهر هذه العمليات وعن النتائج الاقتصادية التي ترتبت عنها. وسنعرض لبعض تجلياتها مبحث متعلق بالفيودالية يتضمنه هذا الكتاب.

أحداث تاريخ مناطق الضفة الجنوبية الغربية للبحر المتوسط نظرا لحجمها ولما ترتب عنها من نتائج بالغة الأهمية.

فما هي حيثيات تلك العمليات؟ وماذا يمكن أن يقال عن مظاهر التراجع الذي ترتب عنها؟ ذلك ما سنحاول توضيحه بإيجاز.

بعد السيطرة على مصر، أصبحت معظم حواضر وبوادي الضفة الجنوبية الغربية للبحر المتوسط تدخل ضمن دائرة نفوذ الفاطميين. وقبل انتقالهم إلى مصر كانوا قد استغلوا موارد المنطقة، ولفترات طويلة، في بناء دولتهم وتحقيق طموحاتهم. وحين لم يعد يطيب لهم مقام بها قرروا مغادرتها والرحيل إلى مصر بعد أن استنزفوا مواردها، والتي اتضح لهم بعد ذلك أنها غير كافية لتحقيق مشروعهم السياسي الطموح. ولتأمين ظهرهم سمحوا لصنهاجة بني زيري بنوع من الاستقلال الذاتي في إفريقية كما استعملوهم "كحرس" لمراقبة تحركات قبائل المنطقة، وخاصة قبائل زناتة[36]. ولا سيما بعد أن اتضح إخلاص صنهاجة بني زيري وأبانوا عن قوة كبيرة في إخماد انتفاضات سكان المنطقة كالانتفاضة التي تزعمها أبو يزيد مخلد بن كيداد اليفرني.

وحين "اينعت رؤوس" أمراء بني زيري وشرعوا في الاستقلال الفعلي عن الفاطميين، قرر هؤلاء " قطافها". وذلك بأن أطلقوا سراح قبائل بني هلال وبني سليم من "معاقلها" لتنوب عنهم فيما يجب القيام به عندما لا تحترم "فروض الطاعة والولاء".

وقد كان هؤلاء قبيل الشروع في زحفهم على برقة وإفريقية، مقيمين بمصر في الأقاليم الواقعة شرق النيل. فأجاز لهم الخليفة الفاطمي المستنصر بالله عبور النيل للانتقال إلى إفريقية. وبهذا الإجراء، فهو عمل أيضا على تأمين دولته من خطر محتمل كان يمكن أن يأتيها من جانب هذه القبائل، لأنها عناصر "هدامة عاثت في صعيد مصر فسادا"[37].

[36] - يتضح هذا الدور الذي أنيط به صنهاجة بني زيري من خلال الوصايا التي قدمها المعز لدين الله لأبي الفتوح يوسف بلكين وهو يتأهب للالتحاق بإفريقية كوال على "إفريقية وسائر بلاد المغرب". ومن جمله ما تضمنته تلك الوصايا قول المعز:"(...) لا ترفع الجباية عن أهل البلاد (أو البادية) ولا ترفع السيف عن البربر...". أورد الوصايا النويري في كتابه نهاية الأرب... ص. 311.

[37] - السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب الكبير، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص. 666.

فتحركت تلك القبائل فعلا نحو برقة التي استقرت بها بعض بطون قبائل بني سليم. فيما واصلت بطون أخرى إلى جانب جموع بني هلال زحفها نحو اطرابلس. ومنها إلى إفريقية، حيث بدأت حلقات المسلسل الذي يلخصه النويري بروعة بقوله: "(...) شنوا الغارات على البلاد وقطعوا على الرفاق وأفسدوا الزروع وقطعوا الأشجار وحاصروا المدن فضاق الناس. وساءت أحوالهم وانقطعت أسفارهم. وحل بإفريقية من البلاء ما لم ينزل بها مثله قط"[38].

ويزكي ابن خلدون بدوره ما ذهب إليه النويري. إذ يذكر أن قبائل بني هلال وبني سليم "(...) سارت كالجراد المنتشر، لا يمرون بشيء إلا أتوا عليه"[39]. ثم يعود في موضع آخر ليؤكد أن العرب "تقدموا إلى البلاد وأفسدوا السابلة والقرى (...) وطال عيثهم في البلد وإضرارهم بالرعايا إلى أن خربت إفريقية"[40].

وعلى غرار المؤرخين القدامى، لم يتردد الهادي روجي إدريس في نعت هذا الغزو بأنه "كارثة"[41] أفضت إلى تراجع الزراعات لفائدة المراعي. وأذكت ظاهرة تصحر عدد كبير من المناطق التي كانت مزدهرة قبيل الغزو. بل الأكثر من ذلك أنها "أدت إلى قلب جغرافيا شرق المغرب البشرية رأسا على عقب" [42].

ونحن بدورنا نؤكد حقيقة الحكم الذي ذهب إليه القدامى والمحدثون انطلاقا من النتائج التي ترتبت عن حدث مماثل شهدته أوربا. ونعني هنا موجة الغزو الذي تعرضت له الولايات الغربية التابعة للإمبراطورية الرومانية من قبل القبائل الجرمانية خلال القرن الخامس للميلاد.

---

[38]- النويري، نهاية الأرب....، ص. 345.

[39] - عبد الرحمان بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دون ذكر اسم المحقق، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، المجلد السادس، ص. 18.

[40] - نفسه، المجلد السادس، ص. 188.

[41] - كلمة "كارثة" بالذات هي التي اتخذها المؤلف عنوانا رئيسيا للباب الرابع الذي خصصه للحديث عن غزو بني هلال ونهاية عهد المعز". انظر الجزء الأول، الصفحات 245 إلى 192 من كتاب الدولة الصنهاجية: تاريخ افريقية من القرن العاشر الى القرن الثاني عشر، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1980.

[42] - نفسه، الجزء الثاني، ص.9.

فقد ترتبت عن ذلك الغزو نتائج بالغة الأهمية. تمثلت في حدوث نقلة على مستوى البنيات الاقتصادية والاجتماعية في غرب أوروبا. اذ سارع ذلك الغزو بالاتجاه الذي كانت قد أخذته نحو "الأريفة" (la ruralisation) منذ أزمة القرن الثالث للميلاد[43].

وللوقوف عن كثب على النتائج التي آل إليها غزو القبائل العربية، سنحاول عقد مقارنة بسيطة بين الصورة التي ينقلها البكري عن أرياف وحواضر مناطق شرق بلاد المغرب خلال النصف الأول من القرن الخامس (وإن كانت صورة تنطبق أكثر على القرن الرابع لأن البكري نقل معالمها عن ابن حوقل) والصورة التي يقدمها لنا عنها كل من الإدريسي والتيجاني بعد الغزو. وسنحاول رسم معالم الصورتان من خلال عملية تركيب (montage) وانطلاقا من بعض النماذج.

إن برقة، المحطة الأولى التي دخلها العرب سنة 442هـ"(...) هي أول منبر ينزله القادم من بلاد مصر إلى القيروان"[44]. وهي مدينة متوسطة تقع في بقعة فسيحة وبها بساتين عدة. كانت قبل الغزو "(...) دائمة الرخاء (...) وكانت كثيرة الثمار من الجوز والأترج والسفر جل وأصناف الفواكه ..."[45] . و"(...) كان لها من الغلات في سالف الزمان القطن المنسوب إليها الذي لا يجانبه صنف من أصناف القطن ..."[46]. "(...) على أنها في هذا الوقت (أي عصر الإدريسي) عامرها قليل وأسواقها كاسدة. وكانت فيما سلف على غير هذه الصفة..."[47].

أما مدينة اطرابلس، التي انتقل إليها عرب بني هلال بعد برقة، فكانت قبل هذا الحادث "(...) كثيرة الثماروالخيرات..."[48]. وإن لم يكن "(...) البلد بلد احترات..."[49]. بالرغم من وجود فحص بظاهر المدينة، يعرف بفحص

---

[43] - عن النتائج الاقتصادية لغزوات القبائل الجرمانية، يمكن العودة على سبيل المثال لا الحصر إلى كـــــتاب: Renée Doehaerd, Le Haut Moyen Age occidental, économies et sociétés, Paris, P.U.F., 1982, pp. 57-148.

[44] - الإدريسي، نزهة المشتاق...، المجلد الأول، ص. 310.

[45] - نقس المصدر والمجلد والصفحة.

[46] - الإدريسي، تفس المصدر، المجلد الأول، ص 311.

[47] - الإدريسي، نفسه، المجلد الأول، ص 310.

[48] - البكري، كتاب المسالك والممالك، الجزء الثاني، ص. 654.

[49] - التيجاني، رحلة التيجاني، ص. 258

سويجين (أو سوفجين) كانت تتم زراعته. ولكنه لم يكن منتظم الإنتاج بين موسم وآخر. فهو يعطي محصولا جيدا خلال سنة ثم يتراجع إنتاجه لعدة سنين[50]. ومن ثم، فإن أهالي اطرابلس وباديتها كانوا يعوضون هذا النقص باستثمار عدة"(...) بساتين جليلة في شرقيها"[51]. وهي بساتين"(...) كثيرة شجر الزيتون والتين. وبها فواكه جمة ونخيل، إلا أن العرب أضرت بها وبما حولها من ذلك. وأجلت أهلها وأقفرت بواديها وغيرت أحوالها وأبادت أشجارها وأغورت مياهها..."[52]

وكما أتلف العرب بساتين وغلات اطرابلس وأريافها، دمروا منشآتها العمرانية كالمساجد، وأشهرها مسجد الشعاب، الذي يذكر التيجاني، عند زيارته لاطرابلس، أنه خال لا عمارة به[53]. وامتدت أيديهم بالتخريب لقصبة المدينة، التي يقدم لنا أيضا شهادة عنها بقوله:"(...) ورأيت أثار الضخامة بادية على هذه القصبة، غير أن الخراب قد تمكن منها. وقد باع الولاة أكثرها فما حولها من الدور التي تكتنفها الآن إنما استخرجت منها..."[54].

رغم الخراب الذي لحق ببرقة واطرابلس وأريافهما، فلم يكونا، فيما يبدو سوى محطتي عبور في الطريق نحو القيروان "أم الأمصار وقاعدة الأقطار والأكثرها بشرا والأيسرها أموالا"[55]. بدليل أن العرب الزاحفين حين أشرفوا على أول قرى إفريقية "تنادوا: "هذه القيروان" وانتهبوها من حينها"[56]. اعتقادا منهم بأنها القيروان فعلا. لأنهم "لم يعهدوا نعمة ولا طالعوا حاضرة..."[57]. وفي طريقهم نحو أم الأمصار "أتلف العرب الزاحفون المزارع والغلات ودمروا القرى والقصور والمدن كمدينة رقادة التي كانت بساتينها يانعة وحقولها مخضرة أيام الأغالبة" (...) وهي الآن خراب لا

---

[50] ـ البكري، كتاب المسالك والممالك، الجزء الثاني، ص. 655 والإدريسي، نزهة المشتاق...، المجلد الأول، ص. 298.

[51] ـ كتاب المسالك والممالك، الجزء الثاني، ص. 654

[52] ـ الإدريسي، نزهة المشتاق...، المجلد الأول، ص. 297.

[53] ـ التيجاني، رحلة التيجاني، ص. 247.

[54] ـ نفسه، ص 237.

[55] ـ الإدريسي، نزهة المشتاق...، المجلد الأول، ص. 284

[56] ـ ابن عذاري، البيان المغرب...، الجزء الأول، ص. 289

[57] ـ نفسه ونفس الصفحة.

ينتظر جبرها ولا يعود خيرها"[58]. كما دمروا مدينة صبرة التي شيدها أبو الطاهر اسماعيل المنصور سنة 337 هـ وسماها المنصورية تخليدا لإنتصاره على أبي يزيد مخلد بن كيداد اليفراني. فقد "(...) أتت العرب على عمارتها وطمست آثارها وأخربت عشارها وأفنت خيراتها. فليس بها الآن أنيس قاطن ولا حليف ساكن" [59].

ومنها انتقل العرب إلى القيروان التي ضربوا عليها حصارا وضيقوا عليها تضييقا شديدا[60]. وأعاثوا في أحوازها فسادا. فأفسدوا الزروع وخربوا العمران. ولم تستطع جيوش المعز بن باديس، رغم الدعم الذي تلقته من زناتة وبني حماد، ردهم. بل تلقت هزيمة نكراء في واقعة حيدران سنة 443 هجرية.

ويبدو أن الإجراءات التي اتخذها المعز ابن باديس كمصاهرة بعض زعماء العرب، وبناء سور حول القيروان، والسماح للعرب بدخول المدينة قصد البيع والشراء، لم تجد نفعا أمام إصرارهم على السيطرة على المدينة. وذلك ما تحقق لهم إذ رحل عنها المعز بن باديس إلى المهدية. فاستولوا عليها ودمروها تدميرا " (..) حتى لم يبق منها إلا أطلال دارسة وآثار طامسة ..."[61].

وكانت سيطرة عرب بني هلال على القيروان، تعني تحكمهم في أهم مجال في إفريقية، وهو مجال "حيوي" تجتمع فيه مزايا البر والبحر. فالقيروان، كما يوضح البكري، تقع "(...) في بساط من الأرض مديد في الجوف منها بحر تونس، وفي الشرق بحر سوسة والمهدية وفي القبلة بحر سفاقس وقابس وأقربها منها البحر الشرقي، بينهما وبينه مسيرة يوم (وبينها وبين الجبل مسيرة يوم) وبينها وبين سواد الزيتون المعروف بالساحل مسيرة يوم وشرقيها سبخة (ملح عظيم طيب نظيف) وسائر جوانبها أرضون طيبة كريمة ..."[62].

---

58 - الإدريسي، نزهة المشتاق...، المجلد الأول، ص.284.

59 - نفسه، ص.297.

60 - ابن عذاري، البيان المغرب...، الجزء الأول، ص.293.

61 - الإدريسي، نزهة المشتاق، المجلد الأول، ص 284.

62 - البكري، كتاب المسالك والممالك، الجزء الثاني، ص. 675.

وكان استيلاء عرب بني هلال على حواضر وبوادي هذا المجال إلى جانب حواضر وبوادي أخرى، يعني حرمان إمارة صنهاجة بني زيري من خلفية كانت تمدها بالموارد. فاضطر هؤلاء، بما تبقى تحت نفوذهم من مراكز قليلة على ساحل البحر المتوسط، أن يواصلوا توجههم نحو هذا المجرى المائي علهم يعوضوا فيه جانبا مما فقدوه في البر، غير أن هذه الرغبة لم تتحقق. فمراكبهم التي كانت تمخر عباب هذا البحر قبل الغزو محملة بمنتوجات فلاحية قصد البيع[63]، أصبحت بعد هذا الحادث تشحن برجال يشنون غارات على سواحل إيطاليا وسيردانية وصقلية. الأمر الذي أدى إلى تنشيط عمليات "القرصنة" التي وجدت "السلطة المركزية" نفسها متورطة فيها مما عاد عليها بعواقب وخيمة. بحيث وضعتها تلك العمليات أمام مسيحيي صقلية في مواجهة لم تكن قادرة عليها. فتمكن هؤلاء فعلا من الاستيلاء على طرابلس ومعظم مراكز الشريط الساحلي في إفريقية بما في ذلك المهدية. وبذلك انضاف الهجوم البحري إلى الهجوم البري ليزيد من تدهور النشاط الزراعي في إفريقية.

يتضح من خلال ما تقدم أن الهجمة التي تعرضت لها إفريقية من قبل عرب بني هلال. فضلا عن الغزو الذي قام به النورمانديون كانا بالغي الأثر على حواضرها وبواديها.

ولا نحتاج إلى التأكيد بأن العودة بالأنشطة الإقتصادية إلى وضعها الطبيعي كان يتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة. وهذا ربما ما يفسر النجاح المحدود الذي حققه الموحدون (ورثة صنهاجة بني زيري في إفريقية) في إعادة الانتعاش إلى أرياف إفريقية مقارنة بالنجاح الذي حققته جهودهم في المغربين الأوسط والأقصى كما يوضح ذلك عز الدين احمد موسى[64]. وقد مكنتهم تلك جهود من المحافظة على مستوى الإنتاج الذي سبق أن حققه

---

63 ـ للوقوف على تفاصيل الموضوع يمكن العودة إلى الفصل الرابع من رسالة عبد الإله بنمليح، إفريقية الزيرية وعلاقتها السياسية والاقتصادية بدول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط والأندلس (361 هـ - 543 هـ). رسالة تقدم بها لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ. ونوقشت برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس في شهر يونيو سنة 1987، نسخة مرقونة.

64 ـ عن طبيعة هاته الجهود انظر مؤلفه، النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي خلال الفرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت، 1983، ص.ص.193-194.

المرابطون. بل يستفاد من النتائج التي توصل إليها، بأنهم استطاعوا مضاعفة إنتاج بعض أنواع المزروعات كالزيتون وقصب السكر[65] .

ومما لا شك فيه أن جهودهم في هذين الإقليمين لم تنطلق من فراغ كما هو الشأن بالنسبة لإفريقية. فالمغرب الأوسط تعرض بدوره لزحف عرب بني هلال سنة 498 هـ حيث اكتسحوا مدينة القلعة وعاثوا فسادا في ظهيرها. ومع ذلك، فالغالب على الظن أن الآثار المترتبة عن هذا الزحف كانت محدودة بفضل سياسة المهادنة التي انتهجها أمراء بني حماد والتي جعلتهم ينجحون في احتواء هذا الخطر الداهم الذي كان من الممكن أن يأتي على الأخضر واليابس. وهو ما عبر عنه الباحث ذاته بقوله: "كان وضع بلاد بني حماد أفضل من بلاد بني باديس. إذ نجح أولئك في رد غارات العرب الهلالية. إذ قاسموهم غلات بلادهم مناصفة"[66] حتى سنة 547 هـ تاريخ استيلاء الموحدين على إمارة بني حماد.

أما المغرب الأقصى، فقدر له أن يظل بعيدا عن الأحداث الدامية التي شهدتها الأقاليم الشرقية من بلاد المغرب بمناسبة زحف عرب بني هلال وبني سليم. وليس معنى ذلك أن أوضاعه كانت ملائمة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية. فقد تطرقنا في الفقرات السابقة إلى مختلف المعوقات الطبيعية والسياسية وغيرها، التي كانت تعوق العمل الزراعي. وتنعكس سلبا على حركة التجارة. وبقي أن نشير إلى بعض المعطيات التي من شأنها أن تساعدنا على استكمال الصورة التي شرعنا في رسمها للنشاط الاقتصادي عامة وللنشاط الزراعي بوجه خاص في هذا الإقليم. إذ في الوقت الذي كان فيه عرب بني هلال يعيثون فسادا في حواضر وأرياف الأقاليم الشرقية من بلاد المغرب، كان المغرب الأقصى يشهد بدوره اضطرابات سياسية-عسكرية انضافت إلى المعوقات الطبيعية لتساهم في تدهور اقتصادياته. وقد استغرقت هذه الاضطرابات الفترة الممتدة من نهاية حكم الأدارسة حتى قيام دولة المرابطين. وقد أشرنا في الصفحات السابقة إلى الصراع بين زناتة وصنهاجة بني زيري، ثم الصراع بين زناتة وبرغواطة، وبين مغراوة وبني

[65] - نفسه، ص.ص.. 195-196.

[66] - نفسه، ص. 158.

يفرن، إلى جانب الصراع الذي دار رحاه بين الأخوين الأميرين الفتوح وعجيسة.

ومن المؤكد، أن مجريات الصراع، في جميع مراحله، وبين مختلف أطرافه، أثرت سلبا على النشاط الزراعي وعلى الحركة التجارية أيضا. واستنزفت إمكانيات القوى السياسية التي كانت تقتسم حكم المغرب الأقصى آنذاك.

وفي هذا الصدد، يذكر ابن أبي زرع، وهو يتحدث عن إمارة مغراوة، أن أمراءها "انقطعت عنهم الموارد"[67] خلال المراحل المتأخرة من حكمهم، فأخذوا ينهجون سياسة العسف والشطط تجاه "رعيتهم"[68]. حيث تمت مصادرة أموال التجار وممتلكات الفلاحين. بل كانت تتم مداهمة البيوت للسطو على الكميات القليلة من الطعام التي كانت توفرها الأسر لسد رمق أفرادها. فانضاف إلى انعدام الأمن والخوف، "الغلاء المفرط" والجوع المتصل بانعدام الأقوات[69]، إلى أن استولى المرابطون على مجموع حواضر وأرياف المغرب الأقصى.

---

[67] - ابن أبي زرع، الأنيس المطرب...، ص. 113.

[68] - عبد الرحمان ابن خلدون، العبر...، المجلد السادس، ص. 218. حول نفس الموضوع يمكن العودة إلى المعلومات التي أوردها عز الدين أحمد موسى في الصفحة 163 من دراسته السالف ذكرها.

[69] - ابن زرع، الأنيس المطرب...، ص. 113، وعلى الجزنائي، جني زهرة الأس...، ص.41.

المبحث الثاني
حول شبكات المبادلات
والاتجاه نحو المجالات الساحلية
في أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط

لاحظ عز الدين أحمد موسى، وهو يتحدث عن النشاط الزراعي ببلاد المغرب خلال القرن السادس الهجري[1]، أن الظرفية التي كان يتم فيها خلال القرن السابق تميزت بالاضطراب الذي ساد في بلاد المغرب عامة، وفي افريقية والمغرب الأوسط بوجه خاص، بسبب اجتياح عرب بني هلال. وقد عجزت زناتة عن حماية السهول، كما أخفق بنو باديس في التصدي للاجتياح. وكان من تبعات هذا الوضع، أن تراجع الإعمار وهجر الفلاحون القرى[2].

وعاد بمناسبة البحث في موضوع التجارة الى التأكيد بأن "انهيار الزراعة" في المناطق الشرقية من بلاد المغرب، ونزوح عدد من السكان نحو المدن الساحلية، "لم يتركا أمام دول صنهاجة الشرق غير الاعتماد على التجارة البحرية كمصدر أساسي للدخل"[3]. وعلى غرارهم، فشل بنو باديس في تأمين الطرق البرية، ففكروا في البحر وما وراءه"[4]. وشرعوا في تأمين الطرق البحرية على سواحل امارتهم.

وقد أشرنا بدورنا في المبحث الأول، الذي أنجزنا نصه الأصلي سنة 2000، أن استيلاء عرب بني هلال على البوادي التي كانت تحت سلطة

---

[1] - أنظر الفصل الثالث من كتابه النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت، 1983،

[2] - نفسه، ص. 158.

[3] - نفسه، ص.ص. 263-264.

[4] - نفسه، ص. 264.

صنهاجة بني زيري حرمهم من خلفية كانت تمدهم بالموارد، فاضطروا للاتجاه كلية نحو البحر، علهم يعوضوا فيه ما فقدوه في البر.

ولم يكن بنو حماد سادة المغرب الأوسط أحسن حالا، رغم أنهم هادنوا عرب بني هلال وصالحوهم على نصف غلات امارتهم. فقد اضطروا تحت الضغط، الرحيل عن القلعة بعد أن لم يمكثوا بها الا ما ينيف عن نصف قرن. حيث شيدوا عاصمة جديدة هي بجاية[5]. وكان هذا الاختيار يعني رغبتهم، هم الآخرين، في التوجه نحو البحر لتعويض ما افتقدوه في البر.

والملاحظ أن عودة الشريط الساحلي في أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط الى الواجهة كمسرح للأحداث، منذ القرن الهجري الخامس، أخذت تستأثر باهتمام المشتغلين في حقل البحث التاريخي منذ بضع سنوات.

فقد توقف عندها الباحث الفرنسي دمنيك ڤلريون (Dominique Valérian) في أطروحة جامعية حول ميناء بجاية بين سنتي 1067 و1510[6]. ثم عاد لتناول حيثياتها وتجلياتها في بحث مستقل تحت عنوان: "شبكات المبادلات و"تساحل"[7] المجال في بلاد المغرب (بين القرنين الثامن والحادي عشر)"

(Réseaux d'échanges et littoralisation de l'espace au Maghreb) (VIIIe-XIe siècle)

---

[5] - أنظر حول حيثيات تشييدها، رشيد بورويبة، الدولة الحمادية، تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977. وعبد الحليم عويس، دولة بني حماد، صفحة رائعة من التاريخ الجزائري، دار الصحوة ودار الوفاء، القاهرة، 1991.

[6] -Bougie. port maghrébin. 1067-1510. Rome. Publications de l'Ecole Francaise de Rome. 2006.

[7] - يقال: "ساحل، يساحل، مساحلة، فهو مساحل". ويقال: "ساحل الشخص أي أتى الساحل، أو سار على الساحل". وفي ضوء هذه المعاني، فإن المجال هو الذي ساحل الساحل في بلاد المغرب تبعا لصيغة عنوان البحث. ويجب أن تكون الترجمة كما يلي: المبادلات التجارية ومساحلة المجال للساحل في بلاد المغرب".وبدل ذلك، اجتهدنا واستعملنا فعل "تساحل" ومصدره "التساحل". أنظر بخصوص فعل "ساحل"، مادة "سحل" 2462، ص. 1043 من معجم اللغة العربية المعاصرة، من وضع أحمد مختار عمر، المجلد الأول، عالم الكتب، بيروت، 2008. وكذلك مادة "ساحل وساحلوا"، المعجم الوسيط، اشراف شوقي ضيف، منشورات مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004..

شارك به في مؤلف جماعي حول"المبادلات في البحر المتوسط خلال العصر الوسيط"[8].

وقد حاول مقاربة الظاهرة انطلاقا من مفهوم استحدث أخيرا هو مفهوم "المساحلة"[9] (la littoralisation)، الذي يستعمل عند تناول مسألة انتقال الانسان والأنشطة الى الساحل في كيان سياسي له واجهة على البحر، مع ما يترتب عن هذا الانتقال على مستوى تنظيم المجال.

وانبرى ثلة من الباحثين مؤخرا لدراسة الظاهرة[10]. فأوضحوا، على غرار دمنيك ڤلريون، أن "المساحلة" في مطقة جنوب غرب البحر المتوسط عامة، وفي المغرب الأوسط على وجه الخصوص، أدت الى انبثاق حواضر جديدة على ساحل البحر المتوسط. تحولت الى مراكز تجارية بفضل المرافئ والمراسي التي شيدت بها. فأصبحت منفتحة على عالم البحر المتوسط من خلال التجارة البحرية. واستفادت في ذلك من ظهيرها الذي كان يمدها بالموارد التي كانت موضوع تلك التجارة. وقد ترتب عن النشاط البحري، أن أضحت المدن التي انخرطت فيه مراكز في شبكات مبادلات شاسعة. فانعكس ذلك على الأنشطة الاقتصادية والسياسية التي أخذت تتجه تدريجيا نحو الساحل بعد أن كانت تحتضنها حواضر الداخل.

ونظرا لحداثة المقاربة ولأهمية الآفاق التي تفتحها في مجال البحث في تاريخ مناطق جنوب غرب البحر المتوسط في العصر الوسيط بصفة عامة، والبحث في تطور سيادة السلطات على المجال الساحلي بصفة خاصة، ارتأينا تخصيص هذا المبحث لعرض وجهة نظر دمنيك ڤلريون التي عبر عنها في البحث الذي شارك به ضمن المؤلف الجماعي المشار اليه.

---

[8] - Les échanges en Méditerranée médiévale (sous la direction de Elisabeth Malamut et Mohammed Ouerfelli). Provence. Presses Universitaires de Provence. 2012.

[9] - أوردنا كلمة "مساحلة" كمصدر لفعل "ساحل"، مع أننا نحبذ استعمال كلمة "تساحل" (بضمة فوق الحاء) كمصدر لفعل "تساحل" بدل المصدر مساحلة.

[10] - تمت تلك الدراسة في اطار ندوة احتضنتها المدرسة الوطنية البحرية العليا بتيبازا (الجزائر) في أواخر شهر أكتوبر 2014. وقد صدرت أعمالها في عدد خاص من مجلة البحر المتوسط:
Revue de la Méditerranée. Tome III. Année 2016.

يعتقد دمنيك ڤلريون في مقدمة بحثه، أن التوزيع الجغرافي للمدن القديمة التي فتحها المسلمون في بلاد المغرب، أو تلك التي استحدثوها بعد الفتح، لم يكن توزيعا اعتباطيا، بل كان ينم عن رغبة في الإقامة بعيدا عن ساحل البحر. وكان هذا التوجه يتعارض مع النمط الذي كان متبعا في تنظيم المجال خلال الفترة البيزنطية عموما، وخلال فترة سيادة الرومان بوجه خاص[11].

وخلافا لذلك، أصبحت عملية تعمير الشريط الساحلي تتم بشكل مكثف ابتداء من مطلع القرن الخامس الهجري/الحادي عشر للميلاد كما يتضح من الوصف الذي يقدمه البكري. وقد أخذ هذا الشريط شكل مسبحة (أو سلسلة) لوجود مجموعة مدن ومراسي على امتداده. تحدث البكري عنها وعن نشاطها التجاري والبحري.

وبناء عليه، ما وقع في أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط بعد عمليات الفتح والاستقرار، هو بداية نشأة شبكة مبادلات أخذت تحتل فيها الموانئ موقعا متميزا[12]. كانت تلك المبادلات تتم بين المدن الاسلامية المتوسطية. وقد ساهمت في هيكلة المجال الاقتصادي في تلك الأقاليم. كما ساهمت في هيكلة المجال السياسي أيضا. ومن ثم، فإن التحول الأساسي الذي بدأت معالمه ترتسم في الأفق، هو تدحرج مراكز الثقل نحو الشمال، أي نحو البحر المتوسط. وقد انعكس ذلك أيضا على تنظيم المجال منذ ذلك التاريخ والى اليوم[13]. ولعل التطور المهم الذي حصل تبعا لذلك، هو انخراط أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط في شبكات مبادلات متسعة ربطتها بأقاليم افريقيا ما وراء الصحراء وبالمشرق الاسلامي وبالأندلس وبأوربا اللاتينية.

ويذكرنا دمنيك ڤلريون، بأن التحول المشار اليه حدث على امتداد عدة قرون. ويؤكد بأن ازدهار المدن الساحلية، وازدهار نشاطها البحري، حدث نتيجة عدة عوامل من بينها العامل السياسي، أو الاستراتيجي في علاقته بعملية مراقبة المجال من قبل السلطة المركزية، وفي علاقته بسياستها

---

[11] - Dominique Valérian, Réseaux d'échanges et littoralisation de l'espace au Maghreb (VIIIe-XIe siècle). In Les échanges en Méditerranée médiévale. Op.cit.. p. 87.

[12] - نفسه، ص. 87.

[13] - نفسه، ونفس الصفحة.

البحرية[13]. وهذا ما تفصح عنه كتب الاخباريات التي تعود للقرون الهجرية الأولى. ولكن ذلك الازدهار حدث كذلك نتيجة عوامل اقتصادية صرفة متصلة بحركة المراكب البحرية وبشبكات التجار التي أضحى البحر المتوسط فضاءها بامتياز[14]. وانبثقت عن كل ذلك ظاهرة غير مركزية وغير منظمة تمثلت في نشأة شبكات تجارية وبنيات بحرية (مرافئ وموانئ). وهذا ما حاول الباحث توضيحه من خلال العناصر الموالية.

أولا: السيادة المتدرجة للسلطات الاسلامية على سواحل جنوب غرب البحر المتوسط

1) سيادة مقتصرة على ساحل افريقية بين القرنين الثاني والثالث

ينبه الباحث بأن سلطة المسلمين على السواحل اقتصرت في بداية الأمر على ساحل افريقية بالنظر لكونها كانت تمثل مركز الولاية التي أقاموها في بلاد المغرب، ولكونها كانت نقطة مراقبة في الطريق نحو مضيق جبل طارق المفضي الى ممتلكات المسلمين في شبه جزيرة ايبيريا.

ويشير الى أن كتب الاخباريات التي تهم هذه الفترة قليلة، كما أنها لا تتطرق سوى لشؤون السلطة بالقيروان. ورغم ذلك، تتحدث عن تنقلات عبر مسالك تقع الى الجنوب بين أقاليم الاستبس ومقدمة الصحراء. وكانت هذه المسالك تكون المحور الذي سلكته جيوش الفتح. وظل حتى القرن الثالث الهجري تحت المراقبة أكثر من غيره. وإن القوى التي أقامت كيانات مستقلة عقب أزمة أواسط القرن الثاني للهجرة، أسست قواعدها على امتداده بين القيروان وفاس[15].

والراجح أن المسالك المؤدية الى البحر المتوسط لم تكن تستعمل. ويتضح ذلك اذا علمنا بأن والي القيروان، والأمراء الذين حكموا الممالك الخارجية فيما بعد، لم يكونوا يمارسون سيادة مطلقة على الأقاليم الواقعة شمال الجزائر

[13] ـ نفسه، ونفس الصفحة.

[14] ـ نفسه، ونفس الصفحة.

[15] ـ نفسه، ص. 88.

الحالية[16]. وليس معنى ذلك أن هذه الأقاليم لم تكن توجد بها مرافئ أو حركة بحرية. ولكن تلك الحركة كانت تتم خارج نطاق أية سلطة مركزية، ولذلك لا نلمس صداها في مصادر الفترة.

وتأسيسا على ذلك، يرى الباحث بأنه لا يمكن الحديث عن حضور للسلطة في المجالات الساحلية سوى في منطقتين هما: افريقية الشرقية (ممثلة في القيروان) والمضيق. ويلاحظ بأن سياسة السلطة الاسلامية في القيروان كانت دفاعية أكثر منها هجومية. ويستدل في ذلك بما أورده المالكي في مؤلفه "رياض النفوس". حين ذكر بأن السلمين اختاروا القيروان كمركز ليكونوا بمنآى عن ضربات الأسطول البيزمطي. وان المرافئ القريبة من القيروان، مثل سوسة وصفاقص والمونستير تم تحصينها عند نهاية القرن الثاني. وعقب ذلك ظهرت الرباطات قبيل قيام دولة الأغالبة.

ولا ينكر الباحث بأن المسلمين شنوا بعض الغارات البحرية ضد الجزر المسيحية، وعلى رأسها صقلية. ولكن تلك الغارات توقفت بعد أواسط القرن الثاني للهجرة، ربما بسبب عدم استقرار الأوضاع في بلاد المغرب. وكان يجب أن ننتظر قيام دولة الأغالبة، لنشهد ميلا نحو الهجوم في سياسة المسلمين البحرية تجاه صقلية. وكان ذلك يعني أن الموانئ أضحت موضوع "استثمار" من قبل السلطة[17]. ومنذئذ اتجه الاهتمام نحو الموانئ الأخرى كتونس وسوسة. وشهدت الموانئ الواقعة بين بيزرت وصفاقس بدورها نشاطا عسكريا ملحوظا. والملاحظ أن الموانئ الواقعة في جهات أخرى من ساحل بلاد المغرب، وخاصة في المغرب الأوسط، ظلت بمنآى عن هذا النشاط[18]. أما في المغرب الأقصى، فظل دور المضيق مقتصرا على العبور نحو الأندلس. ولم يكن أبدا موضوع "استثمار" من قبل السلطة. فأمويو قرطبة لم يكونوا قد شرعوا بعد في الاهتمام به. أما الأدارسة، فتركوا شأن الجهة المحاذية له. فنشأت بها امارة محلية صغيرة، هي امارة نكور التي أقامت جانبا من اقتصادها على عائدات البحر. ولكن لم يكن لها اشعاع قوي.

---

[16] ـ نفسه، ونفس الصفحة.

[17] ـ نفسه، ص. 89.

[18] ـ نفسه، ونفس الصفحة.

2) ادراج النطاقات الساحلية تحت سيادة السلطات الاسلامية بين القرنين الرابع والخامس

يعتقد الباحث أن الوضع تغير بشكل ملحوظ مع بداية قيام دولة الفاطميين[19]. ولا شك أن مجموعة اعتبارات ساهمت في بسط سيادة المسلمين على سواحل المغرب الأوسط خلال هذه الحقبة. وأول تلك الاعتبارات يتمثل في انطلاق حركة الفاطميين من هذه المنطقة. وبالتحديد من شرق مدينة بجاية التي كانت جبالها موطن قبيلة كتامة.

والحقيقة أن الجيوش الفاطمية كانت تسلك في العقود الأولى التي تلت تأسيس الدولة الطرق البرية. وقد كانت تسعى في البداية الى السيطرة على المدن الواقعة في منحدر جبال التل، ومن ضمنها القيروان طبعا. وعقب ارساء دعائم الدولة، شرع الخلفاء في انتهاج سياسة بحرية. تجسدت في استثمار قوي في النطاقات الساحلية[20]. ويعزو الباحث هذا الأمر لثلاثة أسباب رئيسية: أولها رغبتهم في تبني سياسة الأغالبة القاضية بمراقبة جزيرة صقلية والمياه المحاذية لها. وكان ذلك يقتضي منهم بذل جهود عسكرية جبارة لضمان سيادتهم. ثانيها تفكيرهم في غزو المشرق، بدءا بمصر، ولذلك أنشأوا أسطولا حربيا مهما. وثالثها انخراطهم في صراع مرير ضد أمويي الأندلس من أجل لقب الخلافة وبسط السيادة على العالم الاسلامي. وكان ساحل المغربين الأقصى والأوسط ميدانا لهذا الصراع.

وكان من تداعيات السببين الأول والثاني، أن شرع الفاطميون في تطوير موانئ المناطق الشرقية من افريقية. فأعادوا تهيئة ميناء سوسة. وقاموا بتوسعة مسجدها الجامع مما يدل على تزايد سكان المدينة خلال هذه الحقبة. والأهم من ذلك هو أنهم شيدوا مدينة جديدة اتخذوها قاعدة لدولتهم هي المهدية. وكان هذا الحدث جديدا بكل المقاييس، اذ لأول مرة سيتخذ السلاطين من مدينة ساحلية عاصمة لهم. وقد مثل هذا الحدث منعطفا في تاريخ أقاليم جنوب غرب البحر المتوسط[21].

---

[19] - نفسه

[20] - نفسه، ص. 90.

[21] - نفسه، ونفس الصفحة.

ولعل الوجه الجديد في العملية، هو أن العاصمة شيدت في موقع ساحلي يقع في شبه جزيرة يسهل الدفاع عنه. كما تم تحصينها ومدها بالتجهيزات الضرورية للدفاع.

واذا كانت هذه السياسة البحرية قد مكنت الفاطميين من مواصلة هيمنتهم على صقلية، فقد مكنتهم أيضا من الشروع في سلسلة غارات بحرية ضد كلبرية وجنوة. والواقع أن هذه السياسة كانت تروم في المقام الأول غزو مصر كمقدمة نحو السيطرة على المشرق.

ويلاحظ الباحث أن استثمارات الفاطميين في مجال الموانئ انصبت بالدرجة الأولى على مجال بحري كان الأغالبة قد شرعوا في استثماره. وبغض النظر عن المهدية وسوسة وتونس، ففي الأقاليم الواقعة الى الغرب، ظل الفاطميون يحبذون المناطق الواقعة بمنحدرات جبال التل التي شيدوا بها مدينة المسيلة لمراقبة الطريق المؤدي نحو غرب بلاد المغرب، وكذلك لمراقبة قبائل المغرب الأوسط. وقد تحول هذا الطريق بسرعة الى ملتقى تجاري.

والجدير بالملاحظة، أن الزيريين، أتباع الفاطميين، شيدوا في هذه المنطقة بالذات، وعلى بعد بضع كيلومترات، مدينة أشير سنة 324 ه./935 م. كما شيد بنو عمومتهم الحماديون سنة 397- 398 ه/1007 م. مدينة القلعة المنسوبة اليهم. وخلال هذه الفترة أيضا، أخذ ساحل المغرب الأوسط يحظى باهتمام السلطات الاسلامية. وقد تمثل هذا الاهتمام في تشييد مينائين مهمين هما ميناء الجزائر وميناء بجاية[22].

وينبهنا الباحث بأن أمر تشييد المينائين المذكورين لا يعود للسلطة المركزية في المقام الأول، وانما لقوى مؤلفة من قبائل بربرية تابعة للفاطميين، وعلى رأسها القبائل االزيرية، التي فوض لها خلفاء المهدية أمر تدبير الشأن العام في هذه المناطق، وامر مواجهة القبائل الموالية لأمويي الأندلس ومن ضمنها قبائل زناتة[23]. وينم هذا الأمر عن تحول ذي مظهرين. يتمثل مظهره الأول في قيام امارة بالمغرب الأوسط حلت محل دولة تاهرت الخارجية. ولكن حكام الامارة الجديدة اختلفوا عن حكام تاهرت في كونهم

---

[22] - نفسه، ص. 91.

[23] - نفسه، ونفس الصفحة.

كانوا تابعين للسلطة المركزية. ويتمثل مظهره الثاني في كون عملية المراقبة لم تعد مقتصرة فقط على المحور التقليدي، المار بمحاذات جبال التل، والممتد بين الشرق والغرب. والذي اعتادت أن تسلكه الجيوش وقوافل التجار، وانما أصبحت تشمل أيضا المجال الساحلي نظرا لتدخل أمويي الأندلس في الصراعات الداخلية الدائرة في بلاد المغرب[24]. ويذكرنا الباحث في هذا المقام، بأن أمويي الأندلس، وزعماء القبائل البربرية الموالية لهم، كانوا يفرضون سيطرتهم على مضيق جبل طارق وعلى الأراضي الممتدة منه حتى حدود تلمسان. وقد عززوا وسائل الدفاع في موانئ المنطقة تحسبا لاستقبال قوات محاربة قادمة من الأندلس. ومن هنا نفهم لماذا كان لزاما على الفاطميين مراقبة المناطق الشمالية، بما فيها المراسي والموانئ حتى يفوتوا على أعدائهم فرصة الانفراد بالبحر. وفي الوقت ذاته، أضحت مراقبة الموانئ أمرا ضروريا، لأنها أخذت تشهد حركة تجارية متنامية. وقد أكدت هذا الاتجاه نحو التنامي، عملية تشييد مدينة الجزائر بين سنتي 333 و359 ه./945-970 م. ويستفاد من الوصف الذي خصها به ابن حوقل أنها كانت نشيطة ومزدهرة قبل نهاية القرن الرابع الهجري. وكانت تربطها صلات بمدينة القيروان. والأهم من ذلك هو أن مدينة الجزائر كانت موضوع صراع بين القوى المحلية نظرا لموقعها الاستراتيجي.

وعلى كل، فبعد مرور أكثر قليلا من قرن من الزمان أصبح الحماديون سادة المغرب الأوسط. واتخذوا القلعة مركزا لامارتهم. وبعد أكثر قليلا من نصف قرن رحلوا عنها الى مدينة بجاية التي استحدثوها. وقد غدا ميناؤها بعد فترة وجيزة أحد أهم موانئ المغرب الأوسط.

وانطلاقا مما تقدم، يخلص الباحث الى القول بأن القرنان الرابع والخامس للهجرة يشكلان لحظة بالغة القيمة في مسألة مراقبة السواحل من قبل القائمين بالأمر في بلاد المغرب. وقد تزامنت تلك المراقبة مع اشتداد حدة التنافس بين الأمويين والفاطميين من جهة، ومع تبلور الكيانات السياسية المحلية من جهة أخرى. والملاحظ أن هذه الأخيرة لم تعد تكتفي ببسط سيادتها على مرتفعات

---

[24] - نفسه.

التل، بل أخذت ترنوا نحو بسط السيادة على مجموع مناطق المغرب الأوسط حتى شاطئ البحر[25].

وتبعا لذلك، تشكلت في بلاد المغرب ثلاثة نطاقات كانت تنبئ بتلك التجزئة التي ستفضي الى ظهور ثلاث وحدات سياسية بعد نهاية عهد الموحدين. وقد ظهرت بهذه النطاقات أيضا شبكات متطابقة الى حد ما مع المجال. وكانت تلك النطاقات كما يلي:

- في الغرب نطاق المضيق الذي كان وثيق الصلة بالأندلس. وكان يمتد حتى تلمسان. وقد تجاوزها أحيانا. وكان خاضعا لتأثير أمويي الأندلس. واشتمل على مجموعة من المرافئ كانت بمثابة مراكز دعم واسناد للجيوش الأندلسية. وكان ميناءا سبتة وطنجة أهم موانئ النطاق بحكم قربهما من الأندلس. ولذلك كانا خاضعين للسيادة المباشرة لأمويي الأندلس. أما المرافئ الأخرى، فتركت تحت سيادة حلفائهم من القبائل المحلية.

- في الوسط نطاق يتألف من مجموعة مرافئ متباعدة نسبيا، تحت هيمنة سادة الامارات المحلية: الصنهاجيون والزيريون، ثم الحماديون. وكان يمتد من الجزائر الى عنابة. وتتصل به طرق في اتجاه العواصم القديمة الواقعة في الجنوب مثل أشير والقلعة والمسيلة، وفي اتجاه المحور التجاري المحاذي لمرتفعات التل.

- وفي الشرق نطاق يتألف من شبكة المراسي والمرافئ القديمة التي تم تشييد بعضها منذ الفتح الاسلامي، وبعضها منذ عهد الأغالبة. كانت القيروان ثم بعدها المهدية، تمثلان أبرز مرافئ هذا النطاق الذي كان له توجه شمالي نحو صقلية وآخر شرقي نحو مصر.

يعتقد الباحث أن ما يمكن استخلاصه من هذا البحث الأولي في شبكات الموانئ، هو الحضور الواضح للسلطة السياسية. فإليها يعزى الفضل في تشييدها وفي تجهيزها. وهي التي كانت تبعث اليها الولاة والجيوش. ولا يخفى ما ينطوي عليه هذا الاجراء من ممارسة للسيادة الترابية[26]. ويوضح في هذا المقام أن الضرورة الاستراتيجية ظلت تقتضي لفترة طويلة مرور حملات الجيوش الاسلامية عبر الطريق الواقع في جنوب بلاد المغرب.

---

[25] - نفسه، ص. 92.

[26] - نفسه، ص. 93.

فكانت بذلك تلتف على قسم مهم من المغرب الأوسط تركت السلطات الاسلامية شأنه بين أيدي القبائل البربرية. ويبدو أن الصراع بين الأمويين والفاطميين هو الذي دعا الى ضرورة فرض نوع من الرقابة على هذه المنطقة. ولم يتأتى ذلك الا من خلال تحالفات معقدة مع القبائل الأكثر قوة في المنطقة. ومن ثم، غدا المغرب الأوسط موضوع رهان بين أهم قوتين اقليميتين. كانت كل واحدة منهما تسعى الى تحقيق هيمنة "كلية". ولكن كانت تعوزهما الوسائل لتحقيق ذلك. وانتهى الرهان مع نهاية الخلافة الأموية ودخول افريقية والمغرب الأوسط في دوامة من المشاكل الداخلية عقب الاجتياح الهلالي.

والراجح أن النتيجة البعيدة المدى التي ترتبت عن الصراع المشار اليه، تمثلت في امتداد سيادة السلطات السياسية الى هذه المناطق التي كانت تقع خارج نفوذها. وتمثلت أيضا في تشييد مينائين مهمين هما ميناءا الجزائر وبجاية اللذان ساهما في هيكلة المجال البحري[27].

وينبه الباحث الى أن ذلك لا يعني بأي وجه، أن ما حدث أتى نتيجة رؤية شمولية لهذا المجال أو نتيجة تفكير سياسي مسبق رام احداث شبكة انطلاقا من مركز. ويدلل على ما يذهب اليه بكون ادارة أمويي الأندلس لم تتجاوز حدود سبتة وطنجة، أما باقي المناطق في اتجاه الغرب والوسط، فكانت تحت سيادة القبائل. والشيئ ذاته ينبطق على الامارات التي حكمت افريقية. فسيادتها اقتصرت على بعض المراكز في المناطق الشمالية وعلى الطرق التي كانت تصلها، أما المناطق الواقعة في الجنوب، فتركت أمرها للقبائل المحلية.

ويعود الباحث ليذكر القارئ بأن ارساء دعائم "سلطة الدولة" في موانئ المغرب الأوسط حصل نتيجة مبادرة اتخذها القائمون بالأمر في الامارات البربرية. هؤلاء تصرفوا في البدء لحساب السلطة المركزية. وبعد ذلك لحسابهم الخاص. وحين قاموا بتشييد مينائي الجزائر وبجاية، كانوا يرومون الحصول على منافذ على البحر لدواعي استراتيجية واقتصادية. والجدير بالاشارة أن مصادر الفترة تفصح عن رغبة الأمراء الحماديين في التوفر على قاعدة بحرية للقيام بهجوم على الامارة الزيرية. ولكن المصادر ذاتها لا

[27] ـ نفسه، ونفس الصفحة.

تفصح عن حقيقة أخرى وهي أن القرنان الخامس والسادس الهجريين يمثلان حقبة بلغت فيها التجارة البحرية بين الدول الاسلامية أوجها. وابتداء من مطلع القرن السابع التحق بها الايطاليون، الذين بدأوا يرتادون سواحل افريقيا.

وانطلاقا مما تقدم، يتضح بأن الرقابة على موانئ بلاد المغرب بصفة عامة، وعلى موانئ المغرب الأوسط بشكل خاص، حصلت انطلاقا من مراكز ثانوية واقليمية، لتأخذ منحا تصاعديا فيما بعد. وتعد لحظة الانطلاقة بالغة الأهمية في مسلسل امتلاك السيادة الترابية.

واذ ظلت السلطات الاسلامية تمتلك السيادة على المحور الجنوبي القديم المعروف منذ عمليات الفتح. وأضافت اليها سيادة على المحور الشمالي المحاذي للبحر المتوسط ابتداء من القرنين الرابع والخامس. وقد نشأت بين المحورين مجموعة طرق شكلت شبكة حقيقية. واذا كانت المراكز الداخلية هي التي قامت بعملية الدفع في هذا الاتجاه، فابتداءا من مطلع القرن السادس الهجري، أضحت المدن الساحلية، ممثلة في الجزائر وبجاية، هي مراكز ممارسة السلطة.

ثانيا: اندماج المناطق الساحلية في شبكات مبادلات "مغاربية" ومتوسطية

ينبهنا الباحث بأن الاهتمام ظل مقتصرا حتى حدود هذه المرحلة من البحث على دور السلطات السياسية، في بسط السيادة على المجال في بلاد المغرب، وعلى الجزء الساحلي منه بوجه خاص. وقد تبين أن تلك السيادة تطورت بشكل تدريجي. وإذا كان دور السلطة في هذا الشأن حاسما فيما يتعلق ببعض الموانئ، فلا ينطبق هذا الأمر على كافة الموانئ. ولذلك يجب الحذر من الانسياق وراء ما تتضمنه المصادر، لأن المدينة لا تظهر على مسرح الأحداث وتغدو موضوع حديث الاخباريين الا حين تستقر بها السلطة أو ممثلوها. ولا تنعدم الاشارات حول مواقع كانت مواطن اسقرار بحارة وتجار قبل أن تشرع المصادر في التحدث عنها. وبناء عليه، ففي كثير من الحالات كان دور البحارة والتجار التلقائي سابقا على دور السلطة المتعمد.

وحين تنطلق حلقات هذا الدور تبدأ المادة التاريخية في التوافر. وتبقى هذه المادة مع ذلك غير كافية لتسليط الضوء على الشبكات التجارية، وعلى التاريخ الاقتصادي لبلاد المغرب بصورة عامة ما لم تتطور عمليات السبر والتنقيب الأثري التي لا يخفى دورها الحاسم في هذا المجال[28].

ومهما يكن من أمر، فالأكيد أن دور الموانئ "المغاربية" ارتبط ارتباطا وثيقا بالحركة البحرية والتجارية في البحر المتوسط منذ الفتح الاسلامي. وقد أضحت هذه المسألة موضوع سجال بين الباحثين منذ صدور كتاب هنري برين الشهير حول "محمد وشارلمان".

ولا بأس من التذكير بأن برين ذهب الى الاعتقاد بأن وحدة البحر المتوسط تعرضت لشرخ بعد عمليات الفتح الاسلامي، التي أفضت أيضا الى تعثر المبادلات التجارية وتراجع الأوضاع الاقتصادية في أقاليم جنوب أوربا. وكان موريس لومبار أحد أبرز منتقدي أطروحة برين. وقد اقترح وجهة نظر مفادها أن الاسلام وحد كثيرا من المناطق كانت منقسمة من قبل. وساهم بذلك في انتعاش اقتصاد أوربا والبحر المتوسط. ويرى د دمنيك ڤلريون، في تعقيبه على هذه النظرية بأنها قاصرة نسبيا، لأن صاحبها بناها أساسا على مضامين مصنفات جغرافيي القرنين الثالث والرابع للهجرة. ولا تجيب عن التساؤل المتعلق بالنتائج الآنية التي ترتبت عن الفتح الاسلامي على الحياة الاقتصادية.

والراجح في اعتقاده، أن الأبحاث التي أنجزها المؤرخون المختصون في التريخ القديم حول الفترة الانتقالية بين العصرين القديم والوسيط، والخلاصات التي أنتهى اليها علماء الآثار، كانت حاسمة. فقد أكدت استمرارية العلاقات التجارية بين الموانئ "المغاربية" وموانئ شرق وغرب البحر المتوسط، بدليل اكتشاف علماء الآثار لقطع خزف قرطاجية في بعض مناطق جنوب ايطاليا وجنوب فرنسا. ولا ريب أن حركة بحرية كانت قائمة بمحاذاة ساحل بلاد المغرب بين القرنين الأول والثاني للهجرة، رغم عدم وجود مؤشرات دالة على ذلك. ولا شك أيضا أن حركة بحرية كانت تتم بين بلاد المغرب والأندلس عبر بعض المرافئ، رغم أن المضيق كان هو البوابة

---

[28] - نفسه، ص.94.

الرئيسية اللأندلس نحو بلاد المغرب. وكانت البضائع الأندلسية تعبر هذه البوابة لتسلك طرقا برية في بلاد المغرب، وتتجه نحو مصر.

وعموما، فإن الباحثين لا يتوفرون على معطيات تفيد بوجود تجارة بحرية مهمة خلال هذه الفترة. والراجح، أن التجارة كانت تتم عبر قوافل تنطلق من القيروان الى المشرق عبر اطرابلس. وان أهم الاشارات التي تتضمنها المصادر تتعلق بعمليات القرصنة التي تتحدث عنها تحت يافطة الجهاد. وقد استهدفت بعض الجزر المتوسطية. وبعد فتح صقلية، أخذت العمليات تشمل السواحل الاطالية.

ويميل الباحث الى الاعتقاد بوجود حركة تجارية بحرية بين الموانئ الأغالبية وصقلية قبل أن يشملها فتح المسلمين. ويستدل على ذلك بوجود اتفاقية بين الأغالبة والبيزنطيين، ظلت سارية المفعول حتى سنة 212 ه./827 م.، تنص على وجوب ضمان عودة المسلمين، المتواجدين بصقلية، الى مواطنهم حين يرغبون في ذلك. ومما لا شك فيه أن البند كان يعني التجار أيضا[29].

ومهما يكن من أمر، فإن بعض الاشارات تسمح بالقول بوجود نشاط بحري في غرب البحر المتوسط منذ نهاية القرن الثاني للهجرة. اضطلعت به امارة نكور المستقلة. ومن المحتمل أن يكون ذلك النشاط قد أفضى الى تشكل فئة من رجال البحر.

وينطبق الأمر ذاته أيضا على الموانئ التابعة لامارة الأدارسة. ولكن الأمر يتعلق ببحارة محليين مارسوا نشاطهم خارج رقابة الدول المركزية، ولذلك من الطبع ألا نجد صدى لنشاطهم في كتب الاخباريات.

ثالثا: تشكل الشبكات التجارية وأثر ذلك على نشاط الموانئ بين القرنين الثالث والخامس

اذا كان دور السلطات السياسية واضحا فيما يتعلق بتطور بعض موانئ المغرب الأوسط، فلا شك أن فعاليات أخرى، في نظر الباحث، كان لها اسهام في هذا المضمار. والمقصود بهذه الفعاليات البحارة والتجار الأندلسيين. فلا

---

[29] - نفسه، ص. 95.

غرو اذا وجدنا البكري يشير اليهم كل مرة في سياق حديثه عن تلك الموانئ. ومن المحتمل أن يكون قد فعل ذلك لأنه أندلسي، ولأنه التقى عددا من التجار ومن البحارة الذين أمدوه بمعلومات ضافية.

ومهما يكن من أمر، فلا مجال لانكار دور هؤلاء التجار في تشكل شبكة بحرية على امتداد الساحل الشمالي لبلاد المغرب. وقد أكد هذه الحقيقة ابن حوقل رغم أنه لم يتحدث عن الأندلسسين كمشيدين للمدن. خلافا للبكري الذي ينسب إليهم أمر تشييد بعضها مثل وهران وتنس.

وينبهنا الباحث الى الاحتراس من التعامل مع هذه التشييدات بنظرة ذات حمولة حضرية صرفة. لأن الأمر يتعلق في كل حالة بنواة مركز حضري لا أ قل ولا أكثر[30]. ينطبق ذلك على تنس التي أقامها مجموعة من رجال البحر (البحريون كما يسميهم البكري). انضم إليهم عدد من أهالي المنطقة. وأخذت النواة تتسع شيئا فشيئا. وكان يجب انتظار فترة طويلة لتغدو التجارة أحد الأنشطة المهمة بها.

ويتضح من خلال ما أورده البكري عن تطور نواة تنس، وعن تشكلة سكانها، أن الأندلسيين كان مرحبا بهم من قبل القبائل المحلية. ويبدو أن هؤلاء لم تكن لهم تجربة في مجال البحر حتى يمارسوا التجارة البحرية، ولذلك كانوا يرحبون بهؤلاء البحريين الذين كانوا متعودين على ممارسة التجارة البحرية أو/و القرصنة. فكان البحريون يتكلفون بنقل البضائع عبر البحر، بينما كان المحليون يتكلفون بترويجها في المناطق الواقعة في الظهير. ويحتمل أن يكونوا قد وصلوا الى تاهرت في الجنوب حسب البكري. ولكن الباحث يشك في أن تكون تنس قد أضحت قطبا تجاريا بحريا في هذا الوقت المبكر وبهذه السرعة، بالنظر الى الايقاع البطيئ الذي تطورت به رغم أن البكري يتحدث عنها في القرن الخامس الهجري[31].

ولتوضيح هذه المسألة، يعود الباحث ليذكرنا بأن تنس كانت في بداية أمرها (سنة 261 هـ/875 م.) مجرد موقع. آثره البحريون لوجود موضع صالح لرسو مراكبهم، يحتمل أن يكون من بقايا منشأة رومانية. وفي هذه الفترة المتقدمة من نشأة تنس كان البحريون يحطون بالموضع خلال فصل

---

30 - نفسه، ص 96.

31 - نفسه ونفس الصفحة.

الشتاء. ويأتون ببضائع يعرضونها على أهالي المناطق المجاورة. ثم حصل اتفاق بين الطرفين، فشرع أهالي المنطقة في الانضمام الى البحارة للاستقرار بالموقع. وكان من بين الوافدين الجدد عدد مهم من أهالي سوق ابراهيم الواقع جنوب تنس. فتشكلت نواة التحق بها أيضا عدد من الأندلسيين. ومع مرور الوقت تزايد عدد سكان النواة، فشرعوا في اقامة منشآت سكنية ومرافق وتحصينات. وبما أن عددا من السكان كانوا مجبولين على مزاولة التجارة (البحريون وأسر من سوق ابراهيم)، فقد نشأت في تنس شبكتان واحدة بحرية والأخرى برية. ربطت الأولى تنس بالأندلس وربطتها الثانية بتاهرت ومناطق الجنوب.

والواضح أن المراحل الأولى من التشييد والاستقرار، تمت بمعزل عن السلطة السياسية[32]. لأن المصادر لم تتحدث عن بداية اهتمام السلطة السياسية بأمر تنس الا ابتداء من حوالي سنة 295 هـ./910 م. حين فرض الفاطميون ضريبة على البضائع الواردة اليها أو المصدرة منها. ثم أتت سنة 390 ه./1000 م. التي سيطر فيها المغراويون على المدينة لحساب أمويي الأندلس الذين أدرجوها ضمن المجال الشمالي الغربي من بلاد المغرب الذي كان خاضعا لنفوذهم[33].

وتكاد وهران تشبه تنس من حيث المسار. فقد تم تشييد نواتها في أعقاب اتفاق بين مجموعة من البحارة الأندلسيين وبعض أعيان قبيلة بربرية كانت تستوطن موضعها. واستوطنتها أسر أندلسية وأسر بربرية. ولكن بعد فترة قصيرة نشب نزاع بين سكانها وإحدى القبائل ترتب عنه خراب المدينة وفرار كثير من أهاليها.

وأعيد بناء المدينة حوالي سنة 295 ه./910 م. بعد اتفاق القبائل المستوطنة لموضعها وممثل الفاطميين في تاهرت. ونظرا لموقعها الاسترتيجي لم تنعم كثيرا بالهدوء، اذ أصبحت موضوع صراع بين الفاطميين وأمويي الأندلس كما حدث لمدينة تنس قبلها.

وانطلاقا مما تقدم، يخلص الباحث الى القول بأن الأندلسيين تواجدوا بمعظم مراسي ومرافئ المغرب الأوسط منذ وقت مبكر رغم أن المصادر لا

---

[32] - نفسه، ص. 98.

[33] - نفسه، ونفس الصفحة.

تتحدث عن بواكير هذا الوجود. ويبدو أن وجودهم كان ضعيفا في الجهات الشرقية في اتجاه افريقية. ويعود ذلك، في اعتقاده، لقوة التجار المحليين. وربما يكون هذا الأمر قد حدث خلال الفترة السابقة على القرن الرابع الهجري، على اعتبار أن وثائق الجنيزة التي تهم القرن الموالي، تفصح عن وجود شبكة مهمة تمتد من مدينة تونس في اتجاه مصر قوامها تجار أندلسيون. والواضح أن هذه الشبكة غطت مجالا واسعا أكثر من ذلك الذي كان يشمله نفوذ خلفاء قرطبة.

ويمكن القول في ضوء شساعة المجال الذي شمله الوجود الأندلسي على ساحل بلاد المغرب، أن الأندلسسين قاموا بدور رائد في هذه المنطقة بشكل عام وفي المغرب الأوسط بصفة خاصة. وقد استندوا في ذلك على الجاليات الأندلسية المقيمة بالموانئ، والتي تزايدت أعدادها، كما تزايد تاثيرها، بعد الهجرات القسرية التي فرضت على الأندلسيين ابتداء من القرن الخامس الهجري.

ويفيدنا الباحث بأن اليهود قاموا هم الآخرين بدور لا يقل أهمية عن ذلك الذي قام به الأندلسيون. وكان بعضهم ينحدر من الأندلس. وتقدم وثائق الجنيزة معلومات ضافية عنهم، وكذلك عن اليهود المحليين، يتضح من خلالها أنهم كانوا على جانب من الحيوية والنشاط عند مطلع القرن الهجري الخامس. ولكن تلك الوثائق لا تسلط الضوء على مقدمات هذه الحيوية خلال القرون السابقة.

ويرجح في ضوء تلك المعلومات، أن اليهود كانوا نشيطين في المجال الممتد بين افريقية وصقلية ومصر. واستندوا في ذلك على جاليات يهودية قوية كانت مقيمة بالقيروان والمهدية. كما كانوا نشيطين الى حد ما بين الأندلس والمحيط الهندي بفضل يهود الشتات الذين كانوا متواجدين بهذه الأصقاع[34].

ويذكرنا الباحث بأن نشاط اليهود لم ينحصر في المدن الساحلية، بل كان لهم حضور قوي أيضا في عدة مدن داخلية من قبيل المدن الواقعة بمحاذاة جبال التل.

---

[34] - نفسه، ص. 99.

ومن المحتمل أن يكونوا قد مارسوا التجارة بين هذه المدن الداخلية الواقعة في الجنوب والمدن الساحلية. ولكن لا يعدو هذا الأمر مجرد فرضية في غياب معطيات تؤكد ذلك، رغم أن مصنف البكري يتضمن معلومات حول الطرق الرابطة بين هذه المدن والمرافئ المتوسطية. ولكنه لا يتضمن معلومات عن التجار الذين كانوا يرتادون تلك الطرق.

وما يمكن قوله في هذا الصدد، هو أن التجار الإباضيين كانوا يزاولون نشاطا تجاريا بين الشرق والغرب على امتداد الطرق الجنوبية. كما كانوا يسلكون الطرق الصحراوية. بينما كانت فئات من القبائل البربرية المحلية تزاول نشاطا في الموانئ. وكانت تقوم بدور الوسيط بين تلك الموانئ والمناطق الداخلية.

ومن هذا المنطلق، يمكن الحديث في نظره، عن ثلاث مجموعات من الفاعلين[35]. كل واحدة منها تمثل جزءا من الشبكات التجارية. وتمثلت تلك المجموعات في: الأندلسيين الذين كانوا مختصين في التجارة البحرية، والقبائل البربرية التي كانت تجوب الطرق الرابطة بين الموانئ والمراكز الداخلية في منخفضات جبال التل، والإباضيين الذين كانوا يمارسون نشاطا أفقيا بين الشرق والغرب، فضلا عن دور الربط مع المراكز الصحراوية. ومن المحتمل جدا أن اليهود كانوا يقومون بدور الربط بين مجال نشاط القبائل البربرية في الوانئ، ومجال نشاط الإباضيين في الجنوب. فكانوا صلة وصل بين مناطق شمال وجنوب بلاد المغرب.

يرى الباحث، في نهاية المطاف، أنه بالامكان، في ضوء المعطيات السابقة، الحديث عن وجود شبكة متسعة ومنسجمة ومتدرجة عند نهاية القرن الخامس الهجري. ربطت هذه الشبكة المناطق الداخلية بالمجال الساحلي. ففتحت بذلك بلاد المغرب على المجال المتوسطي[36].

وقد تطرق البكري لهذه الجوانب، رغم أنه لم يستعمل مفهوم "الشبكة" الذي يستعمله الباحثون المعاصرون. لأنه تحدث عن مجموعة متتالية من الموانئ وربطها بطرق برية مؤدية الى المناطق الداخلية، حيث المراكز التجارية التي كانت مرتبطة بدورها بالبحر في اتجاه الموانئ الأندلسية عبر

---

[35] - نفسه، ص. 100.

[36] - نفسه، ونفس الصفحة.

قطبين رئيسيين هما مضيق جبل طارق وشمال شرق افريقية. وبعد مرور فترة من التطور، أضحت الواجهة البحرية لبلاد المغرب تحت سيادة السلطات السياسية المحلية. وانخرطت في مجال اقتصادي شاسع كان يشمل مجموع مناطق دار الاسلام[37].

ولكن هذا المستوى الذي انتهى اليه التطور، تطلب فترة طويلة امتدت على أربعة قرون. وسار وفق ايقاع بطيئ على العموم، ولكن بسرعات مختلفة نسبيا من حين لحين تبعا للظرفية السياسية والاقتصادية.

وما من شك في أن هذا البناء قام على دعامتين سياسيتين مهمتين: فهناك من جهة توسع الامتداد الفعلي للاسلام في المغرب الأوسط. وتجسد ذلك في وضع الجهات الوسطى منه تحت الرقابة. وهناك من جهة أخرى هيمنة على المجال البحري من خلال السيطرة على بعض الجزر المتوسطية، وأهمها جزيرة صقلية.

وكان من تبعات ذلك، أن انخرطت بلاد المغرب في المجال المتوسطي الذي كان خاضعا للسيطرة الاسلامية بدون منازع. وفي الوقت ذاته، سمح تطور المبادلات البحرية بين الشرق والغرب، بازدهار موانئ ساحل بلاد المغرب بحكم وجودها في الطريق الرابط بين الأندلس ومصر، والمشرق عموما[38].

والجدير بالاشارة، أن التطور الذي حصل تظافرت فيه جهود السلطات السياسية والفاعلين الاقتصاديين وفق منطقين متباينين، وكذلك وفق ايقاعات مختلفة[39].

كان الطرف الأول ينظر الى هذه الشبكة من العاصمة، أي انطلاقا من اعتبارات استراتيجية تقضي بضرورة مراقبة المجالات وتأمين تحركات الجيوش. ومن هنا يفهم لماذا تم اهمال الموانئ طيلة فترة من الزمن باستثناء تلك الواقعة في مناطق حساسة مثل مضيق جبل طارق والمنطقة المحاذية للعاصمة في افريقية.

---

[37] - نفسه، ونفس الصفحة.

[38] - نفسه، ص. 101.

[39] - نفسه، ص. 102.

ولم تحظ الموانئ بالاهتمام وتغدو موضوع رهان الا حين بدأ التفكير في فتح صقلية، وكذلك حين اندلع الصراع بين الفاطميين والأمويين. ويمثل الحدثان لحظتين ارتفعت خلالهما سرعة عملية فرض السيادة على الموانئ. وتتطابق اللحظة الأولى مع مطلع القرن الثالث الهجري، بينما تتطابق اللحظة الثانية مع أواسط القرن الرابع الهجري.

أما الطرف الثاني، ممثلا في البحارة والتجار، فكان ينظر للموانئ كضرورة يقتضيها نشاطه. ولكن يصعب تحديد تاريخ بداية اهتمام هذا الطرف بالموانئ. وعموما، فقد تزامن مع بداية ازدهار التجارة في البحر المتوسط وانخراط الموانئ الأندلسية في تلك التجارة.

ويرى الباحث أنه لا مناص من التأكيد بأن الشبكة التي تم الحديث عنها حتى الآن هي شبكة اسلامية صرفة على اعتبار أن الموانئ والمجالان البري والبحري اللذين كانت تتشكل منهم ينتمون لدار الاسلام، باستثناء مقدمة النطاق الصحراوي التي امتدت اليها الشبكة في الجنوب. أما في الشمال، فلم تمتد الى السواحل المسيحية. وكان يجب الانتظار لفترة من الزمن لكي يظهر الأملفيون والبندقيون في مياه البحر المتوسط.

ويفيدنا بأن الشبكة الذكورة ظلت متجانسة ومتماسكة رغم التجزئة السياسية التي شهدها العالم الاسلامي، بالنظر لوجود عدة قواسم مشتركة بين مناطقه، من بينها اللغة ووحدة النظم التجارية والعادات والتقاليد وسهولة سيولة النقود والبضائع والأفراد.

ومن المعروف أن الأفراد كانوا ينتقلون بسهولة من بلاد المغرب الى المشرق، لأداء فريضة الحج أو لطلب العلم أو من أجل الرحلة والاستكشاف. ولا شك أن تلك التنقلات ساعدت على الالتقاء وتمتين الروابط مما ساهم في تنمية المبادلات التجارية.

والجدير بالذكر أن التجانس والتماسك المشار اليهما، لم يمنعا من ظهور بعض التمايزات داخل الشبكة. وستطفو تلك التمايزات بعد عهد الموحين من خلال ظهور ثلاثة فضاءات اقتصادية مختلفة ولكن في إطار من الوحدة. كان أول تلك الفضاءات يقع في الغرب ويخضع للتأثير المباشر لحكام قرطبة، أو لتأثيرهم غير المباشر بواسطة القبائل المحلية الدائرة في فلكهم. وكان الفضاء الثاني يقع في الشرق. له توجه مشرقي صرف. أما الثالث، فكان يقع في

الوسط. وهو فضاء محلي الى حد كبير. أنشأه البحارة والتجار الأندلسيون والقبائل المحلية. وأصبح بعد ذلك خاضعا لسلطة الامارات المحلية: الصنهاجية والزيرية والحمادية.

وعموما ما يجب استخلاصه، هو أن منظومة الموانئ كانت قد استكملت حلقاتها عند نهاية القرن الهجري الخامس[40]، لأن مصادر الفترة لا تتحدث عن أية منشأة انضافت بعد ذلك. ولكن تغييرا ذو مظهرين بدا يلوح في الأفق. تمثل مظهره الأول في ظهور نوع من التراتبية بين الموانئ، أي نوع من التفاضل بينها. أملته مسألة الرسو التي كانت تتم وفق خط سير المراكب بعد الاقلاع. وتمثل مظهره الثاني في بداية اعادة تنظيم الشبكات. وسينقلب هذا النظام رأسا على عقب بعد ظهور فعاليات جديدة في ميدان التجارة البحرية تمثلت في التجار المسيحيين. وقد أدى ذلك كما هو معروف الى تغير مراكز الثقل في تجارة البحر المتوسط.

---

[40] ـ نفسه، ونفس الصفحة.

المبحث الثالث

دور الأندلس والأندلسيين في انتقال الإسلام من المغرب إلى جنوب أوربا

ارتبطت مناطق البحر المتوسط فيما بينها منذ القدم كما وضحنا ذلك في مدخل هذا الكتاب. وقد كانت الروابط والصلات وثيقة أكثر بين المناطق الواقعة شمال غرب وجنوب غرب هذا المجرى المائي بحكم القرب الجغرافي بينهما. ولكونهما كانتا خاضعتين خلال فترة من تاريخهما القديم لسلطة واحدة. وازدادت تلك الروابط والصلات متانة بعد سنة 92 هجرية حين أصبحت أجزاء من شبه جزيرة ايبيريا تحت نفوذ المسلمين، وانتقلت للاستقرار بها أعداد من مسلمي شمال إفريقيا ومن مسلمي مشرق دار الإسلام.

ومنذ سنة 92 للهجرة، أصبح المجال الجغرافي الذي شمله نفوذ المسلمين في شبه جزيرة ايبيريا يسمى "بالأندلس"، سواء إبان مراحل امتداد هذا النفوذ أو خلال مراحل تراجعه.

ومن المتعارف عليه أن العرب المسلمين اشتقوا تسمية "الأندلس" من اسم القبائل الجرمانية "الڤندال" التي شاركت في الموجة الأولى من غزوات القبائل الجرمانية خلال القرن الخامس للميلاد، والتي استقرت بإقليم "ڤانداليشيا" (Vandalicia) أو بيتيكا (Baetica) الواقع جنوب اسبانيا الحالية[1].

وتمثل الأندلس من وجهة نظر جغرافية الإقليم الواقع جنوب نهر الوادي الكبير. والذي يسمى حاليا أندلثيا (Andalucia). وقد صور الجغرافيون

---

[1] - لمزيد من التفاصيل بخصوص هذا الموضوع يمكن العودة إلى كتاب ج. س. كولان، الأندلس، تعريب لجنة الترجمة بدائرة المعارف الإسلامية، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة-بيروت، 1980، ص.ص. 17-60.

القدامى منذ العهد الروماني الأندلس (ومجموع شبه جزيرة ايبيريا) على هيأة مثلث. وأبرز من روج لهذا التصور، باولوس أوروسيوس أو هرشيوش (Paulus Orosius)[2] الذي وضع بين سنتي 416 و418 ميلادية مؤلفا في التاريخ[3]. خص الكتاب الأول منه للحديث عن المجال الجغرافي الذي تندرج في إطاره الأحداث المتناولة في مؤلفه. فجعل الأندلس، ومجموع أقاليم شبه جزيرة ايبيريا على هيأة مثلث ذو ثلاثة أركان.

وقد تبنى هذا التحديد الجغرافي "أبو الجغرافية والتاريخ في الأندلس" أحمد بن

محمد بن موسى الرازي[4]، حيث يذكر أن شبه جزيرة ايبيريا كلها ذات شكل مثلث. ويرى بأنها معتمدة على ثلاثة أركان: الأول هو الموضع الذي فيه صنم قادس المشهور بالأندلس، ومنه مخرج البحر المتوسط الشامي الآخذ بقبلي الأندلس. والركن الثاني هو بشرقي الأندلس بمحاذاة مدينتي نربونة وبرذيل (بوردو الحالية). والركن الثالث منها في الشمال الغربي من بلد جليقية.

وانتقلت هذه النظرية من هرشيوش والرازي إلى الذين كتبوا عن جغرافية شبه جزيرة ايبيريا خلال القرن الخامس الهجري كالمحدث أحمد بن عمر بن

---

[2] - باولوس أوروسيوس (Paulus Orosius) رجل دين، وأحد أبرز تلامذة القديس أوغسطين. ولد على الأرجح في مدينة طركونة باسبانيا بين سنتي 375 و380 ميلادية. اشتهر باشتراكه في عدة سجالات ضد المناوئين للمسيحية وللكنيسة في شبه جزيرة ايبيريا وفي افريقية وفلسطين. استقر في مدينة قرطاج التونسية وبها اعتكف بين سنتي 416 و418 م. على وضع مؤلفه الشهير "Historiarum adversum paganus" (تواريخ ضد الوثنيين).

[3] - اطلع مسلمو الأندلس على هذا المؤلف خلال القرن الرابع الهجري وقاموا بنقله إلى اللغة العربية. وقد أعاد الباحث المصري عبد الرحمن بدوي تحقيق هذا النص العربي وقدم له ونشره تحت عنوان "تاريخ العالم". وصدر صمن ← منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت سنة 1982. وقد أعيد نشر نفس النص العربي بمدريد سنة 2001 تحت عنوان:

Kitab Hurusiyus (traduccion arabe de las « Historiae adversus paganus » de Orosio), edi- cion y estudio Mayte Penelas, Consejo Superior de Investigaciones Cientificas y Agencia Espagnola de Cooperacion Internacional.

[4]-Al-Razi, Abu Bakr Ahmad Ibn Muhammad (mort en 344 H/952), Description de l’Espa-gne, texte traduit et établi par Evariste Lévi-Provençal, Al-Andalus, Vol. XVII, Fasc, 2, 1953, pp.51-108.

أنس العذري، والجغرافي أبي عبيد البكري. وتواترها فيما بعد جغرافيو ورحالة القرون الموالية. وما زال يتبناها الجغرافيون المعاصرون[5].

ومن خلال هذه النبذة الجغرافية، يتضح بأن الأندلس، ومعها شبه جزيرة ايبيريا، تنتمي جغرافيا للمجال الأوربي بحكم وقوع أحد أركانها بهذا المجال. وتكاد تنتمي كذلك جغرافيا للمجال الإفريقي بحكم قرب ركن آخر من أركانها من شمال إفريقيا عامة ومن المغرب بوجه خاص.

وهذا ما يستشف من كلام أحد الباحثين في جغرافية البحر المتوسط حين يذكر بأن "الإسبان يعتقدون بأن اسبانيا، على الرغم من أنها جغرافيا جزء من أوربا، إلا أنها لا تنتمي إليها بمعنى الكلمة. إذ تتجه أكثر نحو شمال غرب إفريقيا. فإفريقيا تبدأ حدودها هنا من جبال البرانس كما حدث أثناء حكم المور"[6].

وقد شهدت شبه جزيرة ايبيريا، منذ سنة 92 للهجرة، أحداثا وتطورات جعلتها فعلا مرتبطة بشمال غرب إفريقيا. وإن الأندلس التي كانت في قلب تلك الأحداث والتطورات، أصبحت منذ هذا التاريخ، وأكثر من أي وقت مضى، نقطة تقاطع بين المغرب (وشمال إفريقيا ودار الإسلام) وجنوب أوربا.

ولا نحتاج إلى التأكيد بأن هذا الانتماء المزدوج جعل الأندلس تنفرد عن باقي مناطق البحر المتوسط. كما كانت له أبعاد بالغة الأهمية. إذ أتاح للأندلس و"للأندلسيين" إمكانية القيام بدور متميز في التواصل الحضاري بين شمال إفريقيا وجنوب أوربا. تجلى هذا الدور في عدة مجالات، ومن بينها المجال الديني الذي يهمنا في هذا المبحث، وخاصة ما يتعلق بإسهام الأندلس والأندلسيين في انتشار الإسلام بمناطق جنوب أوربا ما وراء جبال البرانس، بعد أن انتقل من المغرب إلى الأندلس.

---

[5] - من بينهم على سبيل المثال الباحث الجغرافي ميشال درين (Michel Drain) الذي يرى بأن شبه جزيرة ايبيريا تبدو على هيئة مثلث، أطول أضلاعه يقع في واجهة المحيط الأطلسي، ويمتد على طول 250 كلم. أنظر كتابه:

Géographie de la Péninsule Ibérique, Paris, P.U.F., 1972, p.127.

[6] - يسري الجوهري، جغرافية البحر المتوسط، منشورات منشأة المعارف، الإسكندرية، 1984، ص. 49.

ابتدأت علاقة الأندلس بالإسلام رسميا في رمضان من سنة 92 هجرية. ونميز في تاريخ تلك العلاقة بين مرحلتين: مرحلة أولى امتدت من سنة 92 هـ. حتى حدود سنة 100 هـ. كانت فيها الأندلس هدفا لعمليات الفتح وفضاء انتقل إليه الإسلام من المغرب. ومرحلة ثانية امتدت من سنة 100 هـ. تحولت فيها الأندلس إلى محطة أخذت تنطلق منها عمليات نشر الإسلام بأقاليم جنوب أوربا.

أما عن دور"الأندلسيين" في انتقال الإسلام من المغرب إلى جنوب أوربا وانتشاره في مناطق ما وراء جبال البرانس، فيمكن التمييز فيه هو الآخر بين مرحلتين:

- مرحلة أولى امتدت من سنة 92 هـ. حتى حدود سنة 138 ه.، تاريخ قيام الإمارة واستقلال الأندلس عن الخلافة الإسلامية. في هذه المرحلة كان الأندلسيون موضوع عمليات الفتح والمتلقين للديانة الجديدة. وإن اشتركوا خلال الفترات المتأخرة من هذه المرحلة في نشر الإسلام بربوع شبه جزيرة ايبيريا، وفي أقاليم ما وراء جبال البرانس.

- ومرحلة ثانية ابتدأت سنة 138 هـ. وفيها أصبح الأندلسيون عناصر فاعلة في حركة انتقال الإسلام من شمال إفريقيا إلى جنوب أوربا؛ بحكم قيادتهم للعمليات التي تم القيام بها في هذا الشأن. وأبرزها عمليات تثبيت (وإعادة نشر) الإسلام في جزر البليار.

أولا: الأندلس فضاء يتلقى الإسلام من شمال إفريقيا

ابتدأت عمليات فتح الأندلس كما هو معروف في رمضان من سنة 92 للهجرة. وقد سجلت منعطفا في شهر ذي القعدة من سنة 95 هجرية حين بدا موسى بن نصير وطارق بن زياد رحلة العودة إلى دمشق بأمر من الخليفة الوليد بن عبد الملك.

ورغم قصر المدة التي استغرقتها العمليات العسكرية التي قاما بها في شبه جزيرة ايبيريا، فقد شكلت إحدى أضخم عمليات الفتح ونشر الإسلام في عهد الدولة الأموية.

وقد كان من الممكن أن يستكمل هذا الانجاز جميع مراحله، لولا الأمر الصادر عن الخليفة بوقف العمليات العسكرية التي كانت على وشك أن تجعل جميع أقاليم شبه جزيرة ايبيريا تحت راية الإسلام. بحيث إن المد الإسلامي بها وصل إلى حدود البحر المتوسط في الشمال الشرقي وإلى مقدمة أقاليم دولة البرتغال الحالية في الشمال الغربي.

وحاول عبد العزيز بن موسى بن نصير استكمال عمليات الفتح بعد أن استلم إدارة الأقاليم المفتوحة بتكليف من أبيه. غير أن الجهود التي بذلها خلال السنتين وبضعة أشهر التي دامتها ولايته، كانت محدودة نسبيا رغم نجاحه في ضم أقاليم الشمال الشرقي وأقاليم الجنوب الشرقي إلى حظيرة الإسلام.

ودون الخوض مطولا في تفاصيل أحداث هذه المرحلة الأولى من مراحل انتشار الإسلام بشبه جزيرة ايبيريا، التي توقف عندها المؤرخون القدامى والباحثون المحدثون، لا بأس أن نقدم بين يدي القارئ نصا بالغ القيمة لابن القوطية يلخص مجريات العمليات العسكرية التي شهدتها هاته المرحلة، ويسمح بتكوين فكرة عن خارطة انتشار الإسلام بشبه جزيرة ايبيريا مباشرة بعد الفتح. يقول ابن القوطية: "فلما جاوز طارق وصار بعدوة الأندلس، كان أول ما افتتحه مدينة قرطاجنة، بكورة الجزيرة (...) ثم تقدم إلى أستجة، والى قرطبة، ثم إلى طليطلة، ثم إلى الفج المعروف بفج طارق، الذي منه دخل جليقية. فخرق جليقية حتى انتهى إلى أسترقة (...) وأخذ موسى في ساحل شذونة. وكان دخوله بعد طارق بسنة. وتقدم إلى شذونة، ثم إلى اشبيلية فافتتحها. ثم قصد من اشبيلية إلى لقنت، إلى الموضع المعروف بفج موسى في أول لقنت إلى ماردة (...) وتقدم فدخل جليقية من فج منسوب إليه فخرقها حيث دخلها ووافى طارقا بأسترقة. ثم أتاهما عهد الوليد بن عبد الملك بالانصراف فانصرفا (...) وشد موسى بن نصير حصون الأندلس واستخلف ابنه عبد العزيز على الأندلس وأسكنه اشبيلية."[7].

شملت عمليات الفتح كما يتضح من النص أهم المراكز الحضرية التي كانت معروفة بشبه جزيرة ايبيريا والحصون والقرى التابعة لهل بطبيعة الحال. وكانت تقيم في كل مركز تم فتحه، حامية عسكرية تؤمن السيادة عليه،

[7] - أبو بكر محمد بن القوطية (توفي سنة 367 ه.)، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة--بيروت، 1989، ص.ص. 35-36.

بينما يتقدم الفاتحون إلى المركز الموالي. وبناء عليه، فقد انتشر الفاتحون بعد انتهاء عمليات الفتح مباشرة، ثم خلال السنوات التي أعقبتها، بالمناطق الواقعة على طول خطوط الفتح الوارد ذكرها في النص.

فقد استقر البربر في المراكز الواقعة على طول الطريق التي سلكها طارق بن زياد، مثل الجزيرة الخضراء ومالقة وإلبيرة وقرطبة وبلنسية وطليطلة. بينما فضل عدد آخر منهم الاستقرار في أحواز المدن، أو في بعض المناطق الجبلية المشابهة لمواطن استقراهم في العدوة المغربية. أما العرب، فاستقروا في الحواضر الواقعة على طول الطريق الذي سلكه موسى بن نصير، مثل مدينة شذونة واشبيلية وماردة ووشقة وسرقسطة وطرطوشة. بينما فضل بعضهم الآخر الاستقرار في قرى الأرياف.

واتسع مجال الاستقرار[8] فيما بعد في حواضر أخرى قديمة وفي حواضر مستحدثة. وقد خضع الاستقرار، منذ البداية، لعامل الغلبة العددية أحيانا قليلة، ولعامل الصدفة في معظم الأحيان كما يستشف من نص للمقري يذكر فيه أن العرب والبربر كانوا كلما مر قوم منهم بموضع استحسنوه، حطوا به ونزلوه قاطنين. فاتسع نطاق الإسلام بأرض الأندلس[9].

ويتضح جليا بأن الإسلام، الذي كان وجوده يقف عند حدود سواحل البحر المتوسط قبيل شهر رمضان من عام 92 هجرية، اتسع نطاقه فعلا وأصبح يشمل بعد بضع سنوات أغلب الحواضر الايبيرية التي كانت تضم أكبر التجمعات البشرية خلال فترة الحكم القوطي. وقد اعتنق عدد من سكان هذه التجمعات الإسلام، بينما بقيت عناصر أخرى محتفظة بدينها مع تبنيها للغة القرآن وللثقافة الإسلامية.

وبما أن عددا من العرب ومن البربر ظلوا يتوافدون على الأندلس، فرادى أو جماعات، فقد أفضت هجراتهم، واتصالهم الوثيق بالسكان المحليين، عن طريق الجوار والمعاملات اليومية، إلى تغلغل الإسلام. كما أفضت في ذات

---

[8] - لا يدخل ضمن اهتمامنا في هذا العرض الحديث بإسهاب عن مراكز استقرار الفاتحين. ولمزيد من التفاصيل، يمكن العودة إلى كتاب الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال إفريقيا والأندلس لعبد الواحد ذنون طه، منشورات دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004، ص.ص. 173-284.

[9] - أبو العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني (توفي سنة 1041 ه.)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادرن بيروت، 1968، المجلد الأول، ص. 276.

الوقت إلى اتساع رقعة تأثيره. وخاصة بعد أن ضاقت الحواضر القديمة بسكانها، فاضطر القائمون بالأمر في الأندلس منذ عصر الإمارة إلى استحداث مدن أخرى مثل بجانة وشنترين وبطليوس.

وهكذا لم يكد ينصرم جيل بعد الفتح حتى كانت دائرة الإسلام ولغة الإسلام وثقافة الإسلام قد اتسعت رقعتها بشبه جزيرة ايبيريا.

ثانيا: الأندلس قاعدة مساهمة في تفعيل حركة المد الإسلامي

تمثل سنة 100 للهجرة بداية انتقال المسلمين من مرحلة الاستقرار وترسيخ الإسلام بشبه جزيرة ايبيريا إلى مرحلة نشر الإسلام في أقاليم ما وراء جبال البرتات أو البرانس. وهي مرحلة تحولت فيها الأندلس إلى قاعدة أصبحت تنطلق منها حركة المد الإسلامي في اتجاه أوربا. وقد اتخذت مدينة برشلونة مركزا لانطلاق هذه الحركة التي دشنها الوالي الحر بن عبد الرحمن الثقفي ببعض الغارات الخاطفة على أقاليم جنوب غالة (أوغاليا) لم تؤكد حدوثها النصوص الإسلامية أو الدراسات العربية الحديثة، ولكن نصا لاتينيا يعود لفترة متاخرة أشار إلى حدوثها. ويتعلق الأمر "باخبارية مواساك" (Chronicon Moissiacensis) التي وضعها أيمريكوس البيركي (Aymericus De Peyraco). فقد كان هذا الأخير راهبا بدير مواساك (Moissac)، الواقع بمقاطعة لوط (Lot) جنوب غالة، بين سنتي 1377 و1406 ميلادية؛ أنجز مؤلفا تحدث فيه عن تاريخ البابوات وعن ملوك غالة وعن الأقماط الذين تعاقبوا على إدارة قمطية تولوز. فأشار ضمن حديثه ذاك إلى حدوث غارات إسلامية على بعض مواقع هذه القمطية قبل سنة 719 م./ 100ه.[10]. وعلى غراره ذكرالراهب الفرنسي جون- بيير بابون (Jean-Pierre Papon) (المتوفى في يناير 1803) في مؤلف له حول تاريخ قمطية بروفونس، أن مسلمي اسبانيا طرقوا أبواب هذه القمطية منذ سنة 716

---

[10] - يمكن العودة إلى النسخة اللاتينية من كتابه:

Chronicon, Paris, Bibliothèque Nationale de France, Latin 4991 A.

كما يمكن العودة إلى ترجمتها الفرنسية الموسومة ب:

Chronique des abbés de Moissac, éd. et trad. Régis De La Haye, Maastricht, Maastricht- Moissac, 1994-2006., pp., 43-44.

م. كما شنوا سلسلة غارات على إقليم سبتمانيا (la Septimanie) المجاور[11].

ويبدو أن تلك الغارات لم تكن عمليات عسكرية منظمة وهادفة، بقدر ما كانت تحركات تقوم بها سرايا من حين لآخر لاختبار مدى حصانة المواقع استعدادا لاقتحامها مستقبلا من خلال عمليات منظمة. ومثل هذا الأسلوب كان المسلمون يتبعونه منذ أن شرعوا في فتح بلاد المغرب[12].

ومهما يكن من أمر، فإن المتفق عليه بين المؤرخين العرب القدامى والمحدثين هو أن مرحلة نشر الإسلام في أقاليم جنوب غالة ارتبطت رسميا بشخص السمح بن مالك الخولاني الذي عينه الخليفة عمر بن عبد العزيز واليا على الأندلس خلفا للحر بن عبد الرحمن الثقفي.

فبعد أن استلم مهامه سنة 100 ه./719 م. تحرك على رأس جيش قوي في اتجاه الشمال حيث عبر جبال البرتات وتوغل في إقليمي بروڤونس وسبتمانيا. واستمر في التحرك حتى أشرف على مدينة طولوشة (تولوز الحالية) إحدى أكبر حواضر هذه الأقاليم. وقد أوشك المسلمون على فتحها لولا الهجوم المباغت الذي قام به أوديس (Eudes) دوق أكيتانيا، أقوى الوحدات السياسية في جنوب غالة. وقد انتهى هجومه باستشهاد الوالي والقائد السمح بن مالك وعدد من المحاربين[13]. ويتفق المؤرخون المسلمون والمسيحيون القدامى بأن هذه الهزيمة فتت في عضد المحاربين المسلمين وحالت دون تقدمهم، فاضطرت الأعداد القليلة المتبقية منهم للتراجع إلى

---

[11] - أنظر المجلد الثاني، ص. 85 وص. 164 من كتابه:

Histoire générale de Provence, Paris, éd. Moutard, 1777-1786, 4 volumes.

[12] - أنظر في هذا الشأن ما أورده عبد الرحمن بن عبد الحكم عن فتح افريقية في كتابه فتوح مصر وأخبارها. حيث يذكر (في الصفحة 34 من النسخة التي حققها عبد الله أنيس الطباع ونشرها تحت عنوان: فتوح إفريقيا والأندلس، أن عمرو بن العاص وبعده عبد الله بن سعد بن أبي سرح كانا يبعثان"المسلمين في جرائد الخيل" إلى أطراف افريقية فيغنمون ويعودون. وقد خبروا بذلك تحصيناتها ومستوى جاهزية مقاتليها قبل أن يقوموا بفتحها.

[13] - أنظر وقائع ونتائج الوقعة في كتاب حسين مؤنس، فجر الأندلس (دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية)، العصر الحديث للنشر والتوزيع ودار المناهل للنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص.ص. 305-306. وأنظر معلومات عنها من وجهة نظر مسيحية في إخبارية فردگير التي يتضمنها كتاب تاريخ الفرنجة لگريگوار أسقف كنيسة تور:

Chronique de Frédégaire in Histoire des Francs de Grégoire de Tours, éd. et traduction François Guizot, Paris, J. L. J. Brière Libraire, 1825, Tome II, p.238 et suivantes.

أربونة (أو نربونة) (Narbonne) التي غدت منذ هذا التاريخ قاعدة متقدمة كان ينطلق منها المسلمون لنشر الإسلام بأقاليم غالة.

وبعد فترة استغرقت ما ينيف عن الأربع سنوات قضاها الوالي الجديد عنبسة بن سحيم الكلبي في إعادة تنظيم صفوف الجيش الإسلامي، وفي حل الخلافات القائمة بين مختلف العصبيات، عاود المسلمون نشاطهم الجهادي في جنوب غالة. فعبروا جبال البرانس سنة 105 هـ. وشرعوا في شن هجوم كاسح على الأقاليم الواقعة جنوب غرب أربونة بدءا بإقليم قرقشونة (Carcassonne)، فإقليم نيمة (Nime)، فإقليم بورغونيا (laBourgogne).

ويبدو أن النجاح الذي حالف المسلمين هذه المرة، شجعهم على المضي قدما في فتح أقاليم غالة. فاستمروا في اتجاه الشمال حتى أشرفوا على مدينة باريس، التي لم تعد تفصلهم عنها سوى مسافة قصيرة لم يتمكنوا من اجتيازها بسبب المقاومة العنيفة التي أبدتها فرق من محاربي بلدة سانس (Sens) بزعامة إيبون (Saint.Ebbon) أسقف البلدة الذي نجح في رد المسلمين بعد وقعة 109 ه./727 م.[14].

والراجح أن استشهاد عنبسة بن سحيم في ظروف غامضة، هو الأمر الذي حسم المعركة لصالح المسيحيين. فخسر المسلمون كل الانجازات التي حققوها من قبل. وتراجعوا إلى القاعدة الوحيدة التي ظلت تحت سيطرتهم في غالة وهي أربونة.

وعادت المشاكل الداخلية لتطفوا على السطح خلال فترة امتدت زهاء خمس سنوات تعاقب خلالها على تدبير شؤون الأندلس خمس ولاة. فتوقفت من جراء ذلك عمليات التوسع ونشر الإسلام بأقاليم ما وراء جبال البرانس حتى بداية عهد الوالي عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي، سنة 112 ه./730 م.، الذي احتفل، كما تقول النصوص، في الإعداد لحملة كاسحة على غالة.

وانطلقت تلك الحملة فعلا في أوائل صيف عام 114 ه.؛ حيث اخترقت جبال البرانس عبر ممر الروسنسڤال (Roncesvalles) متجهة مباشرة إلى أكيتانيا، باعتبارها أكبر وأقوى دوقيات الجنوب، التي سقطت في أيدي

---

[14] ـ لمزيد من التفاصيل حول شخصية إيبون وحول الوقعة المذكورة يمكن العودة إلى كتاب:
Abbé Cornat, Notice sur les archevêques de Sens et les évêques d’Auxerre, Sens, Impri- merie et librairie Ch. Duchemin, 1855, pp.12-13.

المسلمين. ومنها احكموا سيطرتهم على اثنتين من أكبر وأهم مدن جنوب غالة، وهما طولوشة (تولوز) السالف ذكرها وبردال أو برديل (بوردو). ثم واصل المسلمون مسيرتهم نحو مدينة بواتيي التي توقفوا عند مشارفها استعدادا لملاقاة جيش غالي ضخم كان قادما من الشمال تحت إمرة شارل محافظ قصر أوسترازيا.

وحدثت تلك المواجهة بين الطرفين. وانتهت باستشهاد عبد الرحمن الغافقي وعدد كبير من المسلمين[15]. فتمكن محاربو غالة بقيادة شارل من استعادة كافة المواقع التي كانت بحوزة المسلمين باستثناء أربونة ومحيطها التي استعصت عليهم. ولم يتمكن مسيحيو غالة من استعادتها إلا سنة 141 ه./759 م. على يد بيبن القصير (Pépin le Bref) خليفة شارل[16].

وقد أسالت وقعة بواتيي كثيرا من المداد. وذهب بعض مفكري الغرب، منذ القرن السادس عشر، إلى اعتبارها من المعارك الحاسمة في تاريخ أوربا السياسي والعسكري والديني. وذكر أحدهم في هذا الصدد، بأن انتصار المسلمين فيها كان سيجعل أقاليم غالة تحت السيطرة الإسلامية[17]. فيما ذهب آخر إلى الاعتقاد بأن انتصار المسلمين فيها كان سيجعل مجموع أقاليم غرب أوربا جزءا من دار الإسلام[18].

ومما لا شك فيه، أن الفشل في تلك الوقعة كان له تأثير سلبي على حركة المد الإسلامي في اتجاه غالة وجنوب أوربا عموما، بدليل أن المحاولات التي قام بها بعض الولاة بعد سنة 114 هـ. كانت قليلة ومحدودة الفعالية. بل الأكثر من ذلك أن مراكز الجنوب التي كانت في حوزة المسلمين أصبحت تحت سيادة مسيحيي غالة باستثناء قاعدة أربونة كما ذكرنا آنفا.

---

[15] - أنظر رواية إخباريي غالة عن هذه الوقعة في إخبارية فردگير التي سبقت الإحالة عليها، ص.ص.240-241. وفي إخبارية أديمار:

Adémar de Chabannes (mort en 1034), Chronicon, éd. Jules Chavanon, Paris, éd. Picard, 1866-1919, Livre I, chap. 52, p. 52.

[16] - نفس المصدر، الكتاب الأول، فصل 59، ص.61.

[17] - François-Marie Arouet (Voltaire), Essai sur les mœurs et l'esprit des nations, Paris, éd. Garnery, 1875, Tome I, chap., VI, p. 368.

[18] - François-René de Chateaubriand Analyse raisonnée de l'histoire de France, Paris, éd. Furne, 1865, Tome VIII, p. 16.

ثالثا: "الأندلسيون" يتلقون الإسلام من المغرب

أوضحنا فيما مضى أن المسلمين أطلقوا اسم "الأندلس" على مجموع الأقاليم التي شملها نفوذهم في شبه جزيرة ايبيريا. وقد ظلت هذه التسمية مواكبة للوجود العربي-الإسلامي بشبه جزيرة ايبيريا إبان مراحل امتداد هذا الوجود أو خلال مراحل تراجعه وانكماشه. ومن ثم، فإننا نعني "بالأندلسيين" سكان المناطق التي شملها نفوذ المسلمين بشبه جزيرة ايبيريا. ونميز في هؤلاء السكان، من وجهة نظر تاريخية، بين سكان مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي وسكان مرحلة ما بعد الفتح.

يتألف سكان مرحلة ما قبل الفتح من العناصر الإسبانو- رومانية، ومن بقايا الوندال ومن القوط الغربيين ومن بعض العناصر اليهودية. ويتألف سكان مرحلة ما بعد الفتح من جميع هؤلاء ومن العناصر البربرية والعربية والسودانية التي قامت بعمليات الفتح. وقد تعززت هذه العناصر بأعداد أخرى من الذين هاجروا إلى الأندلس بعد انتهاء عمليات الفتح.

بدأت علاقة سكان مرحلة ما قبل الفتح بالإسلام في رمضان من سنة 92 هجرية حين وطأت أقدام المسلمين، بقيادة طارق بن زياد، أراضي شبه جزيرة ايبيريا. ومنذ هذا التاريخ تزايدت أعداد الذين ننعتهم بالأندلسيين، كما تنوعت انتماءاتهم الإثنو- جغرافية. إذ انضافت إلى العناصر الإسبانو- رومانية وبقايا الوندال والعناصر القوطية والعناصر اليهودية، أعداد من المحاربين البربر والسودان الذين قدموا إلى الأندلس تحت إمرة طارق بن زياد، ثم أعداد من المحاربين العرب قدموا تحت إمرة موسى بن نصير. ثم انضافت إلى هؤلاء طلائع العرب الذين انتقلوا من المشرق للإقامة بالأندلس، وأعداد من البربر عبروا المضيق واستقروا بدورهم بالأندلس.

وقد شارك من ننعتهم بالأندلسيين، بمختلف انتماءاتهم الجغرافية والإثنية، بدور فعال في حركة المد الإسلامي طيلة عصر الولاة:

- فالمحاربون البربر (وعدد من المحاربين السودان) والمحاربون العرب انطلقوا من المغرب ومن المشرق وقاموا بنقل الإسلام إلى شبه جزيرة ايبيريا. واجتهدوا في نشره في بعض أقاليم ما وراء جبال البرانس.

- أما الوافدون غير المحاربين، من عرب وبربر، فساهموا بدورهم في نقل الإسلام وحضارة الإسلام إلى الأندلس. كما قاموا بتثبيتهما وترسيخهما بمختلف الحواضر والأرياف التي استقروا بها من خلال التواصل مع السكان المحليين. ومن المفيد، الإشارة هنا إلى أن عددا من الوافدين، من الذكور القادرين على حمل السلاح، انضموا، بعد عبورهم إلى الأندلس واستقرارهم بها، إلى فرق المحاربين وأسهموا في عملية نشر الإسلام في أقاليم ما وراء جبال البرانس.

- أما السكان الإسبانو- رومانيين وبقايا الوندال والقوط الغربيون واليهود، فقد اعتنق عدد كبير منهم الإسلام وساهموا في تثبيت وجوده بشبه جزيرة ايبيريا. ولا شك أن بعضهم انضم إلى صفوف المحاربين وشارك في عملية نشر الإسلام خارج حدود شبه جزيرة ايبيريا. ولا بأس من التذكير في هذا المقام بأن عددا من الذين لم يعتنقوا الإسلام من بين هذه العناصر تعلموا اللغة العربية وساهموا في نشر لغة القرآن داخل شبه جزيرة ايبيريا وخارجها. ويعزى الفضل إلى عدد منهم في التعريف بالثقافة الإسلامية في مختلف مناطق أوربا.

ورغم ما أوردناه من معطيات، فإننا نعتقد أن الأندلسيين ظلوا يحتلون موقع المتلقي للديانة الإسلامية حتى حدود سنة 138 هجرية تاريخ قيام الإمارة الأموية بالأندلس. لأن إسهاماتهم في حركة المد الإسلامي كانت تتم باسم الخلافة الإسلامية بالمشرق وتحت لواء الولاة الذين كانوا يديرون شؤون الأندلس باسم الخلافة مبدئيا.

وبعد سنة 138 هجرية، انتهى دورهم كمتلقين، وتحولوا إلى عناصر فاعلة في عملية انتقال الإسلام من المغرب، ومن دار الإسلام عموما، إلى جنوب أوربا. وأصبح فعلهم يتم في إطار استقلال سياسي تام عن الخلافة.

رابعا: الأندلسيون عناصر فاعلة في انتقال الإسلام من المغرب إلى جنوب أوربا

تمثل سنة 138 هجرية نهاية مرحلة التلقي، ليتحول الأندلسيون بعدها إلى عناصر فاعلة في عملية انتقال الإسلام إلى جنوب أوربا، على اعتبار أن

جيل المحاربين أصبح بعد سنة 138 هـ. يخوض حروبه باسم الإمارة. كما أن أبناء وحفدة العناصر التي وفدت إلى الأندلس إبان الفتح وبعده مباشرة، وكذلك أبناء وحفدة السكان المحليين الذين اعتنقوا الإسلام منذ سنة 92 هـ. انتقلوا من مرحلة التلقي إلى مرحلة التفعيل، وذلك من خلال إسهامهم في تثبيت الإسلام بشبه جزيرة ايبيريا وإسهامهم في نشره ببعض أقاليم جنوب أوربا.

ويمكن أن نقف عند مظاهر هذا الانتقال من مرحلة التلقي إلى مرحلة التفعيل انطلاقا من معطيين:

- يتمثل المعطى الأول في القطيعة التي أحدثها الأندلسيون مع مذهب عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (الذي انتقل إلى الأندلس من بلاد الشام) وتحولهم إلى المذهب المالكي في عهد الأمير هشام الرضى بن عبد الرحمن الأول الذي قرر حوالي سنة 172 هجرية اعتماد هذا المذهب في القضاء والإفتاء[19].

ورغم أن هذا المذهب لم يتم استحداثه بالأندلس. وتلقاه الأندلسيون من المشرق، فإن اعتناقهم له في إطار الاستقلالية السياسية يمثل، في اعتقادنا، شكلا من أشكال نهاية مرحلة التلقي.

- ويتمثل المعطى الثاني في سلسلة حملات جهادية خاضها الأندلسيون تحت زعامة أمرائهم لإعادة نشر الإسلام، أو لتثبيت وجوده ببعض أقاليم جنوب أوربا. وأهم الحملات التي تعنينا في هذا البحث تلك التي شنوها لإعادة نشر الإسلام بالجزائر الشرقية، أو ما يعرف بجزر البليار، وتلك التي قاموا بها لتثبيت الإسلام ببعض أقاليم جنوب غالة.

1- الحملات الجهادية بجزر البليار

تتمثل جزر البليار في أرخبيل من الجزر تقع في البحر المتوسط شرق شبه جزيرة ايبيريا. وأهم وأكبر هذه الجزر مساحة جزيرة ميورقة (Maillorca)، ثم تليها من حيث الأهمية والمساحة جزيرتا منورقة (Menorca) ويابسة (Ibiza).

---

[19] - أنظر كتاب ذكر بلاد الأندلس لمؤلف مجهول، تحقيق وترجمة لويس مولينا (Louis Molina)، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية ومعهد ميغل أسين، مدريد، 1983، ص. 125.

كانت هذه الجزر خاضعة مبدئيا للسلطة البيزنطية، ولكنها كانت مستقلة من الناحية الفعلية عندما انطلقت عمليات الفتح الإسلامي للأندلس. وقد شن عليها المسلمون سلسلة من الغارات قبل سنة 92 هجرية نظرا لقربها من الساحل الشمال إفريقي الذي أصبح يدخل ضمن مجال نفوذ المسلمين في سياق حركة المد الإسلامي[20]. وكانت أهم تلك الغارات غارة 89 هجرية التي انتهت بإبرام أول معاهدة بين المسلمين وحكام جزيرتي ميورقة ومنورقة. وبموجب هذه المعاهدة أصبح الميورقيون والمنورقيون معاهدين، يدفعون جزية محددة للمسلمين ولا يعترضون سبيل قطع الأسطول الإسلامي. وظلت هذه المعاهدة سارية المفعول حتى حدود حوالي سنة 160 هجرية، حيث نقض حكام الجزيرتين العهد، مستغلين المشاكل الدائرة في مشرق الخلافة الإسلامية، وتغير نظام الحكم في الأندلس بوصول عبد الرحمن الداخل إليها، ودخلوا في تحالف مع مسيحيي غالة الذين كانوا آنذاك في أوج قوتهم بعد أن أصبح يحكمهم شارلمان ابتداء من سنة 155 ه./ 771 م.

وفي ضوء هذه المتغيرات أصبح من الصعب إعادة تلك الجزر مجددا إلى حظيرة الإسلام. ولكن ما إن سيطر أفراد الأسرة الأموية على مقدرات السلطة في الأندلس، حتى شرعوا في شن غارات على جزر البليار. ولعل أهم الغارات تلك التي تمت سنة 234 هـ. ويذكر ابن حيان في معرض حديثه عنها أن الأمير عبد الرحمن بن الحكم وجه أسطولا قوامه ثلاثمائة مركب إلى جزيرتي ميورقة ومنورقة ردا على نقضهم للعهد المبرم سابقا واعتراضهم لمراكب المسلمين[21]. ويبدو أن المسلمين لم يستطيعوا إنهاء هذه الغارة، كسابقاتها بحسم عسكري وسيطرة تامة على الجزيرتين. وهكذا اكتفوا هذه المرة، كما في المرات السابقة، بإبرام عهد مع حكام الجزيرتين اعترف فيه هؤلاء على مضض بتبعيتهم الإسمية للمسلمين.

---

[20]- للوقوف على تفاصيل تلك الغارات نحيل القارئ على كتاب عصام سالم سيسالم، جزر الأندلس المنسية (التاريخ الإسلامي لجزر البليار) (89ه – 685ه.)، دار العلم للملايين، 1984، ص.ص. 49-52.

[21] - أبو مروان حيان بن خلف بن حيان القرطبي (توفي سنة 469ه.)، المقتبس من أنباء أهل الأندلس (القطعة الخاصة بعصر عبد الرحمن الأوسط)، تحقيق وتقديم وتعليق محمود علي مكي، منشورات لجنة إحياء التراث العربي، القاهرة، 1994، ص. 144.

وظل الوضع بين عهد ونقض للعهد حتى حوالي سنة 290 هـ. حين جهز الأمير عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأوسط أسطولا قويا انخرط فيه كثير من غزاة البحر والمتطوعين الراغبين في الجهاد[22]. وقد أوكلت مهمة قيادة هذا الأسطول لأحد العارفين بأمور البحر وهو القائد عصام الخولاني الذي شن حملة مكثفة على جزيرتي ميورقة ومنورقة انتهت، هذه المرة، بسيطرة المسلمين عليهما. فعين الأمير الأموي القائد الخولاني حاكما عليهما. وقد اتخذ هذا الأخير من ميورقة أكبر جزر الأرخبيل مقرا لسلطته. ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الجزر تندرج ضمن خارطة المجال الجغرافي الذي شمله الإسلام ونفوذ المسلمين.

فقد تعاقب على تدبير شؤونها عدد من الولاة. كما تعززت صلاتها بالمراكز الواقعة في قلب الأندلس بفضل الجالية الإسلامية المقيمة بها؛ والتي كانت أعداد أفرادها في تزايد مطرد منذ سنة 89 هجرية بفضل الهجرات التي كانت تقوم بها كثير من الأسر من الأندلس، ومن مختلف مناطق دار الإسلام.

2- الحملات الجهادية بأقاليم جنوب غالة

تمثل هذه الحملات استمرارية للمجهود الحربي-الجهادي الذي قام به المسلمون منذ عصر الولاة كما أوضحنا ذلك في الصفحات السابقة. ولكنها أصبحت تتم منذ سنة 138 هجرية تحت إمرة أمراء الأندلس المستقلة.

وأولى الحملات التي تجاوزت جبال البرتات في عهد الإمارة تلك التي سيرها عبد الرحمن بن معاوية إلى أربونة سنة 141 ه./758 م.، مباشرة بعد أن استتب الأمر له، في محاولة منه لفك الحصار الذي ضربه الفرنجة على مسلمي هذه المدينة. غير أن الحملة فشلت في تحقيق المراد. وسقطت أربونة في حوزة الغاليين سنة بعد ذلك كما ذكرنا آنفا.

وأهم الحملات التي حققت نجاحا ميدانيا، ولو محدودا، تمت سنة 177 ه./ 772 م. في عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن الذي أرسل جيشا تحت إمرة

[22] - عصام سالم سيسالم، جزر الأندلس المنسية...، ص.50 وعبد الرزاق حسين، الأدب العربي في جزر البليار، منشورات دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الكويت، 1994، ص.18.

حاجبه عبد الملك بن عبد الواحد بن مغيث الذي توغل في جرندة واصطدم فيها بحامية من محاربي غالة. وقد نجح في الاستيلاء عليها، ومنها توغل في إقليم سبتمانيا واتجه إلى مدينة أربونة القاعدة الإسلامية القديمة ونجح في دخولها ولكن دون التمكن من استعادتها إلى حظيرة الإسلام. وان أهم ما توقف عنده الإخباريون المسلمون الذين تناولوا مجريات هذه الحملة هو أن القائد عبد الملك بن عبد الواحد بن مغيث أرغم الأسرى الغاليين، وهو عائد بجيشه إلى قرطبة، على حمل كميات من تراب وأحجار أربونة استعملت في توسعة مسجد قرطبة الذي كان الأمير عبد الرحمن الداخل قد بدأ تشييده[23].

وعاود مسلمو الأندلس الجهاد في الجبهة الغالية في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم الذي عين عبيد الله البلنسي قائدا على جيش عبر جبال البرتات سنة 226 ه./ 840 م. وقد وصل هذا الجيش فعلا إلى حدود مدينة أربونة وهزم الجيش الفرنجي الذي اعترض طريقه. ورغم النصر البين الذي حققه المسلمون فقد اكتفوا بما حصلوا عليه من غنائم وأسرى كما حدث في حملة 177 هـ. ولم يعملوا على السيطرة على المدينة أو على معاقل أخرى غالية.

ومهما يكن من أمر، فإن المعلومات التي تتضمنها كتب الإخباريات، والدراسات الحديثة، عن هذه الحملة وعن سابقاتها تترك لدى القارئ الانطباع بأن جهاد مسلمي الأندلس في أقاليم ما وراء جبال البرتات أصبح محدودا وغير ذي فعالية خلال عصر الإمارة. ولا شك أن ثمة من الأسباب ما يبرر هذا الأمر. فغالة، ميدان ذلك الجهاد، أضحت كيانا قوي الشكيمة منذ منتصف القرن الثاني الهجري/ الثامن للميلاد. وبالتالي، فإن أمر معاودة غزوها، أو استعادة المراكز والمواقع التي تمت السيطرة عليها قبل وقعة بواتيي أصبح أمرا مستعصيا على المسلمين. بل الأدهى من ذلك أن القائمين بالأمر في غالة انتقلوا من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم. وأصبحوا يعملون على التوسع داخل تراب شبه جزيرة ايبيريا. فتمكنوا فعلا منذ سنة 185 ه./801 م. من الاستيلاء على مدينة برشلونة، التي اتخذوها مع محيطها ثغرا لمملكتهم داخل

---

[23] - أبو العباس أحمد بن محمد بن عذاري المراكشي (كان حيا سنة 712 ه.)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الثاني، تحقيق ومراجعة ج. س. كولان وإيفاريست-ليفي بروفانسال، دار الثقافة، بيروت، 1980، ص. 64. ونفح الطيب...، مصدر سبقت الإحالة عليه، المجلد الأول، ص. 337.

شبه جزيرة ايبيريا. ومن جهة أخرى، فإن الاتجاه الذي أخذه تطور الأوضاع داخل الدائرة التي شملتها سيادة المسلمين في شبه جزيرة ايبيريا، وداخل باقي أراضي شبه جزيرة ايبيريا أيضا أصبح يقتضي صرف النظر نسبيا (وربما كليا) عن الجهاد في أقاليم ما وراء جبال البرتات.

فعلى مستوى دائرة السيادة الإسلامية، أي في حدود الامارة، تفاقمت الانتفاضات الاجتماعية وحركات العصيان ومحاولات الاستقلال عن السلطة المركزية. فوجد الأمراء أنفسهم مجبرين على استنفار الجيوش وتعبئة الموارد المرة تلو المرة خلال السنة الواحدة لإخماد تلك الانتفاضات وتأديب المتمردين واستئصال شأفة المنتزين.

وعلى المستوى الايبيري، أي خارج حدود الامارة، فإن "الزمرة" من فلول المسيحيين الذين لاذوا بالفرار، وتحصنوا في بضع مواقع في شمال شبه الجزيرة، زمن عمليات فتح الأندلس تعاظمت قوتهم. وأصبحت معاقلهم عبارة عن كيانات سياسية متماسكة. فأخذ حكامها يطمحون في توسيع مجال نفوذهم. ولتحقيق هذا المسعى، كثيرا ما كانوا يستغلون الفتن والاضطرابات داخل الإمارة للقيام بعمليات عدائية ضد بعض الحواضر والحصون الثغرية الإسلامية. كما لم يترددوا في مد يد العون لبعض القوى الداخلية المناوئة لإضعاف السلطة المركزية. ومن ثم، فإن جانبا من موارد الإمارة، ومن طاقاتها العسكرية، أصبحت تستنزف داخل حدود شبه جزيرة ايبيريا، حتى أن معظم الذين تعاقبوا على حكم الأندلس من أمراء وخلفاء وحجاب اضطروا إلى تنظيم سلسلة مكثفة من الحملات العسكرية، المعروفة بالصوائف والشتاوي، لاحتواء خطر هذه الممالك. ويكفي أن نذكر في هذا السياق بأن آخر أقوى من حكموا الأندلس، ونعني به الحاجب المنصور بن أبي عامر، سير لوحده ما يفوق الستة والخمسين حملة ضد معاقل هذه الممالك[24].

وما أوردناه في الأسطر السالفة، لا يعني البتة بأن دور الأندلسيين في نشر الإسلام بربوع غالة قد تراجع بفعل محدودية وعدم فعالية الحملات التي سيرها الأمراء نحوها. إذ حاولوا عن طريق العلاقات السياسية والدبلوماسية، وعن طريق المبادلات التجارية والثقافية تحقيق ما فشلوا في تحقيقه عسكريا.

---

[24] - أنظر كتاب ذكر بلاد الأندلس الذي سبقت الإحالة عليه، ص. 185.

ودون الخوض مطولا في هذه الجوانب التي تقتضي لوحدها عرضا مستقلا، فضلا عن كونها شكلت مواضيع عدد من الأبحاث والدراسات، نكتفي بالقول، فيما يتعلق بموضوع بحثنا، بأن هذه العلاقات والمبادلات شكلت إحدى قنوات انتشار الإسلام في غالة، وفي أقاليم جنوب أوربا بشكل عام.

فقد قامت هذه العلاقات والمبادلات منذ الفترات المتأخرة من عهد عبد الرحمن الداخل على أساس حركة انتقال للمبعوثين وللأفراد وللبضائع بين الأندلس وغالة وايطاليا وغيرهما من أقطار أوربا. وقد كانت الأفكار، ومنظومة القيم تنتقل بدورها مواكبة لحركة انتقال المبعوثين والأفراد والبضائع، وبذلك كانت مبادئ الإسلام ولغة القرآن تنتقل من الأندلس إلى الديار الأوربية عبر الرسائل والرسل، وبواسطة التجار والبعثات الأندلسية. كما كانت تنتقل بواسطة الرسل والتجار والمبعوثين الأوربيين.

ويبدو أن دور بعثات الطلاب الأوربيين كان حاسما في هذا المجال. فقد كان هؤلاء الطلاب يفدون من مختلف ممالك أوربا إلى الأندلس. فيقيمون بها ردحا من الزمن لتلقي العلم. وتفيد بعض الدراسات التي تناول مؤلفوها هذا الجانب[25] أن عدد الطلبة الذين كانت تتألف منهم تلك البعثات كان يتجاوز أحيانا المئات. وقد حدث أن قدمت إلى الأندلس بعثة مؤلفة من 215 طالبا باڤاريا، فتحول ثمانية طلبة منهم (بين ذكور وإناث) إلى الإسلام[26].

ولا شك أن مثل هذا الأمر كان يحدث أيضا في أوساط الأسرى، الذين كان عدد منهم، من ذكور وإناث، يعتنقون الإسلام خلال فترة الأسر ويتعلمون اللغة العربية، ثم ينقلون، بعد فترة الأسر، إسلامهم وما تعلموه من مبادئ إلى مدن ومراكز إقامتهم في أوربا.

والراجح أن الكتب مثلت أهم الوسائط التي انتقل من خلالها الإسلام وثقافة الإسلام إلى أوربا. فقد تم الشروع، منذ منتصف القرن الرابع الهجري، في نقل عدد من مصنفات المسلمين، في مجالات الطب والفلك والفلسفة، إلى

---

[25] ـ من بينها على سبيل المثال لا الحصر، كتاب وات منتجومري، فضل الإسلام على الحضارة الغربية، ترجمة حسين أحمد أمين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1983. وكتاب خليل إبراهيم السامرائي وعبد الواحد ذنون طه وصالح مطلوب، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2000.

[26] ـ أنظر كتاب تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص. 478.

اللغة اللاتينية. وقام المستعربون واليهود، كما هو معروف، بدور بارز في هذا المجال. بل إن الأوربيين أنفسهم انخرطوا في عملية النقل تلك. ونستحضر في هذا المقام ما قام به الراهب بطرس الجليل (Pierre le Vénérable)[27]، الذي جمع في أعقاب زيارة قام بها للأندلس بين سنتي 1142 و1143م. نخبة من المتمرسين على اللغة العربية وأمرهم بترجمة نص القرآن الكريم إلى اللغة اللاتينية.

والحقيقة أن معظم الذين قاموا بدور النقل، من مستعربين ويهود وأوربيين، لم يعتنقوا الإسلام رغم تعاطيهم لعملية نقل هذا التراث، حتى وإن تمثله بعضهم من خلال عمليتي القراءة والترجمة إلى اللاتينية قبل نقله كبضاعة إلى أوربا. ولكن عملية النقل التي قاموا بها كان لها، من دون شك، تأثير بالغ الأهمية. فقد أقبل الأوربيون على القرآن وعلى المصنفات المترجمة. ولا شك أن عددا منهم اكتفوا باقتناء نسخ منها بوصفها بضاعة تصلح لتزيين الفضاء، بينما اقتنى آخرون نسخا منها، وقرؤوها وتمثلوها وأثرت فيهم، لأن جانبا من مضامينها كان يخاطب الوجدان.

وبناء على هذه الفرضية، فمن المحتمل جدا أن يكون عدد من الأوربيين قد تحولوا إلى الإسلام تحت تأثير مضامين القرآن أو مضامين تلك المؤلفات. رغم أننا لا نتوفر على معطيات رقمية أو مؤشرات تسمح باقتراح تخمينات (des conjectures) حول العدد الإجمالي للذكور وللإناث الأوربيين الذين يمكن أن يكونوا قد تحولوا إلى الإسلام خلال القرنين الرابع والخامس للهجرة تحت تأثير الثقافة الإسلامية.

وفي أسوء الأحوال، فمن المؤكد أن النص القرآني والمؤلفات الأخرى التي تم نقلها من الأندلس إلى ممالك جنوب أوربا، قد سمحت لجمهور من الأوربيين من التعرف على مبادئ الإسلام في مجالي العبادات والمعاملات.

---

[27]-راهب فرنسي ولد حوالي سنة 1093 أو 1094م. انخرط في دير كلوني (Cluny) ابتداء من سنة 1122 م. حتى تاريخ وفاته في دجنبر من سنة 1156 م. أنظر عن حياته وعن موقفه من الإسلام:

James Kritzeck, Peter the Venerable and Islam, Princeton, Princeton University Press, 1964.

ومن ثم، فلا شك أن عددا من الذين اطلعوا على نماذج منها قد تبنوا بعض المبادئ التي تتضمنها[28].

مما لا شك فيه أن المعطيات التي تضمنتها الصفحات السابقة تسمح بإبراز دور الأندلس والأندلسيين في انتقال الإسلام من شمال إفريقيا إلى جنوب أوربا. ونستطيع في ضوء تلك المعطيات أن نستنتج الخلاصات الكبرى التالية:

أولا: رغم وجود مجرى مائي جعل القارة الأوربية منفصلة جغرافيا عن القارة الإفريقية، فإن أحداث تاريخ أقاليم غرب البحر المتوسط في العصرين القديم والوسيط أبانت بأن ذلك المجرى لم يعق أبدا التواصل بين مجتمعات شمال إفريقيا ومجتمعات شبه جزيرة ايبيريا. بل إن استحضار نماذج من تلك الأحداث يفيد بأن ذلك المجرى المائي كان مجرد ممر، كالممرات والمسالك اليابسة. فقد كان أفراد تلك المجتمعات يسلكونه فرادى وجماعات في أوقات السلم وفي أوقات الحرب، رغم استعمالهم لوسائل إبحار تبدو بسيطة بالنظر إلى وتيرة التواصل الذي كان أكثر سيولة وكثافة من التواصل الذي تشهده اليوم المعابر الحدودية بين بعض الدول العربية المتجاورة.

ورغم أن بعض ساسة اسبانيا المعاصرين[29] يسعون جاهدين إلى ترسيخ انتماء مملكتهم للقارة الأوربية، ويديرون في ذات الوقت ظهورهم لشمال إفريقيا، فإن حقائق التاريخ والجغرافيا تفيد بأن شبه جزيرة ايبيريا كانت دوما، وستبقى إلى الأبد، على مرمى حجر من شمال إفريقيا. وما عمليات العبور التي يقوم بها مئات الشباب يوميا من المغرب نحو شبه جزيرة ايبيريا عبر مراكب، لا تقل بساطة عن تلك التي استعملها الرومانيون والمسلمون، إلا دليل على صحة ما نذهب إليه.

وبما أن اسبانيا تنتمي جغرافيا للقارة الأوربية، وقدر لها أن ترتبط حضاريا بشمال إفريقيا خلال فترات من تاريخها، فإنها مؤهلة أكثر من

---

[28] ـ من المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى أن الباحث جون-لوي جروتو نشر مقالا يتضمن إشارات بالغة الدلالة تسير في هذا الاتجاه وهو يعالج بعض مظاهر حضور التصوف في ثقافة وسلوك عناصر من النخبة المثقفة في أوربا. أنظر:

Jean-Louis Girotto, "Traces de soufisme en Europe occidentale", http.//www. soufisme.org

[29] ـ نعني هنا أقطاب الحزب الشعبي بوجه خاص.

غيرها من أقطار أوربا لاحتضان المؤسسات المهتمة بالحوار بين الأديان لأنها كانت خلال العصر الوسيط مجالا تعايشت فيه المسيحية واليهودية والإسلام[30]. ويمكن أن تتخذ، على الأقل، قاعدة للتقريب بين دول شمال إفريقيا (والدول العربية عامة) ودول أوربا.

ثانيا: بناء على المعطى الذي أتينا على ذكره، نعتقد أن ساسة اسبانيا مدعوون للاضطلاع بدور رائد في الحوار العربي- الأوربي، والى الانتصار للقضايا العربية داخل الاتحاد الأوربي وفي مختلف المحافل الدولية.

ويبدو غير مفهوم موقف هؤلاء الساسة الذين يتعاملون مع ماضي مملكتهم بمعيار مزدوج. فهم يتنكرون لقرون طويلة من تاريخها الوسيط والحديث فيها حضور عربي، فيديرون أظهرهم للمجتمعات العربية في آسيا وفي شمال إفريقيا كما ذكرنا، ويحرصون بالمقابل على تمتين عرى التواصل مع بعض مجتمعات أمريكا اللاتينية التي تربطها بدولتهم أواصر اللغة وذكريات الحقبة الاستعمارية. ولا شك أن مثل هذا الموقف يستدعي هبة من قبل المثقفين الموضوعيين، ومن قبل هيئات ومنظمات المجتمع المدني الإسبانية والعربية (التي ينتمي إليها إسبان من أصول عربية أو أفراد من الجالية العربية) لتصحيح المسار ولتحفيز مواطني اسبانيا على تمتين الصلات مع مواطني الأقطار العربية.

ثالثا: توضح المعطيات التي يتضمنها البحث بأن الإسلام انتشر في رقعة جغرافية واسعة من القارة الأوربية في ظرف وجيز. ويبدو هذا الأمر مثيرا للغاية إذا علمنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتوفر على أقوى الجيوش عدة وعددا، لم تستطع قط اكتساح دويلة أفغانستان؛ كما أن اجتياحها للعراق تطلب أشهرا طويلة. ولم يتحقق إلا بفضل الدعم العسكري المباشر الذي قدمته دول أخرى ناهيك عن الدعم اللوجستيكي اللامحدود.

وإذ لم يعد ثمة أحد ينكر آثار الإسلام المادية واللامادية في شبه جزيرة ايبيريا، والتي لا زالت بادية للعيان حتى اليوم رغم مرور قرون طويلة، فإن عددا من الباحثين الفرنسيين ظلوا حتى السنوات القليلة الماضية ينكرون

[30] ـ يبدو أن هذا المعطى بالذات هو الذي كان وراء اختيار اسبانيا لاحتضان أول مؤتمر عالمي لحوار الأديان انعقد في منتصف شهر يوليوز سنة 2008.

وجود مثل هذه الآثار في حدود التراب الفرنسي[31]. ويجمعون بأن حصيلة الوجود الإسلامي في مدن جنوب غالة تنحصر في بضع قطع من خزف، وبضع قطع نقدية، وبضع كلمات، وبقايا منشأة في

مدينة أربونة يبدو أنها كانت مسجدا[32]. ودعواهم في ذلك هو أن المسلمين لم يقيموا طويلا في تلك المدن. فمدن مثل آرل (Arles) وبيزيي (Béziers) ونيم (Nîmes) اقتحموها و"نهبوها" دون أن يقيموا بها. أما مدينة أربونة، التي تذكر المصادر أن المسلمين اتخذوها مستقرا لهم، فان إقامتهم بها لم تدم أكثر من أربعين سنة. أما موقع "فرخشنة" (le Fraxinet) أو (Fraxinetum) الذي كانت تتوالى عليه مراكبهم، فقد كان، في نظرهم، مزار مجموعة "قراصنة" همهم السلب والنهب. وحجة هؤلاء الباحثين فيما يذهبون إليه هو أن المصادر الخطية، الإسلامية والمسيحية، التي تناولت مجريات غارات المسلمين على هذه المدن قليلة جدا، كما أن المعلومات التي تتضمنها لا تسمح بالحديث عن وجود إسلامي مماثل لذلك الذي حدث في الجزر الايطالية أو في جزر البليار.

وقد حاول ثلة من المؤرخين[33] منذ سنوات قليلة مضت إعادة النظر في هذه الأطروحة التي كادت أن تصبح من المسلمات، فعكفوا على إعادة قراءة تلك المصادر الخطية. وانضم إليهم بعض الباحثين الأثريين[34] الذين قاموا بعمليات سبر وتنقيب جدية أسفرت في بحر سنة 2005 عن نتائج بالغة القيمة. فقد كشفت عن عدد من القطع النقدية، وعن عدد من القطع الخزفية، وعن مجموعة أختام (des sceaux) تتألف من 42 قطعة من حجم متوسط مصنوعة من الرصاص تم العثور عليها في موقع روسينو (Ruscino)

---

31 - نذكر من بين هؤلاء على سبيل المثال ألبير كَروني (Albert Grenier) وكَابريال ديميون دارشيمبو (Gabrielle Demians D'Archimbaud).

32 - أنظر في هذا الصدد كتاب جورج ألان برتران (Georges Alain Bertrand):
Traces, mémoires musulmanes en cœur de France, Paris, Chaman édition, 2000, p.64.

33- نذكر على رأس هؤلاء الباحثين فليب سيناك (Philippe Sénac) وجون– فرانسوا كليمون (Jean-François Clément).

34 - على رأسهم الباحث ريمي ماريشال (Rémy Marichal) الذي أحدثت النتائج التي أسفرت عنها تنقيباته في موقع روسينو (Ruscino) نقلة نوعية فيما نحن بصدد الحديث عنه. وقد وافته المنية في شتنبر 2007 قبل أن يستكمل مشروعه الطموح.

القريب من مدينة بربنيان (Perpignan). كل قطعة من تلك الأختام منقوش عليها بخط كوفي عبارة "مغنوم طيب" على وجه، وعبارة "قسم بأربونة" على الوجه الأخر[35].

أفادت التحاليل والتحريات بأن هذه الأختام تعود لسنة 720 ميلادية. ويحتمل أنها كانت تستعمل لشد طرفي أشرطة جلدية لإحكام ربطها (ودمغها إلى حد ما لكي لا يجرؤ أحد على فتح ما ربطت به). وقد كانت هذه الأشرطة تستعمل لربط (إغلاق) صناديق أو أكياس كانت تودع بها الأشياء الثمينة (قطع ذهبية وغيرها) التي غنمها المسلمون بعد غارتهم الأولى على أربونة. وإن العبارتان المنقوشتان على تلك الأختام تفيد بأن المسلمين اتخذوا من أربونة، بعد الاستيلاء عليها، قاعدة عسكرية متقدمة في التراب الفرنسي. كما اتخذوها مركزا إداريا كانت تباشر منه إدارة مجموع مناطق ما وراء جبال البرانس التي انضوت تحت السيادة الإسلامية.

ومن المعلوم أن الباحثين الفرنسيين ظلوا متحفظين كثيرا، ولسنوات طويلة، حتى تاريخ الإعلان عن نتائج هذه الكشوفات. ولا بأس من التذكير في هذا المقام، بأنهم أنكروا فيما مضى على الباحث جون لاكام (Jean Lacam) ما توصل إليه، من خلاصات، بعد حفريات قام بها في موقع بأربونة سنة 1952، مفادها أن المسلمين استقروا في المدينة وعمروها وأقاموا بها مرافق عامة وحولوا جناحا من كنيستها إلى مسجد يشهد بأن شعائر الإسلام أقيمت في تلك الديار[36].

ورغم أن اللقى التي أسفرت عنها التنقيبات في موقع روسينو ستفرض إعادة النظر في الطروحات السابقة، فنعتقد أن إعادة النظر هاته (إذا ما حصلت طبعا) تنسجم مع منطق الأشياء، وسترد الأمور إلى نصابها. لأن المسلمين أقاموا في مدينة أربونة زهاء الأربعين سنة، وأقاموا في منطقة فرخشنة ما يزيد عن قرن من الزمان. فلا يعقل أن يوسمون بكونهم كانوا

---

[35] - أنظر عن هذه الكشوفات:

Le Centre archéologique Rémy Marichal sur le site de la Mairie de Perpignan , http.// www. mairie-perpignan.fr

[36] - لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى كتابه الموسوم ب:

Les Sarrasins dans le haut Moyen Age français: Histoire et archéologie, Paris, Maison-neuve et Larose, 1965.

عابري سبيل أو قراصنة يلاحقون الطرائد. وحتى إذا افترضنا بأن المسلمين حلوا بهذه المدن من أجل السلب والنهب، فلا يعقل أن يكونوا قد قضوا تلك المدة الطويلة في سواحل جنوب غالة على متن مراكبهم دون أن يفكروا في الاستقرار واستثمار الأرض وإقامة ما يحتاجون إليه من دور للإقامة ومساجد لأداء الشعائر ومقابر لدفن موتاهم.

ومن المحتمل جدا أن تكون المرافق والمنشآت التي أقاموها قد تعرضت لعمليات تخريب وتدمير ممنهجة بعد إجلاء المسلمين عن تلك المدن. فمن المعروف أن عمليات من هذا القبيل قد طالت كل معلم ذي صلة بالإسلام وبالمسلمين لمحو أي أثر لهما في هذه المناطق. وحدث ذلك في سياق روح الكراهية التي سادت في غالة، وفي شبه جزيرة ايبيريا أيضا، ابتداء من مطلع القرن الحادي عشر للميلاد بمناسبة الحروب الصليبية وحرب الاسترداد التي كانت عبارة عن حروب تطهير عرقية وثقافية في ذات الوقت.

المبحث الرابع
ارهاصات حقوق الانسان
في عالم البحر المتوسط
حق الملكية في الأندلس نموذجا

مقدمة: حقوق الانسان بين الإرهاصات والاعلان العالمي

لا يختلف الباحثون اليوم في القول بأن منظومة الحقوق التي يتألف منها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ليست وليدة العصر الحديث. كما أنها ليست منتوج مؤسسة أو دولة بعينها. لأنها ذات حمولات فلسفية وقانونية وسياسية كونية تتمحور حول الانسان الذي يتميز بصفتي الأزلية والأبدية. وتفيد الصفة الأولى بأنه سابق في وجوده على وجود المؤسسات والدول. وتفيد الصفة الثانية بأنه باق على وجه الأرض الى يوم القيامة. خلافا للمؤسسات والدول ذات العمر المحدود. ومعنى ذلك أن حقوق الانسان ذات صبغة كونية. وتتعالى على المؤسسات والكيانات السياسية.

ويقر الباحثون الذين حاولوا رصد مسيرة حقوق الانسان عبر التاريخ[1]، بأن جميع التقاليد الثقافية التي ظهرت في العالم منذ العصرالقديم، تتضمن مبادئ ذات صلة بحق الفرد. كانت تروم السمو بقيمته وحفظ كرامته وتحسين وضعيته.

[1] ـ أنظر على سبيل المثال لا الحصر:

- Fondations et naissances des droits de l’homme, textes réunis et présentés par Jérome Ferrand et Hugues Petit, Paris, l’Harmattan, 2003.
- Kiara Neri et Liliana Haquin Sáenz, Histoire des droits de l’homme de l’Antiquité à l’époque moderne, Cahiers de droit international, Bruylant, 2015.

وقد مضت الديانات التوحيدية، كالمسيحية والاسلام، قدما في هذا الاتجاه. حيث بوأت تعاليم المسيحية الانسان مكانة مرموقة. رغم أنها كانت عقيدة دينية صرفة. اهتمت بالجوانب الروحية أكثر.

وتتجلى هذه المكانة في كون بعض نصوص الانجيل أقرت أن الانسان مطابق لله، أو هو صورة له. (فخلق الله الإنسان على صورته على صورة الله خلقه ذكرا وأنثى خلقهم)[2]. ولذلك أشاع رجال الدين الأوائل بين الناس فكرة مفادها أن الأفراد لهم حقوق يجب أن ينعموا بها لأنها مستمدة من قانون الهي أسمى وأزلي يتعالى فوق قوانين البشر ويلزم الحاكم والمحكوم.

وسعى الاسلام بدوره الى السمو بالانسان كجنس بشري اصطفاه الله على كثير من الخلق. وجاء التعبير عن ذلك صريحا في القرآن الكريم. حيث قال الله تعالى: ﴿ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا﴾[3].

كما سعى لحفظ حقوقه المدنية بوصفه شخصا. فأكد على حقه في الحياة وحقه في المعتقد وحقه في الانتفاع من ثروات الأرض. وورد التعبير عن هذه الحقوق في آيات كثيرة. كقوله تعالى: ﴿من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس **جميعا﴾**[4]. وقوله تعالى: ﴿لكم دينكم ولي دين﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميع﴾ا[6].

وفي آثار الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا تعابير عن مبادئ وحقوق أخرى كالمساواة بين الناس، وحفظ كرامة المرأة. وقد وردت في الخطبة التي ألقاها في حجة الوداع. حيث ذكر في موضوعهما: "أيها الناس ألا إن ربكم واحد. وإن أباكم واحد. كلكم من آدم. وآدم من تراب. أكرمكم عند الله أتقاكم.

---

[2] - سفر التكوين، الاصحاح الأول، 27.
[3] - سورة الاسراء، آية 70.
[4] - سورة المائدة، آية 32.
[5] - -سورة الكافرون، آية 6.
[6] - سورة الجائية، آية 13.

ليس لعربي على عجمي فضل الا بالتقوى..."[7]. وقال مخاطبا الرجال: "اتقوا الله في النساء. فإنكم أخذتموهن بأمان الله"[8].

ومع انبثاق الأزمنة الحديثة، وما واكبها من تحولات فكرية، شاعت الاتجاهات الفلسفية والفكرية الداعية الى صون كرامة الانسان واقرار حقوقه الأساسية. وأهم تلك الاتجاهات الاتجاه الطبيعي الذي استلهم أقطابه بعض مبادئهم من المسيحية.

وانطلاقا مما تقدم، نخلص الى القول بأن الوثيقة العالمية التي تتصمن بنود حقوق الانسان، تمثل خلاصة لما انتهت اليه التآليف التي كتبت حول حق الفرد منذ فجر التاريخ حتى تاريخ اذاعتها في العاشر من شهر دجنبر 1948.

ومما لا شك فيه، أن واضعي تلك الوثيقة تنبهوا لهذه الحقيقة. ولذلك نعتوها "بالاعلان العالمي". بما يفيد بأنها وضعت للتذكير بحقوق كانت معظم مبادئها معروفة منذ القدم.

وقد تعززت الوثيقة فيما بعد بصدور مواثيق دولية خاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ونصت عموما بأن للإنسان كرامة يجب صيانتها. كما أقرت بأن له

الحق في الحياة، والحق في المعتقد، والحق في العيش الكريم، والحق في التنقل، والحق في العمل والسكن والرعاية الصحية والاجتماعية وما إلى ذلك من حقوق.

ويهمنا في هذا المقام "حق الملكية" الذي خصه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ببند مستقل هو البند السابع عشر (17) الذي ورد فيه بالحرف: "لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالإشتراك مع غيره، ولا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا"[9].

---

[7] - عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، خطب ومواعظ من حجة الوداع، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنيةن المدينة المنورة، 2005.

[8] - نفسه.

[9] - أنظر نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باللغتين الفرنسية والانجليزية على موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة:

http:// www.un.org

والنص العربي على الموقع: http://www.un.org.arabic

وقد أخذت بعض دول العالم تولي"حق الملكية" أهمية بالغة ضمن القوانين المدنية التي تتبناها. حتى أنها جعلته يأخذ صبغة حق مقدس.
وتأسيسا على ما تقدم سنسعى في هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الاستغلاليات الصغرى التي كانت في حوزة بعض سكان الحواضر وعموم الفلاحين في أرياف مجال ساده الاسلام، وهو الأندلس، لمعرفة ما إذا كانت حيازتهم لها تستجيب أم لا لمقتضيات حق الملكية كما ينص عليها البند المذكور. وسنتخذ من القرن الخامس الهجري حيزا زمنيا لتحقيق هذا المسعى.

أولا: تجليات حق الملكية في الأندلس

لا بأس من التوضيح بادئ ذي بدء، بأن الحديث عن مسألة الملكية، أو التملك، في الأندلس، يحيلنا إلى نظرية الأموال في الفقه الإسلامي.
فقد عرف جمهور الفقهاء القدامى[10] والمحدثين[11] المال بأنه كل شيء يقتنيه الفرد ويحوزه حيازة تامة، وينتفع به في حدود أوامر الله ونواهيه. ويمكن أن يكون هذا الشيء، مادة نفيسة أو أثاثا ذو قيمة أو حيوانا أو عقارا.
وبما أن الأشياء التي تقتنى وتتم حيازتها حيازة تامة، بعضها يظل ثابتا وبعضها قد يطرأ عليه تحول، فقد ميز الفقهاء في المال بين العقار الذي هو المال الثابت كالأرض والبناء والغرس، والمال المنقول، وهو كل شيء ذو قيمة يمكن نقله أو تحويله من مكان إلى آخر دون أن تتغير هيأته وشكله، كالذهب والفضة والنفيس من الأثاث والأواني.

---

[10] - من بينهم على سبيل المثال أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة 224ه. صاحب كتاب الأموال. حققه محمد حامد الفقي، وصدر ضمن منشورات المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة سنة 1934. وكذلك أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي المتوفى سنة 402ه. صاحب كتاب الأموال الذي حققه وقدم له رضا محمد سالم شحادة وصدر بالرباط بدون تاريخ عن مركز إحياء التراث المغربي ودار الثقافة للطباعة والنشر.
[11] - من بين المحدثين محمد العلوي العابدي مؤلف كتاب الأموال في الفقه المالكي، منشورات الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1980. وعبد القديم زلوم مؤلف كتاب الأموال في دولة الخلافة، دار العلم للملايين، بيروت، 1983.

بناء على ما تقدم، نستطيع القول بان التملك ينشأ عن عدة أسباب من بينها الشراء والإرث والأعطيات والتصدق والهبات. وقد اجتمعت هذه الأسباب في الأندلس، فجعلت العديد من أفراد المجتمع خاصته وعامته يمتلكون دورا ودكاكين وأراضي زراعية ومنقولات اختلفت بين نقود ذهبية وفضية وحلي وأثاث ونفائس.

ويبدو أن الأراضي الزراعية كانت تمثل أهم الممتلكات في الحواضر والأرياف، لأن الزراعة كانت طيلة فترة الوجود العربي الإسلامي بالأندلس نشاطا رئيسا امتهنه عدد كبير من أفراد المجتمع.

فلا غرو إذا وجدنا ابن خلدون يؤكد في معرض معالجته لبعض أوجه "الكسب والمعاش" "أن الأندلسيين (...) هم أكثر أهل المعمور فلحا وأقومهم عليه. وقل أن يخلو منهم سلطان أو سوقة عن فدان أو مزرعة أو فلح إلا قليل من أهل الصناعات والمهن أو الطراء على الوطن من الغزاة المجاهدين"[12].

وتؤكد مختلف النصوص المتعلقة بعصري الإمارة والخلافة[13] صحة ما خلص إليه ابن خلدون بعد قرون. إذ تفيد بأن الأمراء والخلفاء وخاصة وعامة المجتمع كانوا دوما حريصين على حيازة الأراضي لتشكل جزءا من ثرواتهم العقارية. وحريصين أيضا على ممارسة الزراعة للانتفاع من العائدات الناتجة عنها.

وفي نفس المنحى تذهب المصنفات التي تهم عصر الطوائف. اذ توضح بأن الاهتمام بحيازة الأرض وممارسة الزراعة ظلا متواصلين. بل إن نماذج من تلك المصنفات تفصح عن حقيقة مفادها أن "الزراعة والغراسة [أصبحتا] قوام الحياة وقوت النفوس، ومن أعظم الأسباب وأكثرها أجرا"[14].

ويتضح من خلال عدة قرائن بأن عمارة الأرض أصبحت فعلا "قوام الحياة وقوت النفوس" بالنسبة للقائمين على الأمر وبالنسبة لسائر أفراد المجتمع، على اثر المستجدات التي أخذ يشهدها هذا العصر منذ مطلعه.

---

[12] ـ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (توفي سنة 808هـ.)ن مقدمة ابن خلدون، تصحيح وفهرسة أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، والمكتبة التجارية، مكة المكرمة، 1994، المجلد الثاني، ص. 28.

[13] ـ أنظر على سبيل المثال لا الحصر مختلف القطع التي يتألف منها كتاب ابن حيان المعروف بالمقتبس.

[14] ـ أبو عبد الله محمد بن مالك الطغنري (كان حيا سنة 480هـ.)، زهر البستان ونزهة الذهان، مخطوط (قسم المخطوطات بالخزانة العامة بالرباط) رقم D 1260، ص. 2.

وتمثلت تلك المستجدات في التجزئة السياسية، وفي تجزئة المجال المستثمر، والذي عمل المسيحيون على اقتطاع أجزاء منه لحسابهم في سياق الغارات وحرب الاسترداد. كما تمثلت أيضا في الاضطرابات الداخلية التي زاد من حدتها تسلط القوى المسيحية عسكريا وماديا (الجزية). وجميع هذه المستجدات، وعوامل أخرى، أدت إلى تراجع الأنشطة الحرفية والمبادلات التجارية، التي كانت قد حققت انتعاشا خلال القرن الرابع الهجري. فغدت الأرض تبعا لذلك المصدر الرئيسي لمداخيل الممالك الطائفية. وفي ذات الوقت غدت عمارة ما تبقى من أراضي في حوزة المسلمين أهم مورد عيش لعدد كبير من سكان تلك الممالك.

شكلت جميع الأراضي المستثمرة ما يشبه لوحة فسيفساء. وانتشرت داخل محيط المدن وخارج أسوارها. كما انتشرت بمختلف قرى الأرياف. وقد اختلفت الأطراف المالكة لها. كما تفاوتت من حيث مساحتها ومن حيث نظم استثمارها ودورها في الحياة الاقتصادية[15].

ويمكن التمييز فيها عموما بين الأراضي السلطانية المتمثلة في المنيات والمستخلصات وأراضي الإقطاع، وأراضي الأحباس، والأراضي الجماعية، والاستغلاليات الخاصة، التي نميز فيها بدورها بين استغلاليات خاصة كبرى كانت في حوزة الوزراء وكبار القضاة وكبار الفقهاء وبعض أفراد الأسر الأرستقراطية، واستغلاليات خاصة صغرى كانت في حوزة بعض سكان الحواضر وعموم الفلاحين. وهي التي سنرى إن كانت حيازتهم لها تتماشى مع مقتضيات حق الملكية كما ينص عليها البند الذي أوردناه في مقدمة هذا المبحث.

ظلت الاستغلاليات الخاصة الصغرى تحتل موقعا هاما في خريطة الملكيات العقارية بأندلس القرن الخامس الهجري رغم أن الأرض شكلت موضوع رهان بالغ الأهمية على الصعيد الخارجي بين الممالك المسلمة وممالك اسبانيا المسيحية. وكذلك على الصعيد الداخلي بين الممالك الطائفية نفسها، وبين أفراد الأرستقراطية ومجموع الفلاحين داخل كل مملكة على حدة.

---

[15] ـ تناولنا هذه القضايا بإسهاب في الفصول الثاني والثالث والرابع من كتابنا الزراعة في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري، مطبعة الجسور، وجدة، 2007.

كانت تلك الاستغلاليات منتشرة في الحواضر وفي الأرياف كما أشرنا إلى ذلك سابقا. ففي المراكز الحضرية كانت منسجمة مع مورفولوجية وتضاريس المدينة. فهي تبتدأ عند نهاية حدود المجال المسكون الذي تشغله المنازل والمرافق العمومية الأخرى. وتمتد حتى مشارف الأسوار. كما تمتد على ضفتي الودية والأنهار، كما في مدينة بلنسية التي تقع "في مستو من الأرض (...) وهي على نهر جار ينتفع به ويسقي المزارع وعليه بساتين وجنات وعمارات متصلة..."[16].

وقد تقع هذه الاستغلاليات، في بعض الأحايين، خارج أسوار المدينة حين تكون أراضي هذه الأخيرة متضرسة وتربتها غير صالحة للزراعة كما في مدينة ألمرية. فان "أكثر منابتها شيح (...) إلا ضفتا نهر بجانة الممتد كالحبل."[17]، لذلك فإننا نجد "(...) حول مدينة بجانة [المجاورة] لها جنات وبساتين ومتنزهات وكروم وأموال كثيرة لأهل ألمرية"[18].

وفي الأرياف، كانت الاستغلاليات الخاصة الصغرى منتظمة وفق حجم وشكل القرية وموقعها طبعا. ولا شك أنها كانت متفاوتة العدد تبعا للتباين الحاصل بين عدد المساكن التي كانت تتألف منها كل قرية. فقد كانت بعض القرى تضم أربعة عشر مسكنا، بينما كانت قرى أخرى تضم عددا أكبر نسبيا[19]. وبالتالي، فإن أعداد تلك الاستغلاليات، في كل قرية، كانت تتماشى مبدئيا مع أعداد المساكن؛ مع الإشارة إلى أن بعض أهل تلك المساكن لم يكونوا يملكون استغلاليات خاصة. وكانوا مجرد مزارعين يعملون عند فلاحين آخرين أو عند بعض الملاكين العقاريين من أفراد الارستقراطية.

---

[16] - أبو عبد الله محمد بن محمد الإدريسي (توفي سنة 560ه.)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق مجموعة باحثين، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، بدون تاريخ، المجلد الثاني، ص. 556.

[17] - أبو نصر الفتح بن خاقان (توفي سنة 529 ه.)، قلائد العقيان في محاسن الأعيان، قدم له ووضع فهارسه محمد العنابي، منشورات المكتبة العتيقة، تونس، 1966. ص. 53.

[18] - الإدريسي، نزهة المشتاق...، مصدر سبق ذكره، المجلد الثاني، ص. 56.

[19] - يمكن العودة في هذا الشأن إلى ما يتضمنه سؤال ورد على أبي الوليد محمد بن رشد يتضمنه كتاب فتاوى ابن رشد (المتوفى سنة 520 ه.)، تحقيق وتعليق المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، السفر الثاني، ص.ص. 783-785. كما يمكن العودة أيضا الى ما أورده خوليو نابارو بلاثون (Julio Navarro Palazón) ضمن تقرير نشره سنة 1987 تحت عنوان:

Excavaciones arqueológicas en la cuidad de Murcia durante 1984, Servicio Regional de Patrimonio histórico, Madrid, 1987.

كانت الاستغلاليات الخاصة الصغرى، المنتشرة في الحواضر وفي الأرياف، متفاوتة المساحة طبعا، وتحمل أسماء مختلفة من قبيل الجنة أو الجنان أو البستان أو الحقل أو الضيعة أو الفدان. وكانت كل واحدة منها تشكل وحدة ذات معالم واضحة وحدود معلومة كما توضح ذلك نماذج صيغ العقود التي تتضمنها بعض كتب الشروط والوثائق والسجلات، وأهمها بالنسبة للقرن الخامس الهجري كتاب "المقنع في علم الشروط لابن مغيث الطليطلي[20].

ورغم أن تلك النماذج لا تهم حالات بعينها، فإنها تفيد بأن كل عملية شراء أو بيع أو كراء أو قسمة بالتراضي أو تصدق أو هبة، يكون موضوعها إحدى تلك الاستغلاليات، كانت تتم على أيدي عدلين ويحضرها شهود. فكان يحرر عقد بشأنها يتم فيه تسجيل كل المعطيات المساعدة على إبراز هوية ومعالم الاستغلالية، بدءا بتسجيل أسماء الأشخاص المعنيين بعملية الشراء أو البيع أو الكراء أو القسمة أو التصدق، وموضع الاستغلالية وموقعها، وحدودها، وأنواع المنشآت الموجودة بها والمصدر الذي يزودها بالمياه. ثم ينتهي العقد بذكر أسماء الأشخاص الذين حضروا العملية كشهود وتاريخ حصولها [21].

وإذا كانت إمكانية الاستفادة من نماذج صيغ العقود الواردة في كتب الوثائق والعقود والشروط، محدودة نسبيا لطابعها العام، فإن الأسئلة والأجوبة الواردة في كتب الفتاوى والنوازل ذات فائدة جمة بالنسبة للموضوع الذي يهمنا، لأنها تتضمن معطيات بالغة الأهمية كأسماء بعض المالكين أو موضع وموقع الاستغلالية، ثم السياق الذي وردت فيه هاته المعطيات كعملية شراء أو قسمة بمناسبة توزيع تركة مالك قضى أو عملية تحبيس أو عملية تصدق أو سوء تفاهم حول استغلال مياه السقي بين أصحاب الاستغلاليات أو بينهم وبين أرباب الأرحي.

فقد أفادتنا نماذج من هذه الأسئلة والأجوبة فعلا بأن الاستغلاليات الخاصة الصغرى المنتشرة في محيط الحواضر وظهيرها وفي قرى الأرياف كانت تشكل ثروة عقارية في حوزة أشخاص ذاتيين من المسلمين أو من أهل الذمة،

---

[20] - هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن مغيث الطليطلي (توفي سنة 459 ه.)، صاحب كتاب المقنع في علم الشروط. قدم له وحققه فرانسيسكو خابير أغيري صدابا (Francisco Javier Aguirre Sadaba)، وصدر ضمن منشورات المجلس الأعلى للأبحاث العلمية بمدريد سنة 1994.

[21] - أنظر نماذج من هذه العقود ضمن ملحق العرض.

كما توضح بعض القضايا التي يتضمنها كتاب "ديوان الأحكام الكبرى" لابن سهل[22]. من قبيل قضية "المسلم" المدعو العطار الذي تنازع مع "نصرانيين" هما زكريا وعثمان حول "فدان" ادعى أنه يقع في ملكيته. بينما ادعى النصرانيان أنهما اشترياه من نصراني أخر[23]. وقضية "مسلم اشترى جنانا من يهوديين ونزل فيها وحازها عشرة أعوام أو نحوها. واعتمرها ثم حبسها بعد هذه المدة على بنيه. فإذا انقرضوا رجعت حبسا على طلبة العلم وفي فك الأسرى وعتق الرقاب. ولتاريخ الحبس هذا ثلاثة عشر عاما (...) وقام الآن يهودي يزعم أن هذه الجنة حبسها عليه عماه، وهما اليهوديان اللذان باعاها للمسلم."[24]. وعلى غرار القضيتين السالفتين يتضمن نفس المصنف معطيات مماثلة في موضوع "طريف الفتى الصقلبي الذي كان يمتلك فدانا، رغب في تحبيسه على مسجد ببلدة طرجيلة"[25].

وتفيد نوازل أخرى بأن التشريعات الجاري بها العمل كانت تتيح إمكانية اشتراك شخصين، لا توجد بينهما صلة قرابة، في امتلاك استغلالية كما يوضح ذلك سؤال توصل به ابن رشد في موضوع "رجلين اشتريا أرضا وغرساها كرما وشجرا وتملكاها. ثم إن أحدهما أشرك أخاه في نصف نصيبه..."[26].

وكما هو واضح من نفس النازلة، فإن مسالة اشتراك إخوة في ملكية فدان أو جنان كانت عادية. وهذا ما تؤكده نازلة أخرى أفتى فيها ابن رشد. فقد "سئل في إخوة كان بينهم مال، فغاب أحدهم وساق الباقون لزوجاتهم من

---

[22] - هو أبو الأصبغ عيسى بن عبد الله الأسدي (توفي سنة 486 ه.)، صاحب كتاب"ديوان الأحكام الكبرى"، مخطوط رقم ق. 838 (قسم المخطوطات بالخزانة العامة بالرباط). قام الباحث محمد عبد الوهاب خلاف بتحقيق مجموعة نصوص منه تتناول قضايا مختلفة. نشرها في ست كتيبات بين سنتي 1980 و1985. ثم قام عدد من الباحثين منذ سنوات بتحقيقه (كل على حدى) ومن بينهم الباحث يحي مراد الذي حققه وأصدره تحت عنوان "ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام"، منشورات دار الحديث، القاهرة، 2007.

[23] - أنظر نص القضية في الكتيب الأول الذي نشره محمد عبد الوهاب خلاف تحت عنوان: وثائق في قضايا أهل الذمة في الأندلس مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى لابن سهل، منشورات المركز العربي الدولي للإعلام، القاهرة، 1980، ص.56. وفي الصفحة 462 من نسخة يحي مراد.

[24] - نفسه، ص.ص. 65-66. وص.ص. 594-595 من نسخة يحي مراد.

[25] - نفس المصدر، ص.80. وص.595 من نسخة يحي مراد.

[26] - أبو الوليد محمد بن رشد القرطبي، فتاوى ابن رشد، مصدر سبقت الإحالة عليه، السفر الأول، ص.332.

مالهم سياقة. ثم إنهم عاوضوا ببعض الأملاك المشتركة بينهم وبين أخيهم الغائب وزوجاتهم"[27].

وتفيدنا نماذج من كتب الأحكام ونماذج أخرى من كتب الفتاوى والنوازل، بأن النسوة كان بإمكانهن امتلاك استغلاليات. فقد سئل أبو المطرف الشعبي المالقي[28] عن جواز أو عدم جواز صدقة امرأة كانت لها دار وأحقال تصدقت بهما على ابن لها. فلم يزل الابن يعمر الأحقال والأم ساكنة في الدار حتى يوم وفاتها[29]. وسئل ابن رشد "(...) في امرأة كانت لها أملاك بجهة من الجهات منزلة في أيام ابن عباد، تصدقت بها على ابن لها، والأملاك بيد غيرها يعتمرها بالإنزال المذكور..."[30]. وسئل مرة (...) من مدينة شلب فيمن تزوج امرأة على أن ساق إليها نصف بقعة محدودة. وتكون بينهما بنصفين."[31]. وسئل أيضا في موضوع "رجل تزوج امرأة على أرض مسماة قد عرفتها المرأة، على أنه إن لم يكن فيها وفاء بها، أكمل لها البقية من أرض له أخرى قد عرفتها المرة أيضا ووقفت عليها" [32].

وعلى غرار "أحكام" الشعبي المالقي و"فتاوى ابن رشد"، تتضمن "نوازل" ابن الحاج[33]، معطيات تؤكد بأن المرأة الأندلسية كان لها الحق في امتلاك قطعة أرض زراعية. كما يوضح ذلك رسم إثبات ملكية جاء فيه:" يشهد من يتسمى في هذا الكتاب من الشهود أنهم يعرفون المال العقار الذي لأم ناجية المعروفة بهبتي ابنة محمد بن فرج بحارة يونس المعروفة ببني سالم من قرية مريانة الغافقي من إقليم الشرف كورة إشبيلية. منه فدان بمقربة من دور الحارة المذكورة وبغربها. فيه من شجر الزيتون مائة أصل واحدة وخمسة أصول (...) وفي القبلة مال لابن شجرة، وفي الجوف مال للسلطان،

---

[27] - نفس المصدر ونفس السفر، ص.ص. 194-195.

[28] - هو أبو الطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي المالقي المتوفى سنة 497 ه. صاحب كتاب الأحكام. حققه وقدم له الصادق الحلوي. وصدر عن دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة 1992.

[29] - نفسه، ص.20.

[30] - فتاوى ابن رشد، السفر الأول، ص. 293.

[31] - نفس المصدر ونفس السفر، ص.ص. 224-225.

[32] - نفس المصدر ونفس السفر، ص.608.

[33] - هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خلف، المعروف بابن الحاج الشهيد. توفي مقتولا سنة 529 ه. له مصنف في فقه النوازل يعرف "بنوازل ابن الحاج" لا زال مخطوطا. توجد نسخة منه بقسم المخطوطات بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم ج. 55.

وفي الشرق جنان شرقية فيها أصلان من شجر الزيتون ونقيلات زيتون حديثة الغرس..."[34].

وعموما، فإن الشهادات التي أدرجناها تثبت بأن القوانين والتشريعات كانت تكفل لجميع أفراد المجتمع الأندلسي، مسلمين، أو من أهل الذمة، ذكورا أو إناثا، حق امتلاك استغلالية خاصة أو أكثر من استغلالية في حال تمكنهم من ذلك. وإذا كانت العقود ورسوم إثبات الملكية تؤكد ملكيتهم لها وحيازتهم التامة لها، فإن عملية تثبيت ملكية كل استغلالية وحفظ حرمتها كانت تتم أيضا في الطبيعة. حيث كانت توضع حدود فاصلة بين الاستغلاليات لتمييز هاته الاستغلالية عن تلك ولتفادي النزاعات التي قد تنشب بمناسبة عملية الاستثمار.

والراجح أن بعض التجار أو الفقهاء الذين كانوا يملكون استغلاليات في الحواضر أو في الأرياف وكذلك بعض الفلاحين الميسورين في القرى كانوا يقومون بتسييج استغلالياتهم، أو بتسييج جزء منها. وهذا ما يتضح من خلال بعض المعطيات التي وفرتها لنا بعض المصنفات. وأولها ورد في "ذخيرة" ابن بسام بخصوص "منزل بدوي" شاهده الوزير الكاتب أبو حفص عمر بن الشهيد (كان حيا سنة 444 هجرية) وهو يتنزه رفقة أحد أصدقائه. فقال في شأنه: فملنا إلى منزل بدوي في هيئة وزي"

له منزل رحب عريض مزرب
بأعـواد بلـوط وطـــوج مفتل
ترى بعر الآرام فـــي عرصاته
وقيـعانه كأنــــه حـب فـــلفل[35]

وثانيها ورد في "أحكام" الشعبي المالقي في موضوع رجل "كان له كرم. وكان محضرا بالحيطان والسياج. وكان في أسفل الكرم خارجا عن السياج محجة للعامة"[36]. وثالثها ورد في "فتاوى" ابن رشد في سياق سؤال حول

---

[34] - نفس المصدر، ص. 104.

[35] - أورد المعطيات والبيتين أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني المتوفى سنة 542 ه.في كتاب الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. حققه إحسان عباس وصدر عن دار الثقافة ببيروت في ثمان مجلدات سنة 1978.(أنظر البيتين في القسم الأول، المجلد الثاني، ص. 677.)

[36] - أنظر كتاب الأحكام الذي سبقت الإحالة عليه، ص. 152.

"الرجل الذي بنى حائطا لجنته في بطن واد..."[37]. ورابعها ما ورد في مؤلف أبي الخير الاشبيلي[38] في معرض حديثه عن غراسة شجيرات الكروم. حيث نصح الفلاحين بضرورة وضع " سياج أو حائط" في إطار عملية تهيئة المساحة المراد غرسها بهذا الصنف من النباتات. وكذلك إذا أريد غرسها بأشجار التين[39].

وإذا كانت حرمة الاستغلاليات مصونة نظريا بواسطة العقود التي تتضمن ذكرا دقيقا لحود كل استغلالية وعمليا بواسطة هذه الحواجز التي تحدثنا عنها، فهذا لا يمنع من القول بأن حالات سوء تفاهم كانت تقع بين المالكين، أحيانا بخصوص عمليات المرور بين الاستغلاليات لوقوع بعضها في العمق بين استغلاليات أخرى، أو حين يتطاول أحدهم على استغلالية جاره فيقتطع جزءا منها ويضمه إلى ممتلكاته[40]. وأحيانا كان يحدث النزاع حين ينجح أشخاص في الارتماء على استغلاليات الغير مستغلين غياب مالكيها لأسباب قاهرة. وهذا ما تفصح عنه نازلة أفتى ابن سهل. مفادها أن رجلا يدعى "دهمة" كان يملك "جنة" في مدينة بياسة. اضطر للرحيل عنها بمعية أفراد أسرته أيام "الفتنة"[41] إلى سرقسطة التي توفي بها. وبعد مرور عدة سنين عاد ابنه "عبد الله" إلى بياسة فوجد جنة أبيه قد سطا عليها أحد الأشخاص واعتمرها[42]. فطرح مشكلته على أهل النظر. وأشهر عقد ملكية الجنة وأثبت الموت والوراثة. فأفتى ابن سهل بوجوب عودة الجنة لمن له الحق فيها[43].

ويبدو أن الظرفية السياسية والعسكرية التي ميزت القرن الخامس الهجري في الأندلس سمحت بخلق الظروف الملائمة لحدوث تجاوزات أخطر تمثلت في حالات غصب واستحواذ قام بها بعض ذوي النفوذ. وتمثل هذه الحالات

---

[37] - ابن رشد، كتاب الفتاوى، السفر الثاني، ص. 1222.

[38] - أبو الخير الاشبيلي (توفي عند نهاية القرن الخامس الهجري)، كتاب الفلاحة، حققته ونقلت نصه إلى الاسبانية خوليا مارية كراباثا برابو(Julia Maria Carabaza Bravo)، منشورات الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي، مدريد، 1991، ص. 122.

[39] - نفس المصدر، ص. 145.

[40] - حول حالات من هذا القبيل، أنظر فتاوى ابن رشد، السفر الأول، ص. 225 وص. ص. 333-334. وكذلك السفر الثاني، ص.ص. 233-234.

[41] - تطاق عبارة "الفتنة" على الأحداث الدامية التي شهدتها قرطبة بصفة خاصة، والأندلس بشكل عام، بين سنتي 400 و422 للهجرة.

[42] - ابن سهل، الأحكام الكبرى، مخطوط سبقت الإحالة عليه، ص. 218.

[43] - نفس المصدر ونفس الصفحة.

في اعتقادنا شكلا من أشكال تجريد الفرد من ملكه تعسفا. ومن نماذجها ما حدث للمرأة التي كانت لها أملاك ولا تستثمرها؛ بل يعتمرها غيرها بإنزال.

وعلى غرار ابن سهل، انتصر ابن رشد لصاحبة الحق وأفتى بأن المستثمر بالإنزال ليس له الحق في ذلك؛ سواء كان الإنزال على فائدة المال أو على أصله. والواجب أن ترد للمرأة أملاكها، ولا يحول أحد دونها، لتتمكن من استثمارها بنفسها أو تمضي قدما في التصدق بها على ابنها[44]. بل إن ابن رشد ذهب مرة في جوابه على سؤال حول من اغتصب دارا أو أرضا إلى القول بأنه لا يحل ولا يجوز لأحد أن يفعل ذلك حتى وإن كان سلطانا؛ وأن من قام بذلك فهو عاص لله عز وجل[45].

ويتضح من خلال هذه الردود، أن ابن سهل وابن رشد، ومعهما جلة الفقهاء المشاورين المقدمين في الأحكام، والذين تولوا القضاء في أكثر من مناسبة أمثال الشعبي المالقي وابن الحاج، كانوا بالمرصاد لمختلف التجاوزات التي شجبوها ونددوا بمرتكبيها دون تردد[46].

والأهم من ذلك، أن الردود على تلك التجاوزات تسمح بالقول بأن فقهاء الأندلس رجحوا المبدأ القائل بأن حق الملكية لا يسقط بعدم استعمال صاحب الملكية للاستغلالية التي تقع في ملكيته. ومعنى ذلك أن هذا الحق لا يزول مهما طالت مدة عدم استعمال المالك الحقيقي لاستغلاليته. ويترتب عن ذلك أن دعوى الاستحقاق التي تحمي حق الملكية لا تسقط بالتقادم[47].

---

[44] ـ ابن رشد، الفتاوى، مصدر سبق ذكره، السفر الأول، ص. 293.

[45] ـ نفس المصدر، السفر الثالث، ص. ص. 1366-1367.

[46] ـ ما ذكرناه لا يمنع من القول بأن نفرا من فقهاء أندلس القرن الخامس الهجري لم يساكوا هذا النهج، وآثروا الدنيا على الآخرة. فكانوا حسب ابن حزم وابن حيان إما "فساقا منتسبين إلى الفقه" "يلبسون جلود الضان على قلوب السباع. يزينون لأهل الشر شرهم..." وإما من الآكلين من "حلواء" القائمين بالأمر في الممالك الطائفية، و"الخابطين في أهوائهم". أنظر شهادة ابن حزم الأندلسي في "رسالة التلخيص في وجوه التخليص"، ضمن رسائل ابن حزم، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980-1983، الجزء الثالث، ص. ص. 173-177. وأنظر شهادة ابن حيان في كتاب الذخيرة الذي سبقت الإحالة عليه، القسم الأول، المجلد الثاني، ص. 590.

[47] ـ يمكن العودة في هذا الشأن إلى الجزء الثامن من كتاب المحلى لابن حزم، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق، بيروت، بدون تاريخ. كما يمكن العودة أيضا إلى الجزء السادس من كتاب الفقه الإسلامي وأدلته لوهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، 1989.

وتأسيسا على ما تقدم، نستطيع القول بأن هذه المواقف التي تفصح عنها كتب الأحكام وكتب الفتاوى والنوازل تعكس إلى حد كبير منهج فقهاء الأندلس التطبيقي في تقرير الأحكام الشرعية، كما تعكس رغبتهم في سيادة ما يصطلح على تسميته اليوم "بدولة الحق والقانون". وتوضح بجلاء الأهمية القصوى التي اكتساها حق الملكية.

ثانيا: مظاهر تفعيل حق الملكية

يذهب الحقوقيون ورجال القانون المعاصرين في حديثهم عن مقومات حق الملكية، إلى التأكيد بأن هذا الحق يقوم على ثلاثة عناصر أساسية، تعد بدورها بمثابة حقوق فرعية وهي: حق المالك في استعمال الشيء الذي يملكه (l'usus)، وحقه في استغلال ذلك الشيء والانتفاع بما يدره من ثمار أو منتجات (le fructus)، وحقه في التصرف في الشيء موضوع الملكية (l'abusus)[48]. ومن الواجب في هذا المقام إثبات حقيقة مؤداها أن حق الملكية في الأندلس كان يستجيب إلى حد بعيد لهذه المعايير، على اعتبار أن مالكي الاستغلاليات الخاصة الصغرى (وعموم المالكين طبعا) كانوا يمارسون حق الملكية على ما يملكونه بكل المقتضيات المشار إليها. فقد كان الواحد منهم يستعمل استغلاليته كيفما شاء. فقد يستثمرها أو يستثمر جزءا منها. وقد يتخذها منتزها إذا ما كان يتوفر على مورد عيش أخر غير تلك الاستغلالية. كما كان بإمكان المالك استغلال جنان أو فدان في حوزته. فيستثمره وينتفع بما يجود به من حبوب أو فواكه وثمار أو خضراوات وبقول.

ينطبق هذا الأمر على عموم الفلاحين الذين كانوا يستثمرون استغلالياتهم فيحصلون على محاصيل. يحتفظون بنصيب منها لتلبية حاجيات أفراد أسرهم

---

[48] - لمزيد من التفاصيل بخصوص هذه القضايا يمكن العودة إلى المؤلفات التالية (على سبيل المثال لا الحصر):

- Jean Carbonnier, Droit civil, Paris, P.U.F., 2000, Tome III, Les biens.
- Cristophe Caron et Hervé Lécuyer, Le droit des biens, Paris, Dalloz, 2002.
- Mikhail Xifaras, La propriété, étude de philosophie de droit, Paris, P.U.F., 2004.

المعاشية. ويتركون نصيبا أخر كبذور لاستمرار عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج. ويقدمون جزءا من المحاصيل عينا ونقدا (بعد بيع كمية من المحصول) للجباة. كما كان لهؤلاء الفلاحين، ولجميع المالكين العقاريين، حق التصرف المطلق فيما بحوزتهم. إذ تبين نماذج من صيغ العقود التي يتضمنها كتاب "المقنع في علم الشروط" لابن مغيث الطليطلي أن الواحد من أولائك المالكين كان بمقدوره بيع استغلاليته أو القيام بكرائها لمدة معينة بمقتضى عقد كراء[41]، أو تقديمها (أو تقديم جزء منها) لمن يقوم بزراعتها بمقتضى عقد مزارعة[49].

كما تؤكد العديد من القضايا الواردة في "أحكام" ابن سهل و"أحكام" الشعبي المالقي و"فتاوى" ابن رشد و"نوازل" ابن الحاج بأن كل واحد من مالكي ومالكات الاستغلاليات كان له حق التصرف المطلق في استغلاليته. وذلك بأن يتصدق بها على من أراد. فقد توصل الشعبي المالقي بسؤال في موضوع "رجل تصدق على رجل بجميع أملاكه في قرية. فعمر المتصدق مع المتصدق عليه عاما. ثم إن المتصدق عليه ساق إلى زوجته ثلاثة أخماس ما تصدق به عليه"[50]. وقد يتصدق المالك على شخص من صلبه. كما رأينا من قبل في نموذج المرأة التي كانت لها أملاك في إحدى جهات مملكة بني عباد، أرادت التصدق بها على ابن لها. كما كان بإمكان المالك تقديم استغلاليته كنحلة لإحدى بناته. حسبما يتضح من نازلة "الرجل الذي كانت بيده جنة بمدينة بجانة. فنحلها ابنتيه في صداقهما في رجب من سنة 390 ه."[51]. وقد يقدم المالك استغلاليته كمهر عند زواجه[52]. أو يقوم بمعاوضتها باستغلالية أخرى أو بكرم أو بما شابه ذلك. وهذا ما يستفاد من سؤال طرح على ابن الحاج. جاء فيه:"الجواب رضي الله عنك في رجل له فدان بقرية من

[41] - أنظر نموذجا من صيغ تلك العقود في الصفحتين 234 و235 من كتاب المقنع في علم الشروط الذي سبق أن أحلنا عليه.

[49] - أنظر نماذج من صيغ عقود المزارعة في نفس المصدر، ص.ص. 262-269.

[50] - أبو المطرف الشعبي المالكي، الأحكام، مصدر سبق ذكره، ص. 146.

[51] - نفسه، ص. 94.

[52] - أنظر النوازل التي أوردناها من قبل عن ابن رشد.

القرى. وعاوض لإنسان من جيرانه بكرم. وخرج كل واحد منهما إلى ما صار له من قبل صاحبه"[53].

يستخلص مما تقدم، بأن حق الملكية كان معروفا في الأندلس خلال فترة الوجود العربي الإسلامي. وقد كان حقا من بين الحقوق الأساسية للإنسان قبل أن ينص عليه البيان العالمي لحقوق الإنسان وتقره الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أن القوانين والتشريعات الجاري بها العمل آنذاك كانت تكفل هذا الحق لجميع الأندلسيين بغض النظر عن انتماءاتهم الجنسية أو الدينية أو العرقية. وقد دعمت تلك التشريعات مدونة فقهية زاخرة مثلتها مختلف مصنفات الفقه التي كانت، رغم اختلافها، تنهل من مصادر رئيسية واحدة تمثلت في كتاب الله عز وجل وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وموطأ الإمام مالك ومدونة الإمام سحنون. ونستطيع التأكيد بأن أجرأة حق الملكية تمت خلال القرن الخامس الهجري بكل المواصفات والمقتضيات التي يتحدث عنها الحقوقيون المعاصرون رغم أن هذا الحيز الزمني تميز، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، بظرفية سياسية وعسكرية صعبة. كان من السهل في ظل سيادتها أن تضيع حقوق الأفراد والجماعات.

[53] - ابن الحاج، نوازل ابن الحاج، مخطوط سبقت الإحالة عليه، ص. 280.

ملحق

أولا: نصان من كتاب وثائق وعقود

وثيقة ابتياع حقل

اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان حقل أرض بيضاء مزرعة بقرية كذا من إقليم كذا من عمل مدينة كذا، حده في القبلة كذا، وفي الجوف وفي الشرق والغرب كذا، بجميع حقوقه ومرافقه ومنافعه وحرمه (الداخلة فيه والخارجة عنه). وإن كانت له ثمرة، قات بعد الفراغ من التحديد، وفيه من شجر الزيتون أو التين كذا وكذا أصلا (...) دخلت في صفقة هذا المتبايع. ثم لم يستبق البائع فلان في شيء من ذلك حقا ولا ملكا ولا مرتفقا قليلا ولا كثيرا، إلا خرج عنه لفلان بالبيع البتل الصحيح، الذي لم يتصل به شرط ولا ثنيا ولا خيار، عرفا قدره ومبلغه. وتبني على ما تقدم.

من كتاب المقنع في علم الشروط لابن مغيث الطليطلي، ص. 133.

وثيقة ابتياع أملاك

اشترى فلان بن فلان من فلن بن فلان جميع ما حوته أملاكه وضمته فوائده بوجوب المكاسب وأنواع الفوائد كلها بقرية كذا من عمل كذا، بحقوقها ومنافعها وحرمها ومرافقها ودورها ومعمورها وشجرها ومروجها وأنادرها ودورها إلى أقصى أحوازها، ومنتهى حدودها من القرية المذكورة في القبلة منها كذا، وفي الجوف كذا، وفي الشرق كذا، وفي الغرب كذا، وتبني على ما تقدم.

نفس المصدر، ص.ص. 133-134.

ثانيا: نصوص من كتب الأحكام والفتاوى

رجل يصبح مالكا لعقارات
بعد أن تصدق عليه رجل أخر بجميع أملاكه

وكتب إليه في رجل تصدق على رجل بجميع أملاكه في قرية فعمر المتصدق مع المتصدق عليه عاما. ثم إن المتصدق عليه ساق لزوجته ثلاثة أخماس ما تصدق به عليه. ثم توفي المتصدق بقرب ذلك. أترى الجميع نافذا للمتصدق عليه أم لا؟

فأجاب ليس له إلا ما حاز بالسياقة.

من كتاب الأحكام للشعبي المالقي، ص.ص. 146-147.

من المظاهر الدالة على وجود ملكية خاصة
الاستغلاليات المسيجة بحيطان أو سياج

وسئل ابن المكوي عن رجل له كرم وكان محضرا بالحيطان والسياج. وكان أسفل الكرم خارجا عن السياج محجة للعامة. ومما يلي المحجة خندق للماء. إذا حمل ثبت في الطريق حتى قطعها. ثم ركب الناس السياج والحيطان وجعلوا المحجة في الكرم. فكلما أكل الماء التراب ساخ وارتفع الناس في الكرم. فيريد صاحب الكرم أن يرفع الطريق إلى رأس الكرم. إذ يراه أقل للضرر على نفسه. إذ لا يستطيع أن يرده إلى حده الأول إلا بنفقة كثيرة، ورأس الكرم الذي يريد تحويل الطريق فيه قريب من الموضع الثاني. اله ذلك أم لا؟

فأجاب ذلك له إن شاء الله تعالى.

نفس المصدر، ص.ص. 211-212.

اشتراك عدة أفراد في امتلاك فدان

وسئل عن قوم لهم فدان، منهم من له منه نصيب يسير، ومنهم من له نصيب كثير. أرادوا قسمته. فقام من له النصيب اليسير فحبسه على بنيه ابابة منه للقسمة. هل يجوز له ذلك؟ وحبس بغير الإشراك أله ذلك؟ أم حتى ينزل الفصل ويصنع كل من وقع له الفدان ما أحب.

فأجاب إذا لم ينقسم لم يجز تحبيسه إلا بإذن الشركاء إن شاء الله.

نفس المصدر، ص. 212.

حق المرأة في امتلاك استغلالية
وحقها في التصرف فيها بالبيع والشراء

وخوطب –رضي الله عنه- من مدينة بلنسية بنسخة عقد مبايعة وقع بين امرأتين في ملك ثبت عند حاكم الموضع. فحكم به وأمضاه. ثم رجع من شهوده رجلان، فخشي الحاكم أن يبطل العقد بسبب رجوعهما عن الشهادة. فبعث إليه بنسخته سائلا عن ذلك، والسؤال بعقبه. وهذا نص جميع ذلك من أوله إلى أخره. بسم الله الرحمن الرحيم. اشترت إدلال أم ولد فلان من عائشة بنت فلان جميع الدار التي بحاضرة بلنسية وداخل سورها المحدث، وبحومة كذا ومنتهى حدها كذا، وجميع الجنة التي بخارج مدينة بلنسية بموضع كذا، ومنتهى حدها كذا بعامة جميع حقوق الدار والجنة المبيعتين المحدودتين فوق هذا ومنافعهما ومرافقهما الداخلة فيهما والخارجة عنهما وبقاعة ذلك كله وبنيانه وأنقاضه. علو ذلك كله وسفله، وبما في الجنة من ضروب الشجرات وأنواع الغراسات المثمرة وغير المثمرة اشتراءً صحيحا تاما مبتولا دون شرط ولا ثنيا ولا خيار عرفتا قدر ذلك ومبلغه بثمن مبلغه كذا. برئت المبتاعة إدلال المذكورة بجميعه إلى البائعة عائشة المذكورة طيبا جيدا مقلبا. وقد باعته البائعة المذكورة منها على الصفة المذكورة وأبرأتها منه براءة تامة. وخلص للمبتاعة المذكورة إدلال ملك جميع ذلك. وحلت فيه محل

البائعة المذكورة. ونزلت منزلتها ومحل ذي الملك في ملكه على سنة المسلمين في بيوعهم ومراجع إدراكهم بينهم. شهد على إشهاد المتبايعتين إدلال وعائشة المذكورتين على أنفسهما بالمذكور في هذا الكتاب عنهما من سمعه منهما وعرفهما وإدلال منهما بحال صحة وجواز أمر وعائشة المذكورة عليلة الجسم ثابتة العقل والذهن. وعاين قبض البائعة عائشة الثمن الموصوف من المبتاعة إدلال، وذلك في شهر رمضان سنة خمس عشرة وخمسمائة.

من كتاب الفتاوى لابن رشد، السفر الثاني، ص.ص. 1071-1072.

موقف ابن رشد من عملية الغصب
التي يمكن اعتبارها شكلا من أشكال تجريد الشخص من ملكه

[وسئل] عن الدار يغصبها السلطان أو الأرض، فيعطيها رجلا يسكنها أو يحرثها. والساكن، أو حارث الأرض، مع ذلك يستحل صاحب الأرض والدار بمال يعطيه إياه، أو يجعله في حل دون أن يأخذ منه شيئا أو يعطي ذلك لورثته إن كان المغصوب منه قد مات. هل ترى ذلك جائزا أم لا؟

الجواب عليه. لا يحل لأحد أن يفعل ذلك، ولا يجوز له. فان فعل ثم أرضى صاحب ذلك، أو تحلله فحلله بنفس طيبة برئ من تبعاته في الدنيا والآخرة ومن الإثم إذا استغفر ربه من ذلك وتاب، لأنه عاص لله عز وجل في سكنى الدار أو حرث الأرض قبل أن يأذن له رب الأرض في ذلك. لأنه إذا علم بالغصب فسكن أو زرع فهو بمنزلة الغاصب. وبالله التوفيق لا شريك له.

نفس المصدر، السفر الثالث، ص.ص. 1366-1367.

المبحث الخامس

بعض ملامح تنظيم المجال الحضري
في مدينة أندلسية
من خلال كتاب "فتاوى ونوازل"

أخذت كتب الفتاوى والنوازل تحتل، منذ ثمانينيات القرن الماضي، موقعا متميزا في قائمة المصادر المعتمدة من قبل الباحثين في حضارة وتاريخ بلاد المغرب والأندلس. ويعزى ذلك لوفرة ما تقدمه من مادة علمية لا توفرها المصادر التقليدية، كالحوليات التاريخية مثلا.

وقد اعتمدنا على نماذج منها في بحث رام الكشف عن جوانب من واقع البادية الأندلسية خلال القرن الخامس الهجري[1]. وها نحن نعتمد على نموذج آخر منها في هذا المبحث للحديث عن بعض ملامح تنظيم المجال الحضري في المدينة الأندلسية. ويتعلق الأمر بمدينة قرطبة التي سنتطرق لملامح تنظيم مجالها الحضري من خلال كتاب "ديوان الأحكام الكبرى" لابن سهل.

والجدير بالذكر، أن ثلة من الباحثين خصوا قرطبة، وحواضر أندلسية أخرى، بدراسات قيمة[2]، تناولوا في فصول منها العمران ومظاهر النمو

---

[1] - يحمل البحث عنوان: "إسهامات كتب الفتاوى والنوازل في الكشف عن جوانب من واقع البادية الأندلسية في القرن الخامس الهجري". ساهمنا به في أشغال ندوة في موضوع "النوازل والبحث العلمي"، نظمتها مجموعة البحث في التراث النوازلي بالغرب الإسلامي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس يوم 17 فبراير 2009. لم يتم نشر أعمال الندوة المذكورة. وقد قمنا بنشر نص البحث يوم 17 أكتوبر 2010 في موقع المنشاوي للدراسات والبحوث http://www.minshawi.com

[2] - من بينها على سبيل المثال دراسة أولى للسيد عبد العزيز سالم حول مدينة قرطبة تحت عنوان: قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس (دراسة تاريخية، عمرانية، أثرية في العصر الإسلامي)، (بيروت، دار النهضة العربية، 1971-1972)، جزءان. ودراسة ثانية حول مدينة ألمرية تحت عنوان: تاريخ مدينة ألمرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1984). ودراسة أحمد فكري حول قرطبة في العصر الإسلامي، تاريخ وحضارة، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1983). ودراسة كمال السيد أبو مصطفى حول مالقة الإسلامية في عصر

الحضري. وقد اعتمدوا في تلك الدراسات على مختلف المصادر المتداولة من كتب تاريخ عام وكتب جغرافيا ورحلات وكتب الأدب، بالإضافة إلى خلاصات بعض عمليات التنقيب الأثري، بينما كان اعتمادهم على المصنفات الفقهية، بمختلف مشاربها، محدودا إلى حد ما. وقد شد محمد عبد الوهاب خلاف في كونه وقف، وهو يقوم بتحقيق جملة من فصول مصنف نوازلي هوكتاب "ديوان الأحكام الكبرى"، على ما يزخر به من نصوص ذات صلة بالعمران، فقام باستخراجها وتحقيقها ونشرها في كتيب مستقل[3] أراد من خلاله وضع تلك النصوص رهن إشارة القراء، وكذلك تسليط الضوء على "عاملين حضاريين التحما وساهما في تكوين المدينة العربية الإسلامية". وهما: "العامل الروحي والعامل المدني". وفي ذات الاتجاه حاول أحمد الطاهري اعتماد بعض المصنفات الفقهية لرصد مدى مواكبة التشريع الفقهي في الأندلس للتطور العمراني والحضري[4].

ونحن لا ننوي، في هذا المبحث، الحديث عن العمران وعن النمو الحضري في قرطبة انطلاقا من مصنف ابن سهل، ولكننا سنحاول تسليط الضوء على جوانب من التنظيم الحضري فيها، كما ذكرنا آنفا. ونسعى من وراء ذلك إبراز بعض خاصيات ذلك التنظيم من جهة، وتبيان مدى قيمة المصنف المعتمد في دراسة من هذا القبيل من جهة ثانية.

ولد أبو الأصبغ عيسى بن سهل الأسدي الجياني سنة 413 هجرية، وتوفي سنة 486 هجرية. واشتهر بكونه كان أحد كبار القضاة والمفتين في أندلس القرن الخامس الهجري. انتقل بين جيان، مسقط رأسه، وقرطبة واشبيلية وغرناطة وسبتة وطنجة، فقيها مشاورا ومفتيا وقاضيا. فعد من قبل الكثير ممن ترجموا له، ونقلوا لمعا من أخباره، أمثال ابن الحاج الشهيد (المتوفى سنة 529 ه.) والقاضي عياض السبتي (المتوفى سنة 544 ه.)

دويلات الطوائف (القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي) دراسة في مظاهر العمران والحياة الاجتماعية، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1993).

[3] - يتعلق الأمر بكتيب محمد عبد الوهاب خلاف: وثائق في شؤون العمران في الأندلس (المساجد والدور)، مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي، (القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، 1983).

[4] - نعني هنا أحمد الطاهري وبحثه الموسوم ب: "التشريع الفقهي بالأندلس في مواكبة التطور العمراني والحضري" ضمن مؤلفه: دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس (عصري الخلافة والطوائف)، (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1993).

وابن بشكوال (المتوفى سنة 578 ه.)، واحدا من أكبر العارفين بالنوازل، والبصيرين بشؤون الأحكام. ألف فيها كتابا مفيدا اشتهر باسم "الأحكام الكبرى" عول عليه الحكام والعلماء.

قدر لهذا الكتاب أن تصلنا منه تسع نسخ، يوجد معظمها بخزانات مغربية، من بينها نسخة محفوظة بقسم المخطوطات بالخزانة العامة بالرباط (تحت رقم ق. 838)

اطلعنا عليها واستقينا منها مادة غزيرة استثمرناها في انجاز أطروحتنا حول "الزراعة في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري"[5]، وفي انجاز البحث المشار إليه آنفا.

وكان للتهامي الأزموري، أحد العلماء المغاربة المحدثين، كسب السبق في التعريف بهذا المخطوط حين نشر أحد أبوابه، وهو "باب في مسائل الاحتساب" على صفحات عدد من مجلة هسبريس تمودا صدر سنة 1973. ثم قام الباحث المصري محمد عبد الوهاب خلاف بنشر مجموعة نصوص منه في ستة كتيبات من القطع المتوسط[6] صدرت بين سنتي 1980 و1985. وبعد هذا التاريخ، قدر لمصنف ابن سهل أن يحظى بمزيد من الاهتمام من قبل الباحثين الجامعيين العرب. فقد قامت الباحثة السعودية نورة محمد عبد العزيز التويجري بتحقيق قسم أول منه في إطار رسالة جامعية لنيل الماجستير، وقسم ثان منه لنيل شهادة الدكتوراه. ونشرت النص الكامل محققا في كتاب من جزئين سنة 1995 تحت عنوان: "الإعلام بنوازل الأحكام" (كعنوان رئيسي) وتحته عنوان فرعي "المعروف بالأحكام الكبرى". ثم ارتأى الباحث رشيد حميد النعيمي بدوره تحقيقه في إطار أطروحة جامعية

---

[5] - صدرت سنة 2007 ضمن منشورات مطبعة الجسور بوجدة.

[6] - هي كما يلي:

- وثائق في أحكام القضاء الجنائي في الأندلس، (القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، 1980).
- وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس.، (القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، 1980).
- . - ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس، (القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، 1981).
- وثائق في الطب الإسلامي ووظيفته في معاونة القضاء في الأندلس، (القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، 1982).
- وثائق في شؤون العمران في الأندلس (المساجد والدور)، صدر سنة 1983، وهو الكتيب الذي أحلنا عليه في هامش سابق.
- وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس، (القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، 1985).

لنيل الدكتوراه. ونشره سنة 1997 تحت عنوان: "ديوان الأحكام الكبرى". وقام الباحث محمد حسن إسماعيل الشافعي بتحقيقه ونشره من قبل مؤسسة دار الكتب العلمية سنة 2005 تحت عنوان رئيس: "كتاب النوازل والأعلام" وعنوان فرعي: "المسمى ديوان الأحكام الكبرى". ثم قام الباحث المصري يحي مراد بتحقيقه ونشره ضمن إصدارات دار الحديث القاهرية برسم سنة 2007 تحت عنوان: "ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام".

وتتوزع مادة كتاب ابن سهل على أبواب الفقه المعروفة كباب القضاء والأحكام وباب الوصايا وباب الطلاق وباب البيوع... ويتميز، عن غيره من المصنفات النوازلية التي تعود للقرن الخامس الهجري، بكون صاحبه يستعرض في كل باب ما يتصل به من أحكام، ويفتي في ذات الوقت في النوازل والمسائل المتصلة بذلك الباب، وقد تضمن نوازل ومسائل في قضايا ذات صلة بالدور والحوانيت والمساجد والأفران والحمامات والمقابر والمسالك والمحجات وغيرها من المنشآت والمرافق التي كانت تقدم خدمات لسكان قرطبة. وعلى نفس المنوال كان الأمر في غيرها من حواضر الأندلس. وقد وردت أهم تلك النوازل والمسائل ضمن مواد "باب في البيوع" و"باب الصدقات والهبات" و"باب مسائل الاحتساب".

كانت الدور والأفران والحمامات والمساجد، وباقي المرافق، منتشرة في أحياء المدينة. وعرفت تلك الأحياء بالأرباض، إذ ورد فعلا ذكر أحدها في مصنف ابن سهل باسم "ربض حوانيت الريحاني"[7]. وبلغ عددها ما ينيف عن إحدى وعشرين ربضا عند اكتمال نمو قرطبة حسب إفادات بعض الباحثين[8]. وتوزعت بين سبعة أرباض في الجهة الشرقية، وتسعة أرباض في الجهة الغربية، وثلاثة أرباض في الجهة الجوفية، وربضين بالجهة القبلية[9]. تفيد مصادر القرن الرابع الهجري والدراسات الحديثة بأن تلك الأرباض كانت

---

[7]- بديوان الأحكام الكبرى، ص. 347 من النسخة التي حققها ونشرها يحي مراد. وهي النسخة التي اعتمدناها في انجاز هذا المقال، وسنحيل عليها في الهوامش الموالية.

[8] - بمن بينهم السيد عبد العزيز سالم، قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس، الجزء الأول، ص. 177. وأحمد فكري، قرطبة في العصر الإسلامي، ص. 172.

[9] - لمزيد من التفاصيل بخصوص الأرباض وأسمائها يمكن العودة للكتابين السالفي الذكر. ص. ص. 177-180 بالنسبة للأول وص. ص.169-177 بالنسبة للثاني.

آهلة بالسكان الذين ارتبط معظمهم بأنشطة حضرية صرفة (سياسية – إدارية ودينية واقتصادية وثقافية). ومن هذا المنطلق، نستطيع أن نتحدث عن مجال حضري في قرطبة، على اعتبار أن هذا الأخير، كما يعرفه المختصون في الظاهرة الحضرية، هو عبارة عن "مجموعة متصلة، أو شبه متصلة، من الفضاءات الحضرية المكونة من مساكن ومنشآت دينية واقتصادية ومرافق عامة موجهة لخدمة السكان وإشباع حاجياتهم وتحقيق رغباتهم المادية والروحية "[10].

وتقتضي الضرورة العلمية، التوضيح بأن التعريف المقترح لا ينص صراحة على الفضاءات الخضراء التي تحتضنها المدينة، ممثلة في المنتزهات والحدائق العمومية. رغم أن عبارة "شبه متصلة" تسمح بإدراج هذه الفضاءات ضمن المجال الحضري. وكذلك كانت قرطبة، فإن الأرباض التي تألفت منها، لم تكن كلها عبارة عن منشآت عمرانية متصلة رغم قول بعض الباحثين، نقلا عن مصنفات جغرافية قديمة، بأن "المباني كانت متصلة بين قرطبة والزهراء والزاهرة"[11]. والواقع أن تلك المباني كانت تفصل بين بعضها البعض مجموعة جنات وبساتين يملكها أفراد من العامة ومنيات[12] يملكها أفراد الأسرة الحاكمة، أو أفراد من خاصة المجتمع. وقد يحدث أن توجد بمحاذاة دار، جنة محاطة بسور حسبما يتضح من قول ابن سهل: "كتبت إلى شيوخنا في قرطبة سنة 454 هـ. في موضوع رجل باع دارا

[10]- أنظر في هذا الشأن:

- Yves-Marie Allain, Jean-Pierre Muret, Marie-Lise Sabrié, Les espaces urbains.Concevoir, réaliser, gérer, (Paris, Les Editions du Moniteur, 1987).
- Bernard Gauthiez, Espace urbain: Vocabulaire et morphologie,(Paris, Les Editions du Patrimoine, 2003).

[11] - أنظر على سبيل المثال ما يورده السيد عبد العزيز سالم في كتابه قرطبة حاضرة الخلافة، الجزء الأول، ص. 175.

[12] - منيات ومنى، مفردها منية. وهي عبارة عن حيازات كان معظمها في ملكية أفراد الأسر الحاكمة الذين كانوا يحرصون على غراستها بشتى ضروب النباتات والأشجار المثمرة ليس لجني غلاتها في المقام الأول، ولكن لاتخاذها فضاءات للمتعة والترويح عن النفس. وقد انتشر معظمها في قرطبة منذ أن أنشأ عبد الرحمن الداخل "منية الرصافة"، ثم ظهرت نماذج أخرى منها في المدائن التي اتخذت قواعد ملك بعد قيام الممالك الطائفية. لمزيد من التفاصيل، يمكن العودة لكتاب قرطبة حاضرة الخلافة، الجزء الأول، ص.ص. 204-214. ولكتابنا، الزراعة في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري، ص.ص. 148-150.

تتصل بها جنة محدق عليها وليس لها باب ولا طرق إلا على الدار"[13]. وقد يحدث أن توجد بين مجموعة دور، جنة مفتوحة، كما ورد في حديثه عن سوء تفاهم حصل بين رجل اشترى من أخوين "جنة بحاضرة قرطبة بشرقي مدينتها بربض حوانيت الريحاني بحومة مسجد أسلم"[14]

ويمكن أن نستشف، في ضوء هذه المعطيات الأولية، بأن الربض كان يمثل فضاء حضريا، لأنه كان يتألف من مجموعة حومات تضم كل واحدة منها عددا من الدور والحوانيت ومسجدا وفرنا، على الأقل، وحماما. وكان بعض من الأرباض الإحدى والعشرين بضم، بالإضافة إلى ما ذكر، أسواقا وقيساريات وورشات الصناع والحرفيين والقصور الخلافية والمنيات وعددا من البساتين والجنات والمقابر. وهذا ما يعطي للمجال الحضري في قرطبة شكل لوحة فسيفساء بامتياز.

كان كل فضاء من الفضاءات الحضرية، أي كل ربض من الأرباض، بمثابة منصة تقوم فوقها حياة الإنسان، لأن أفراد المجتمع هم الذين كانوا يقيمون في المساكن المشيدة بها. وفيها كانوا يزاولون أنشطة يحصلون منها على معاشهم، وفيها كذلك كانوا يمارسون شعائرهم الدينية.

وفي جميع الأحوال، كانت عملية الإقامة ومزاولة النشاط تنطوي على عملية تدبير يقوم بها الإنسان قصد تحقيق منفعة خاصة أو عامة. وهذا البعد السوسيو-اقتصادي هو بالذات ما يركز عليه المهتمون بالظاهرة الحضرية، حين يذهبون إلى التأكيد بأن عملية تنظيم المجال الحضري هي طريقة تدبير الإنسان لذلك المجال بهدف تحقيق المنفعة[15].

ومن الواضح أن عملية التدبير، التي تشترك في القيام بها السلطات المشرفة على سير الشأن العام وسائر الأفراد المقيمين بالمجال، تنطوي على نوع من الإرادية (un volontarisme)[16] تجد تطبيقاتها في الشكل الذي تنتظم به المساكن والمنشآت

---

[13]- ديوان الأحكام الكبرى، ص. 294.

[14]- نفسه، ص. 347.

[15] - يمكن العودة في هذا الشأن إلى الصفحات 6-8 من مؤلف من انجاز جماعي تحت عنوان
L’espace urbain en méthodes, (Marseille, Editions Parenthèses, 2008).

[16]- يعبر بعض الباحثين الفرنسيين عما نذهب إليه بقولهم:
"l’espace urbain engage la mobilité des citoyens".

العمرانية التي تأثث المجال الحضري. ومن ثم، تغدو عملية تنظيم المجال الحضري نوعا من الإسقاط الاجتماعي والثقافي والسياسي لمجتمع من المجتمعات خلال فترة تاريخية معينة. وبعبارة أخرى، فإن قيام السلطات وأفراد المجتمع بتنظيم مجال معين، أو تدخلهم لاعادة تشكيل ذلك المجال، من خلال تشييد مساكن ومنشآت وإقامة مرافق، أمر يعكس الى حد بعيد نوعية وطريقة تصور، أو تمثل، أفراد تلك الجماعة للعالم.

وهذا ما يستفاد من بعض الشواهد النوازلية التي يتضمنها كتاب "ديوان الأحكام الكبرى"، والتي سنعتمدها في استعراض بعض خاصيات المجال الحضري في قرطبة بعد أن تحدثنا بإيجاز عن مواصفاته العامة.

أولا: تلاشي البعد القبلي في تنظيم المجال الحضري

يرى بيير كَيشار (Pierre Guichard) أن التعمير في مدينتي القيروان وفاس تم على أساس انتشار متجاور (une juxtaposition) للقبائل في المجال الحضري بالمدينتين. ويعتقد أن تكون ذات الظاهرة قد تكررت في قرطبة، وفي غيرها من مدائن الأندلس بعد الفتح[17]. ومعنى ذلك، من وجهة نظره، أن تطابقا حدث بين تنظيم المجال الحضري والتنظيم القبلي.

ويبدو أن بيير كَيشار ينطلق بهذا الخصوص من الظروف التي تمت فيها عمليات الاستيطان في الأندلس خلال السنوات التي أعقبت الفتح، ويعمم ذلك على القرون اللاحقة دون أن يأخذ بعين الاعتبار التطورات التي شهدتها بنية المجتمع والعلاقات الاجتماعية، حيث انتهى أحد الباحثين في هذا الشأن إلى

أنظر الصفحة 9 من الكتاب الذي أحلنا عليه في الهامش السابق.

[17] - أنظر بحثه الموسوم ب:

"Les villes d'al-Andalus et de l'Occident musulman aux premiers siècles de leur histoire. Une hypothèse récente", in Genèse de la ville islamique en al-Andalus et au Maghreb occi- dental, Colloque organisé par la Casa de Velazquez et le Consejo Superior de Investigaci- ones Cientificas, (Madrid, éd. De la Casa de Velazquez, 1998), p. 41.

خلاصات مفادها أن العلاقات القبلية أخذت تشهد نوعا من التلاشي منذ مطلع القرن الرابع الهجري[18]، وخاصة في الحواضر.

ومما لا شك فيه أن المتغيرات والأحداث السياسية التي ظلت تشهدها الأندلس باستمرار منذ القرن المذكور زادت من تلاشي علاقات القرابة، حيث تراجع الزواج الداخلي، أي ذلك الذي يتم بين أطراف داخل نفس الجماعة القرابية، كما شاعت ظاهرة الزواج المختلط بين ذكور وإناث ينحدرون من أصول عرقية ودينية مختلفة. وفي الوقت ذاته، أضحى بإمكان عدد من الأفراد التسري بالجواري والإماء اللائي لم ينضب معينهن إلا بعد توقف الحملات العسكرية في المعاقل المسيحية من شبه جزيرة أيبيريا. وتبعا لذلك، لم تعد الأسر، التي تربط بينها صلات قرابة، تحرص على الإقامة في دور (تجمعات سكنية) متجاورة.

وقد أورد ابن سهل أسماء عدد كبير من الأشخاص عند حديثه عن عمليات بيع أو شراء أو تحبيس أو قسمة دار من الدور، التي شكلت أهم معالم الفضاء الحضري في قرطبة، دون ذكر أسماء قبائلهم. كقوله: "كانت لإبراهيم بن محمد دار بحاضرة قرطبة بحومة مسجد الغلباطي"[19]. أو قوله، في معرض جوابه عن إحدى النوازل: "(...) دار ابن أشرس بالربض الشرقي من مدينة قرطبة على نهرها بحومة مسجد ضوء"[20]. وفي بعض الحالات يورد اسم الشخص منتسبا الى حرفة أو مهنة، كقوله في معرض جوابه عن إحدى النوازل: "غاب علي بن أحمد بن سعيد المعروف بابن الخراز"[21]. وقوله: "ثبت عند ابن الليث موت مبارك الصياد الذي كانت له دار بحومة باب اليهود في درب ابن عبد الله"[22].

---

[18] - نقصد هنا أحمد الطاهري الذي تناول الموضوع في مقال له تحت عنوان: "المجتمع الأندلسي في عصر الخلافة: انحلال الروابط القبلية والطائفية"، بحوث، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، العدد الأول، (1988)، ص.ص.129-158. وقد انتهينا بدورنا إلى هذه الخلاصة في بحث حول "الأسرة في البادية الأندلسية خلال القرن
الخامس الهجري"، شاركنا به في ندوة نظمتها مجموعة البحث في تاريخ البادية المغربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة. وقد صدرت أعمال تلك الندوة بعنوان "الأسرة البدوية في تاريخ المغرب" ضمن منشورات مكتبة دار السلام، الرباط، 2006.

[19]- ديوان الأحكام الكبرى، ص. 437.

[20] - نفسه، ص. 543.

[21] - نفسه، ص. 378.

[22] - نفسه، ص. 379.

وتؤكد المعطيات التي تتضمنها بعض كتب التراجم هذا الاتجاه. اذ لم يعد واضعو مصنفات ما بعد منتصف القرن الرابع الهجري يربطون أسماء الدور، عند الحديث عن المترجم لهم، بأسماء القبائل إلا في حالات نادرة، من قبيل حالة العالم أبي عبد الله محمد بن عيسى بن غانم بن محمد الغساني، المعروف بالأندراشي، الذي يذكر ابن بشكوال، وهو يعرف به، بأن **"**سكناه بقرطبة بغدير ثعلبة بدور بني ادريس، وصلاته بمسجد ابن إدريس**"**[23].

ويستفاد من مصنف ابن سهل، وغيره من المصنفات النوازلية، ككتاب "الأحكام" لأبي المطرف الشعبي المالقي[24]، و"كتاب الفتاوى" لأبي الوليد ابن رشد القرطبي[25]، أن المتغيرات والأحداث السياسية المشار إليها، أفضت إلى حركية في أوساط الأسر القرطبية. وكانت تلك الحركية إرادية أحيانا، ولكنها أضحت قسرية منذ مطلع القرن الخامس الهجري بعد اندلاع ما يعرف بالفتنة سنة 400 هجرية[26]. فحدث أن غادر الحاضرة وأعمالها كثير من السكان، فرادى أو بمعية أفراد أسرهم، وتركوا دورا وضياعا سطا عليها الغير في سياق ظاهرة الغصب التي تفشت آنذاك[27]. وما يهمنا فيما نحن بصدده في هذا المقام، هو أن من رحلوا عن قرطبة لم يكونوا يحرصون على الإقامة، في المدن التي التحقوا بها، بحومات يقطن بها من تربطهم بهم صلات قرابة.

---

[23]- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك (توفي سنة 578ه.)، كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم، تحقيق إبراهيم الأبياري، (القاهرة، دار الكتاب المصري، وبيروت، دار الكتاب اللبناني، 1989)، الجزء الثاني، ص. 706، ترجمة رقم 1052. نشير إلى أن المترجم له ولد سنة 320 ه. ولم يرد ذكر تاريخ وفاته.

[24] - هو أبو المطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي المالقي. ولد سنة 420 ه. وتوفي سنة 497 ه. تولى منصبي الإفتاء والشورى واعتلى خطة قضاء مالقة. اشتهر بوضع كتاب في أحكام الفقه قام بتحقيقه والتقديم له الصادق الحلوي ونشره تحت عنوان: الأحكام. وصدر ببيروت عن دار الغرب الإسلامي سنة 1992.

[25] - هو أبو الوليد محمد بن احمد بن رشد القرطبي المالكي المفتي وقاضي الجماعة الشهير. ولد سنة 450 ه. وتوفي سنة 520 ه. وضع مدونات فقهية كبرى كالبيان والتحصيل والمقدمات الممهدات. كما وضع مؤلفا في صنف الفتاوى قام

بجمع وتحقيق نصوصه المختار بن الطاهر التليلي ونشره تحت عنوان: فتاوى ابن رشد. وصدر ببيروت عن دار الغرب الإسلامي في ثلاثة أسفار سنة 1987.

[26] - لتكوين فكرة عن طبيعة تلك الفتنة، يمكن العودة لكتاب جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس لأبي عبد الله محمد بن فتوح للحميدي (المتوفى سنة 488 ه.)، تحقيق لجنة إحياء التراث، (القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966)، ص.ص. 36-17.

[27] - أنظر حالات عن هذه الظاهرة في كتاب الأحكام لأبي المطرف الشعبي المالقي، ص. ص. 172-166.

ورغم أن ابن سهل لم يعرض لحالات تنقل أسر بعينها، فقد أورد معلومات كثيرة في أكثر من باب عن حالات "المغيب المتصل" التي كان "أبطالها" بعض أرباب الأسر الذين كانوا يغادرون أسرهم إلى وجهات لا يعلمها أحد. ويغيبون لمدة قد تصل أحيانا إلى العشرين سنة، تنقطع خلالها أخبارهم تماما[28]. ولا شك أن المغيب المتصل لم يكن يقوم به أرباب الأسر وحدهم، وإنما كان يرافقهم فيه أفراد أسرهم أيضا، حسبما يستتشف من نازلة أفتى فيها ابن رشد في موضوع "رجل غاب عن مكانه، وترك به دارا خربة". فلما طالت غيبته "عمد إليها بعض قرابته وبناها من ماله"[29]. فلو كان رب الدار رحل بمفرده، لما عمد صاحبنا إلى إعادة بنائها من تلقاء نفسه.

ومهما يكن من أمر، فإن ما يهمنا في هذا الشأن، هو أن الغائبين، فرادى أو بمعية أفراد أسرهم، كانوا يقيمون إبان فترات غيابهم في حواضر بحومات لا يعرفهم فيها أحد ولذلك كانت تنقطع أخبارهم.

ومن القرائن الدالة أيضا على تلاشي روابط القرابة، هو وجود مسائل يتضمنها "كتاب ديوان الأحكام الكبرى" تفيد بأن أسرا مسلمة كانت تقيم في دور مجاورة لدور تقيم فيها أسر من أهل الذمة، كما توضح ذلك مسألة تداولها ثلة من الفقهاء المشاورين، ومن بينهم ابن لبابة[30]، في موضوع وكيل يتيم أراد بيع دار يملكها ذلك اليتيم "لقربها من دور اليهود، وحيث تباع الخمر ويجتمع أهل الفساد والشر"[31]. ويؤكد أيضا ذات الأمر قول ابن سهل: "ابتدأ القاضي أبو المطرف عبد الرحمن بن سوار قبل وفاته النظر في مسألة طرحها المسمى حسان بن عبد الله الذي كانت له دار بداخل مدينة قرطبة بحومة مسجد صواب تلاصق دارا أخرى موقوفة على شنوغة اليهودي"[32].

---

[28] - أنظر على سبيل المثال النماذج الكثيرة التي يتضمنها "كتاب الأقضية"، ص. 360 وما بعدها من كتاب ديوان الأحكام الكبرى.

[29] - أنظر فتاوى ابن رشد، السفر الأول، ص.ص. 337-338.

[30] - هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن لبابة. كان من كبار الفقهاء الحافظين والعارفين بالأحكام. توفي سنة 314 ه. أنظر ترجمته عند أبي عبد الله محمد بن فتوح الحميدي في كتاب جذوة المقتبس، ص. 76.

[31] - ابن سهل، ديوان الأحكام الكبرى، ص. 104.

[32] - ابن سهل، ديوان الأحكام الكبرى، ص. 493.

وقريبا من هذه النازلة، أفتى ابن رشد في موضوع "رجل باع داره من يهودي بحظه من بئر مشتركة" بينهما[33].

ثانيا: غلبة التمركز على المجال الحضري

تسمح مجموعة نوازل يتضمنها مصنف ابن سهل بالقول بأن المجال الحضري في قرطبة كان يغلب عليه التمركز بالنظر لقرب الوحدات السكنية من المساجد ومن الأسواق ومن المقابر، فضلا عن وجود جنات ببعض الأرباض بمحاذاة المنازل. ومن بين تلك النوازل، نازلة في موضوع تجار كانوا يؤدون الصلوات في حوانيتهم وبالقرب منها ثلاثة مساجد[34]. ونازلة في موضوع عيب اكتشفه رجل في جنة ابتاعها. وتقع الجنة شرقي قرطبة بربض حوانيت الريحاني بحومة مسجد أسلم[35]. ونازلة في موضوع رجل اشترى عرصة ملاصقة لمقبرة أراد تحبيسها ليدفن فيها من يموت من ولده وأهله. وكان لرجل آخر دار ملاصقة لهذه العرصة[36].

وتؤكد نازلة طرحت على أنظار ابن رشد[37] بدورها ظاهرة التمركز رغم أنها لا تهم قرطبة. فقد سئل من مدينة باغة، التابعة لكورة إلبيرة، في موضوع ورثة آلت إليهم "دور وأراضي وجنات" تقع بإحدى جهات المدينة قاموا باستغلالها فترة من الزمن. وحدث، أيام حكم بني عباد، أن رأى والي تلك الجهة ضم ما بعد عن سور المدينة من ممتلكات عقارية إلى المدينة وإحاطتها بسور ثان ليتحصن الناس بسبب الفتنة. فدخلت تحت السور الجديد إحدى جنات الورثة السابق ذكرهم. فعمد إليها الوالي واقتطع من مساحتها ثلثا، أو أكثر قليلا، أنشأ به حوانيت وقيسارية وفرنا جعلها تابعة لبيت مال المسلمين. ثم عمد الورثة بدورهم، فقسموا ما تبقى من الجنة عراصا باعوها لمن ابتنوا بها دورا.

---

[33] - فتاوى ابن رشد، السفر الأول، ص.ص. 605-606.

[34] - ديوان الأحكام الكبرى، ص. 543.

[35] - نفسه، ص. 347.

[36] - نفسه، ص. 593.

[37] - أنظر نصها في السفر الأول من كتاب الفتاوى، ص.ص. 305-308.

وتفصح كتب التراجم هي الأخرى عن ظاهرة التمركز، حين يرد في معرض التعريف ببعض العلماء، قول مؤلف أحد تلك الكتب بأن فلان كان "سكناه بمقبرة كذا". كقول ابن بشكوال في التعريف بأحمد بن وليد بن هشام بن أبي المفوز (المتوفى سنة 399 ه.): "كان سكناه بمقبرة أبي العباس الوزير بزقاق الشبلاري"[38]. وكان يجاوره في سكنى المقبرة ذاتها العالم أبو محمد عبد الله بن سعيد بن خيرون بن محارب (المتوفى سنة 403 ه.)[39].

ومما لا شك فيه، أن هذا التمركز ينسجم مع مقاصد تنظيم المجال الحضري التي كانت تروم خدمة الفرد والجماعة التي تقيم بذلك المجال. وكانت تلك الخدمة تسري خلال فترة حياة الفرد والجماعة، وكذلك عند الوفاة وبعدها، حيث يوارى المتوفون الثرى في مقابر مجاورة للتجمعات السكنية. وتظل الصلات قائمة بينهم وبين أقربائهم من الأحياء الذين يستطيعون زيارة مقابرهم بانتظام بحكم قربها من الحومات. غير أن اختلالات كانت تترتب عن هذا التمركز. وكان يزيد من حدتها سوء التدبير بوجه عام، وسلوك بعض الجماعات والأفراد بوجه خاص، حسبما يتضح من مجموعة نوازل ومسائل بث فيها ابن سهل: فمقبرة "متعة" المحاذية لبعض الوحدات السكنية لم تعد، في وقت من الأوقات، تحظى بالحرمة حين استحدث فيها مسلك فصلها الى قسمين، أصبح يسلكه الراجلون وكذلك العربات [40]. وحدث أيضا أن استحدثت مسالك في مقابر أخرى أخذ يسلكها أهل الذمة وهم متجهين بجنائزهم إلى مقابرهم، غير مكترثين بحرمة الموتى من المسلمين[41].

ومن المظاهر السلبية الأخرى التي ترتبت عن ظاهرة التمركز، ظاهرة وجود بعض قنوات تصريف المياه العادمة من الأحياء السكنية كانت تصب حمولتها في بعض المقابر، كما تفصح عن ذلك مسألة أوردها ابن سهل في موضوع الضرر الذي لحق بمقبرة "عامر"، وبالطريق المفضية إليها، بسبب تدفق مياه الدور، ومياه أحد الحمامات في المقبرة وتجمعها بإحدى الحفر[42]. وتفيد ذات المسألة، بأن عددا من الحمامات والأفران كانت تقع بمحاذاة الدور

---

[38] - كتاب الصلة، الجزء الأول، ص. 44، ترجمة رقم 22.

[39] - نفسه، الجزء الثاني، ص.400، ترجمة رقم 579.

[40] - نفسه، ص. ص. 626-627.

[41] - نفسه، ص. 627.

[42] - نفسه، ص. ص. 665-666.

مما كان يلحق ضررا بسكانها. كما هو الشأن بالنسبة "لدار ابن أشرس وهي دار كبيرة تقع بحومة مسجد ضوء بمحاذاة حمام أبدون"[43]. ودار المدعو عمر التي كان يقع بجوارها فرن أضر بصاحبها. فأقر شهود حدوث الضرر الذي كان يقضي بوجوب هدم الفرن[44].

ثالثا: عدم وجود حدود واضحة بين ما هو خاص وما هو عام في الاستعمالات الاجتماعية للمجال الحضري

يميز المهتمون بالظاهرة الحضرية بين المجال الخاص والمجال العام، أو العمومي. وتطلق العبارة الأولى على كل منشأة، وكل فضاء مكشوف داخل منشأة تدخل ضمن الممتلكات الخاصة للأفراد. وبما أن الشريعة الإسلامية أقرت حق التملك، فقد كانت كثير من الدور والأفران والحمامات والدكاكين، ومنشآت أخرى، تدخل ضمن ممتلكات أفراد خواص، أما عبارة "المجال العمومي"، فهي ذات دلالة غربية في المقام الأول، وتحيل عادة، عند استعمالها، الى "الأگورا" (l'agora) في المدينة الإغريقية، أو الساحة أو الميدان في المدن المعاصرة[45]. وهي فضاءات شاسعة مكشوفة دائرية أو مربعة أو مستطيلة تحيط بها منشآت عمرانية. وقد اتسع نطاق استعمال عبارة "المجال العمومي" في أبحاث المهتمين بالمدن والعمران، فأصبحت تطلق اليوم على كل فضاء، أو منشأة لا تدخل ضمن الممتلكات الخاصة للأفراد، مثل البنايات الموجهة لخدمة عموم السكان وشبكة طرق المواصلات والمنتزهات وأرصفة الشوارع.

ومن هذا المنطلق، يمكن تعداد المساجد والأسواق والمنتزهات والمحجات والمسالك الطرقية، التي كانت تشكل جانبا من الفضاءات الحضرية في مدن

[43] - نفسه، ص. 543.

[44] - ابن سهل، ديوان الأحكام الكبرى، ص. 664.

[45] - لمزيد من التفاصيل بخصوص هذا الموضوع، يمكن العودة لكتاب من تأليف جماعي صدر تحت إشراف جون-ايڤ توسان (Jean-Yves Toussaint) ومنيك زميرمان (Monique Zimmermann) تحت عنوان:

User, observer, programmer et fabriquer l'espace public, (Lausanne, Presses Polytech- niques et Universitaires romandes, 2001), pp. 17-31.

الأندلس، ضمن المجال العمومي، لا حق للأفراد فيها سوى حق الانتفاع المادي والروحي.

ويتضح بأن المعلومات القليلة التي أوردها ابن سهل عما نسميه بالمجال العمومي اقترنت بحديث عن المسالك والطرق. وهو ما عبر عنه، على غرار جمهور الفقهاء، بقوله اقتضابا "الطريق العامة"[46]، أو بقوله إسهابا: "إنما السكك من جهة الأحباس التي حبسها المسلمون لمنافعهم"[47].

ونفهم أبعاد هذا التركيز على المسالك والطرق، إذا علمنا بأنها شكلت موضوع رهان في العلاقة بين ما هو خاص وما هو عام. وتجلى هذا الرهان في كون بعض الأفراد كانوا يستغلون نفوذهم، وآخرون كانوا يستغلون عدم وجود فواصل واضحة في أذهان عموم الناس بين الخاص والعام، فيتطاولون على الطرق لاقتطاع أجزاء منها وضمها إلى ممتلكاتهم الخاصة كما فعل المدعو سعيد بن محمد بن السليم الذي تطاول على جزء من محجة بقرطبة وضمه إلى جنته. فأفتى ابن سهل، حين طرحت عليه المسألة، بأن العملية غير جائزة، ويتوجب على المعني بالأمر العدول عما قام به[48]. وأوضح بالمناسبة بأن الانتقاص من المحجة أو السكة لتوسعة دار، أو للزيادة في مساحة بستان أمر غير جائز[49].

ورغم أن عملا من هذا القبيل كان موضوع اختلاف بين الفقهاء، بين قائل بجوازه وقائل بعدم جوازه بالنظر إلى حجم المساحة المنتقصة، وضيق أو رحابة المسلك الذي تم منه الانتقاص، فقد ضم ابن سهل صوته الى الغالبية العظمى من الفقهاء الذين شجبوا، منذ القرون الإسلامية الأولى، كل تجاوز كان يطال "الملك العمومي" اقتداءا بما قام به الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين أمر بهدم كير وضعه حداد في الفضاء الذي بتسوق فيه عموم الناس[50].

---

[46] - ابن سهل، ديوان الأحكام الكبرى' ص. 635.

[47] - نفس المصدر، ونفس الصفحة.

[48] - نفس المصدر، ص. 634.

[49] - نفسه، ص. 635.

[50] - أنظر في هذا الشأن ما أورده أبو الوليد محمد بن رشد عند حديثه عن "مسالة رجل يزيد في داره من طريق المسلمين ذراعا أو ذراعين"، كتاب السلطان، ص. 407 من الجزء التاسع من الموسوعة الفقهية المعروفة "بالبيان والتحصيل في المسائل المستخرجة من الأسمعة المعروفة بالعتبية"، تحقيق أحمد الحبابي، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988). لا بأس من الإشارة إلى

رابعا: حضور مهم للقيم في انتظام الوحدات السكنية

تشترك الوحدات السكنية في قرطبة، وفي غيرها من مدن الأندلس ومدن دار الإسلام بشكل عام، في كون الدور فيها كانت موزعة على أحياء. ذكر ابن سهل الواحد منها باسم "الحومة". وأورد أسماء الكثير من حومات قرطبة مقترنة باسم المسجد الذي يؤمه سكانها. ومن بينها "حومة مسجد البلنسي برحبة أبان"[51] و"حومة مسجد عبادل"[52]، و"حومة مسجد أسلم"[53]، و"حومة مسجد صواب"[54]، و"حومة مسجد أبي رباح"[55].

ويستفاد من مصنف ابن سهل أن الحومات كانت تخترقها شبكة من الأزقة، بعضها رئيسي وبعضها فرعي، وبعضها عبارة عن أزقة بدون منافذ. وكانت تصطف على يمين ويسار كل زقاق مجموعة من الدور. وفي بعض الأزقة كان يفصل بين الدور فرن أو حمام.

ويتضح أن الأزقة الفرعية والأزقة المغلقة في الحومة لم يكن يسلكها إلا القاطنون في الدور الواقعة في تلك الأزقة. وقليلا ما كان يسلك الزقاق الفرعي "أجانب"، الا في حالة وجود حانوت، أو أكثر، ملاصق للدور يعرض صاحبه مواد غذائية أو بضائع أخرى حسبما يتضح من إحدى النوازل التي ورد فيها قول ابن سهل: "باع أحدهم دارا ينتظم بها حانوت له باب يفضي إلى الدار وباب آخر ينجز عليه"[56].

ويبدو أن الحومات كانت عبارة عن مجمعات سكنية مخصصة للإقامة في المقام الأول، ولذلك كانت الدور التي تؤلفها منغلقة على الخارج ومنفتحة

أن بعض المصنفات تتضمن رواية مفادها أن الخليفة عمر رضي الله عنه "ضرب الكير برجله حتى هدمه". أنظر هذه الرواية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة 852 ه.)، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (بيروت، دار المعرفة، دون ذكر تاريخ النشر)، الجزء الرابع، ص. 88.

[51] - ابن سهل، ديوان الأحكام الكبرى، ص. 234.

[52] - نفسه، ص. 345.

[53] - نفسه، ص. 347.

[54] - نفسه، ص. 493.

[55] - نفسه، ص. 648.

[56] - نفسه، ص. 894.

على فضاء بداخلها، أي فناء (patio). ولم تكن لمعظمها نوافذ في الواجهات المقابلة للأزقة باستثناء الباب الرئيسي للمنزل.

وقد استند نفر من الباحثين الغربيين على هذا المعطى، وعلى غيره من المعطيات، كضيق الأزقة، ووجود بعضها بدون منافذ، للقول بضعف مستوى تنظيم المجال الحضري في المدن الأندلسية، ومدن العالم الإسلامي بوجه عام[57].

وإذا كان هذا الموقف يعكس فعلا حقيقة تاريخية، فالراجح أنه ينطوي على كثير من الغلو، لأن العودة الى بعض النصوص تفيد بأن جانبا كبيرا من العقلانية والتدبر كان حاضرا في عملية تنظيم المجال الحضري. ويكفي أن نورد في هذا السياق نصا بالغ الدلالة يتضمنه كتاب "الأندلس في اقتباس الأنوار"[58] يذكر واضعه بوضوح تام بأن قرطبة "أم المدائن تقع على نهر كبير شيدت عليه قنطرة عظيمة حصينة من أجل البنيان قدرا وأعظمه خطرا. وهي من الجامع، المشهور أمره والشائع ذكره، في قبلته وبالقرب منه. فانتظم بها الشكل إلى الشكل. وجاءت كالفرع لذلك الأصل"[59].

ونستطيع أن نستشف من العبارتين الأخيرتين التين يتضمنهما النص بأن تشييد هاتين المعلمتين تم وفق تخطيط (un tracé) مسبق. ولا شك أن المنشآت والمرافق الأخرى التي أثثت فضاء قرطبة اندرجت ضمن هذا التخطيط، ومن بين تلك المنشآت والمرافق "حوانيت ابتناها السلطان، كما

---

[57] - من بين هؤلاء الباحثين فليب بانيراي (Philippe Panerai) وجون –بيير باراكي (Jean-Pierre Barraqué). وقد عبر الأول عن وجهة النظر المشار إليها في مقال كتبه تحت عنوان:
"Sur la notion de ville islamique", in Peuples méditerranéens, No 46, (1989), pp.13-30.

أما الثاني فعبر عن ذات الوجهة نظر في الصفحتين 55 و56 من كتابه:

Saragosse à la fin du Moyen Age. Une ville sous influence, (Paris, l’Harmattan, 1998).

[58] - هو واحد من بين كتابين وضعهما أبو محمد عبد الله بن علي الرشاطي (المتوفى سنة 542 ه.) وأبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن الخراط الاشبيلي (المتوفى سنة 581 ه.). وقد قام بتحقيق الكتابين والتقديم لهما إميليو مولينا لوبيث (Emilio Molina López) وخاثنتو بوسك بيلا (Jacinto Bosch Villa) وأصدراهما في مؤلف واحد تحت عنوان الأندلس في اقتباس الأنوار وفي اختصار اقتباس الأنوار، (مدريد، منشورات المجلس الأعلى للأبحاث العلمية ومعهد التعاون مع العالم العربي، 1990).

[59] - نفسه، ص. 76.

يذكر ابن سهل، واكتراها الناس منه لتجارتهم. وبالقرب من هذه الحوانيت ثلاثة مساجد"[60].

ويعزز ما ذكرناه عن حضور جانب من العقلانية والتدبر نص ثان يتضمنه كتاب "اختصار اقتباس الأنوار"، ذكر فيه مؤلفه، في سياق حديثه عن مدينة الزهراء، أنها مدينة بالقرب من قرطبة، "بناها عبد الرحمن الناصر. وكانت من عجائب المباني جمالا وقوة وحسن ترتيب وإتقان هيئة"[61].

ومهما يكن من أمر، فإذا كان ضيق الأزقة، ووجود بعضها من دون منافذ وكذا انغلاق الدور، من بين الأمور التي تمثل إحدى المظاهر السلبية في عملية تنظيم المجال الحضري، فلا بد من التذكير بأن الباحثين الغربيين يتناسوا هنا أيضا مسألة مهمة وهي أن المجال المسكون كان منتظما بشكل يتوافق مع نمط حياة الأسر الذي كان يقوم على مجموعة قيم تتمثل في حرمة الذات وحرمة المكان، فضلا عن الحميمية والوقار وارتفاق الجار بالجار. وهي قيم يمكن اعتبارها بمثابة مبادئ كانت تحكم العمران والتساكن في المدن الأندلسية، ومدن دار الإسلام بشكل عام.

وقد تضمن مصنف ابن سهل صور وتجليات هذه القيم في مجموعة نوازل ومسائل بث فيها من قبيل نازلة في موضوع رجل ذكر أن في دار جارته غرفة لها باب تخرج منه إلى سقيفة تجلس فيها، وأن الصاعد إلى السقيفة يطلع على ما في قاعة داره، وأن في ذلك ضرر عليه[62]. ونازلة ثانية في موضوع رجل يملك دارا بحومة مسجد رباح اشتكى من جارته لإحداثها درجا تصعد عليه إلى غرفة لها، فرأى أن إحداث الدرج يضر بالحائط الفاصل بين مسكنيهما[63]. ونازلة ثالثة في موضوع خلاف بين رجلين، قام أحدهما ببناء جدار فوق حائط جاره. فرفع هذا الأخير تظلمه بدعوى عدم جواز هذا الفعل الذي ينم عن نوع من التعدي على حقوق الغير[64]. وقريبا من

---

60 - ديوان الأحكام الكبرى، ص. 604.

61 - اختصار اقتباس الأنوار، وهو الكتاب الثاني من مؤلف "الأندلس في اقتباس الأنوار وفي اختصار اقتباس الأنوار"، مصدر سبق ذكره، ص. 145.

62 - ديوان الأحكام الكبرى، ص. 662.

63 - نفسه، ص.ص. 648-650.

64 - نفسه، ص. 650. أنظر كذلك الصفحة 658.

هذه النازلة، أثار ابن سهل مسائل تتصل بالرفوف الواقعة على الحيطان بين الجيران، كاتب في شأنها شيوخ قرطبة قصد الاستشارة. ويتضح من فحوى هذه النوازل، ومن فحوى نوازل مماثلة أفتى فيها ابن رشد[65]، أن مبدأ التساكن وارتفاق الجار بالجار كان يقضي بأن يمتنع مالك دار عن إقامة رف على حائطه يضع عليه شيئا من القصب: أو ما شابه ذلك. كما يقضي المبدا بأن يمتنع الجار عن الزيادة في علو جدار فاصل بينه وبين جاره، لئلا يمنع عنه الهواء وأشعة الشمس والضوء لأنها تأتي من السماء الذي ليس ملكا لأحد[66]. كما يمتنع المالك عن إقامة رحى داخل داره لكونها تحدث صوتا يزعج الجيران.

لا بأس من التذكير في ختام هذه الصفحات، أن قرطبة كانت تمثل في عصر الخلافة أكبر مركز حضري بشبه جزيرة أيبيريا خلال فترة الوجود العربي الإسلامي بها. كان ذلك المركز كثيف السكان حتى مطلع القرن الخامس الهجري. وكان يضم مجموعات كبرى من الدور والمنشآت والمرافق المدنية والدينية والاقتصادية. دارت حولها مسائل نظر فيها ثلة من الفقهاء من بينهم ابن سهل. وتسمح المعطيات التي تتضمنها المسائل التي بث فيها ابن سهل بالحديث عن مجال حضري كما يعرفه الباحثون المعاصرون اليوم. كما تسمح باستعراض بعض خاصيات تنظيمه.

وقد فوجئنا بغزارة تلك المعطيات، التي يقل نظيرها في المؤلفات النوازلية التي وضعت إبان فترة إنجاز كتاب "ديوان الأحكام الكبرى"، أو بعده بقليل، بما فيها "فتاوى ابن رشد" الذي تتألف النسخة المتداولة منه من ثلاثة أسفار. ولا تنحصر هذه الغزارة في الموضوع التي تناولناه في هذا المبحث، بل تهم أيضا مواضيع أخرى من قبيل موضوع "الجريمة والعقاب" الذي نشرنا بحثا مطولا يهمه. فقد أمدنا كتاب "ديوان الأحكام الكبرى" بفيض من المعلومات حول الجرائم التي كانت أكثر انتشارا في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري، وبالعقوبات التي كانت تطال مرتكبيها. ولا شك أن هذه الوفرة التي تهم قضايا متنوعة، هي التي حدت بالباحث محمد عبد الوهاب خلاف إلى

---

[65] ـ أنظر على سبيل المثال السؤال الموجه له في موضوع رجل يملك داران. باع إحداهما لرجل آخر واشترط عليه عدم رفع الحائط الفاصل بين الدارين، مخافة أن يمنع عنه دخول النور وأشعة الشمس. فأجاب ابن رشد بجواز البيع ولزومية الشرط. الفتاوى، السفر الثالث، ص. 1603.

[66] ـ أنظر الصفحات 652-654 والصفحة 660 من كتاب ديوان الأحكام الكبرى.

تبني المعيار الموضوعاتي في نشر النصوص التي استخرجها من هذا الكتاب.

ولكن الملاحظة التي تسترعي الانتباه في هذا المقام، هي أن ما يتضمنه من معطيات تتصل بالمجال الحضري، تنطبق على النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وليس على القرن الموالي الذي عاش خلاله ابن سهل ما ينيف عن السبعين عاما، على اعتبار أنها لا تعرض للتحولات التي طرأت على المجال الحضري في قرطبة بعد اندلاع أحداث الفتنة سنة 400 هجرية.

ومن المفيد التذكير، بأن تلك الأحداث كان لها وقع على العمران. وقد تحدث عن ذلك الوقع عدد من الشهود على العصر، وأبرزهم ابن حزم الذي يذكر ما نصه: "أخبرني بعض الوراد من قرطبة- وقد استخبرته عنها- أنه رأى دورنا ببلاط مغيث في الجانب الغربي منها [أي من مدينة قرطبة] وقد امحت رسومها، وطمست أعلامها (...) وصارت صحاري مجدبة بعد العمران، وفيافي موحشة بعد الأنس"[67]. ويبدو أن ابن حزم لم يبالغ فيما ذهب إليه. فقد أكد صحة الخراب الذي تعرضت له قرطبة بعض المؤرخين المعاصرين كالسيد عبد العزيز سالم الذي وسمه "بالدثور والنكبة" وخصه بصفحات مطولة ضمن الجزء الثاني من كتابه حول قرطبة[68].

[67] - أنظر النص في كتاب طوق الحمامة في الألفة والألاف، ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي (توفي سنة 470 ه.)، تحقيق احسان عباس، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980-1983)، الجزء الأول، ص. 227.

[68] - أنظر الصفحات 109- 125 والصفحات 141-143 من الجزء الثاني من كتاب قرطبة حاضرة الخلافة...، مرجع سبقت الإحالة عليه.

المبحث السادس

الفيودالية والنظام الفيودالي
في أقاليم شمال غرب البحر المتوسط

استأثرت ظاهرة الفيودالية باهتمام الباحثين في مختلف أقطار المعمور منذ القرن الثامن عشر. ولازالت إلى يومنا هذا مثار جدال بين المختصين، سواء فيما يتعلق بحيثيات نشأتها أو فيما يتعلق بمجال انتشارها ومستويات تبلورها هنا وهناك.

وقد انعكست ديناميكية البحث وسيولة التأليف في مختلف جوانب الظاهرة بالإيجاب على المكتبة التاريخية عموما، ومكتبة التاريخ الأوربي الوسيط بشكل خاص. حتى أنه أصبح من الصعب - وربما من المستحيل - على القارئ العادي أو الباحث المختص الإحاطة بجميع ما تم انجازه فيها من أبحاث منغرافية أو دراسات ذات طابع تركيبي أو مقالات أو مداخلات ألقيت في إطار الندوات والملتقيات العلمية؛ نظرا لكثرة هذه التآليف من جهة، ونظرا لاختلاف اللغات التي كتبت بها من جهة أخرى.

والملاحظ أن ظاهرة الفيودالية تكاد تكون ظاهرة كونية. انتشرت كليا أو جزئيا في مختلف أقاليم العالم القديم، ولذلك اهتم الباحثون الغربيون المحدثون والمعاصرون بدراسة مظاهرها في مجالات أوربية طبعا وفي مجالات غير أوربية أيضا. وفي هذا السياق انبرى عدد منهم لمعالجة بعض تجلياتها في المجال العربي-الإسلامي خلال العصر الوسيط أو خلال الحقبة السابقة على الاستعمار الأوربي. غير أن الباحثين العرب ظلوا، مع الأسف، بمنأى عن هذه الحركية، باستثناء قلة قليلة منهم اقتحمت غمارها. ومن ثم، فإن ما كتب عن الفيودالية باللغة العربية، أو ما تم تعريبه من مؤلفات أجنبية تناولتها، لا يمثل سوى نسبة هزيلة جدا. ويبدوهذا الأمرغير مفهوم إذا علما بأن التاريخ الأوربي الوسيط، الذي تمثل الفيودالية إحدى أبرز قضاياه، يندرج ضمن

برامج ومقررات أقسام التاريخ بالجامعات العربية. ومن هذا المنطلق كان من المفروض أن تحظى الفيودالية (وتاريخ أوربا الوسيط ككل) باهتمام الجامعيين بحثا وتأليفا.

ورغبة منا في سد جانب من الفراغ الحاصل، ارتأينا وضع هذا البحث رهن إشارة الطلبة والباحثين وعموم القراء، آملين أن يحظى بالقبول.

أولا: خصائص العصر الوسيط (عصر الفيودالية والنظام الفيودالي)

درج المؤرخون الأوربيون منذ عصر النهضة على تقسيم تاريخ أوربا إلى مجموعة عصور متعاقبة هي: العصر القديم بمرحلتيه اليونانية والرومانية، والعصر الوسيط، ثم العصر الحديث. واتخذوا من بعض الأحداث السياسية-العسكرية الكبرى مفاصل بين عصر وآخر.

ويجمعون في هدا الشأن، بأن سنة 476 ميلادية، التي تم فيها وضع حد لسيادة الإمبراطورية الرومانية تمثل نهاية العصر القديم وبداية العصر الوسيط. بينما اعتبروا سنة 1453 ميلادية، تاريخ سيطرة الأتراك العثمانيين على القسطنطينية، نهاية العصر الوسيط وبداية العصر الحديث. ومن ثم، يكون العصر الوسيط قد استغرق حوالي ألف سنة. حدثت خلالها في أوربا بوجه عام، وفي مناطقها الغربية بوجه خاص، أحداث مثيرة وتطورات متباينة، سواء من حيث الإيقاع أو من حيث المظاهر

تعود مقدمات تلك الأحداث والتطورات إلى الفترة الممتدة بين القرنين الثالث والخامس. وقد اصطلح على تسميتها بالعصر الإمبراطوري الأسفل. شهدت خلالها الإمبراطورية الرومانية أزمة متعددة المظاهر انتهت بسقوط روما سنة 476 ميلادية. على اثر موجة غزو أولى قامت بها شعوب قدمت من شمال أوربا عبر فترات، واستقرت على أطراف الإمبراطورية قبيل بداية الغزو.

وإذا كان ذلك الغزو قد أدى إلى نهاية وجود الإمبراطوربة الرومانية، فقد أدى من جهة ثانية إلى الإسراع بوتيرة تلك الأحداث والتطورات. إذ استطاعت تلك الشعوب، المعروفة بالشعوب الجرمانية، أن تسيطر على أقاليم غرب أوربا التي كانت ولايات تابعة للإمبراطورية. وأسست بها كيانات

سياسية. فكان ذلك إيذانا ببداية مسلسل التجزئة السياسية وتدهور المؤسسات العمومية. وقد استفحلت حلقات ذلك المسلسل خلال السنوات والقرون التي تلت عمليات الغزو، رغم بعض المحاولات التي رامت العودة بأوربا إلى عهود الوحدة. وتمت تلك المحاولات في نطاق محدود وآلت إلى الفشل. وكان الفشل كذلك مصير محاولات الوحدة على مستوى الكيان الواحد. ولذلك كان يجب الانتظار حتى أواسط القرن الخامس عشر لتبدأ محاولات الوحدة السياسية، ولتشرع المؤسسات في التبلور في اطارالدول المركزية الناشئة.

وواكبت مسلسل التجزئة السياسية، سلسلة حروب شبه متواصلة داخل أوربا وخارجها (كانت الممالك الأوربية طرفا فيها) استغرقت العصر الوسيط برمته. حدثت أولاها بين الممالك الجرمانية التي تأسست غداة الغزو. وتلتها حروب خاضها أبرز حكام هاته الممالك، كالحروب التي خاضها شارلمان الملك- الإمبراطور في جرمانيا وايطاليا واسبانيا. ثم الحروب التي جرت فصولها بمناسبة الموجة الثانية من موجات الغزو التي قام بها هذه المرة الأسكندنافيون والهنغاريون، والحروب بين المسيحيين والمسلمين، وأبرزها الحروب الصليبية في المشرق، وحرب الاسترداد في الأندلس. وانتهت سلسلة حروب العصر الوسيط بحرب المائة سنة بين فرنسا وانجلترا. وقد انضمت لهذا الطرف أو ذاك ممالك أخرى.

ومن المفيد التذكير في هذا المقام، بأن العصرالوسيط في أوربا هو عصر الفروسية والفرسان. فقد شكل الفرسان الشريحة السفلى في الأرستقراطية. وكانوا موزعين على شكل فرق(مليشيات). تعمل كل واحدة منها تحت إمرة أحد أفراد الشريحة العليا في الأرستقراطية. وتربط بين الطرفين روابط خاصة تعرف بالروابط الفيودو- فصلية les liens féodo-vassaliques. وقد مثلت هذه الروابط كنه ظاهرة الفيودالية.

وبما أن الحرب كانت اهتمام الفرسان الأول والأخير، فقد كانت الوقائع بين أفراد الأرستقراطيات المحلية أو الجهوية أمرا مألوفا. وبلغت تلك الوقائع ذروتها سنة 1337 حين اندلعت حرب المائة سنة المشارإليها آنفا. وكانت تتخلل سلسلة الحروب والوقائع، أو تسبقها أو تتلوها، حركات اجتماعية- دينية كان يقوم بها الفلاحون. وأبرزها حركات القرنين الحادي عشر والرابع عشر.

وفي جميع الأحوال، كان هؤلاء الفلاحون، الذين شكلوا السواد الأعظم في مجتمع أوربا العصر الوسيط، هم حصاد تلك الحركات والحروب. كما كانوا في نفس الوقت هم الحطب المغذي للحروب بما يقدمونه من خدمات وضرائب ومغارم ومكوس لفائدة الأرستقراطية العقارية التي سخر أفرادها كل الوسائل القانونية والعسكرية للاستفادة من فائض إنتاج عمل الفلاحين، الذين كان الواحد منهم ملزما بقضاء أكثر ساعات النهار في وضعية انحناء نحو الأرض التي غدت خلال العصر الوسيط مصدر الإنتاج الرئيسي، بل مصدر حياة ووجود مجتمع بأكمله.

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن عملية إعادة تشكيل الخارطة السياسية في أوربا بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية، واكبتها عملية إعادة تشكيل مماثلة "للخارطة الاقتصادية" التي لم تعد مشكلة من أنشطة واضحة المعالم: نشاط فلاجي في الأرياف ومبادلات تجارية وأنشطة حرفية وخدماتية في الحواضر. بل اختزلت كثيرا، حتى أنها لم تعد تشمل سوى النشاط الزراعي. في حين اختفت المبادلات التجارية وتراجعت كثيرا الأنشطة الحرفية ومختلف الخدمات، بما فيها الأنشطة الفكرية التي اشتهرت بها مدن الإمبراطورية الرومانية. ولم تعرف هذه الأنشطة الانتعاش إلا بعد مطلع القرن الحادي عشر، حين أفضت النهضة الزراعية التي شهدتها الأرياف إلى حدوث تحولات هائلة شملت جميع مناحي الحياة.

بدأت مقدمات تلك النهضة الزراعية حوالي سنة 950. وبلغت أوجها خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر. ثم أخذت تسجل تراجعا ارتسمت معالمه الأولى حوالي 1316-1317. وأصبحت واضحة منذ حوالي 1320 ايذانا بحدوث انقلاب في الظرفية، سرعان ما تحول إلى أزمة اقتصادية وديموغرافية واجتماعية وسياسية وعسكرية وفكرية استغرقت القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

وانطلاقا مما تقدم، نخلص إلى القول بأن مجمل أحداث وظواهر وتطورات العصر الوسيط، بما فيها ظاهرة الفيودالية، التي سنتناول جوانبها بتفصيل، حدثت في الأرياف التي مثلت إطارها الرئيسي، على الأقل حتى مطلع القرن الحادي عشر. حيث ستشرع المدن القديمة والمدن الناشئة في الانضمام إلى الأرياف كفضاء لأحداث وتطورات ما بعد سنة 1000.

ولذلك نؤكد منذ البدء بأن تاريخ العصر الوسيط في أوربا هو عموما تاريخ أرياف.

فمنذ القرن الثالث للميلاد شهدت الإمبراطورية الرومانية مشاكل متعددة المظاهر. ازدادت تفاقما حتى سنة 476 تاريخ سقوط روما. وكان من بين مظاهر تلك المشاكل تدهور المدن.

وتواصل هذا التدهور خلال القرون اللاحقة حتى أن العديد منها اختفى تماما. وإن المدن القليلة التي استمرت في الوجود، تقلصت مساحتها وتراجع عدد سكانها.

وبالتالي، أضحت الأرياف هي إطار جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية حتى مطلع القرن الحادي عشر، حيث شهدت حركة التمدين بداية انتعاش سيتواصل خلال القرون الموالية كما سنرى ذلك في المبحث الموالي. فشرعت المدن بموازاة تلك الحركة في استعادة جانب من وظائفها وجانب من الهيمنة التي كانت تمارسها على الأرياف قبل القرن الثالث.

ويجب التنبيه، بأن عملية الاستعادة تلك كانت محدودة نسبيا، حيث إن المبادلات التجارية التي تعتبر من أبرز الوظائف التي تحتضنها المدن ظلت مرتبطة بما كانت تقدمه الأرياف من منتجات زراعية، ستشهد تراجعا منذ سنتي 1316-1317. وسيتأكد هذا التراجع بعد سنة 1320 على امتداد قرنين من الزمان.

كما أن التشكيلة الاجتماعية التي تمنح المدن هوية مجتمعية تتطابق وتسميتها كمدن لم تتبلور بصورة واضحة إلا بعد مطلع القرن الرابع عشر، لأن البورجوازية، التي كان يفترض أن تكون الطبقة السائدة في تلك المدن، كما سيحدث بعد مطلع القرن السادس عشر، ظلت هجينة بعد عودة حركة التمدين إلى الانتعاش.

مما لا شك فيه أن الفقرات السابقة تسلط بعض الضوء على خصائص العصر الوسيط. وتساعد على فهم السياق العام الذي "نشأت" فيه، وتطورت فيه، الفيودالية في معناها الضيق كروابط والتزامات ذلت صلة بالفيف (le fief) أو في معناها الواسع كنظام اقتصادي واجتماعي.

ثانيا: دلالات مفهومي "الفيودالية" و"النظام الفيودالي"

تعتبر كلمة "فيودالية" تعريبا للمصطلح الفرنسي "Féodalité" الذي شرع في استعماله بفرنسا ابتداء من مطلع القرن السابع عشر؛ في وقت أخذت تستعمل فيه بباقي أقطار أوربا مصطلحات مرادفة كمصطلح "Feudalismo" الذي استعمله الايطاليون والإسبانيون ومصطلح "Feudalism" الذي استعمله الأنجليزيون ومصطلح "Feudalismus" الذي استعمله الألمانيون. ويندرج هذا التعدد والتنوع في سياق تعدد وتنوع اللغات التي نشأت في أقطار أوربا قبل هذا التاريخ، حيث أصبح سكان كل قطر يستعملون لغة خاصة بهم.

وقد تم اشتقاق جميع المصطلحات السالف ذكرها من الكلمة اللاتينية فيوداليس "Feodalis" أو من كلمة "Feodum" التي أصبحت الكلمة الأكثر تداولا في النصوص ابتداء من مطلع القرن الحادي عشر. وتعني الفيف[1] " le fief". وهو قطعة أرض كان شخص (وقد يكون أيضا مؤسسة دينية) يسمى "سنيورا" (un seigneur) يقدمها لشخص آخر. فيصبح المستفيد من قطعة الأرض تابعا للمانح، ويسمى فصلا (un vassal). يلتزم بتقديم خدمات والتزامات معينة للسنيور. وتنشأ عن عملية تقديم الفيف، وعن تلك الالتزامات روابط خاصة بين الطرفين.

وأضحت كلمة فيودوم "Feodum" تعني منذ هذا التاريخ وحتى مطلع القرن الثامن عشر الفيف والالتزامات المترتبة على التابع المستفيد منه. وبعد مطلع القرن الثامن عشر أخذ مفكرو أقطار غرب أوربا يعطون للمصطلحات الحديثة المشتقة من كلمة فيودوم مضامين ودلالات متنوعة. وتجلى هذا التنوع بشكل أكبر في فرنسا عاصمة فكر الأنوار الذي ساد في أوربا خلال القرن الثامن عشر.

فقد ظل رجال القانون والمهتمون بتاريخ المؤسسات حريصين على استعمال مصطلح "féodalité" بمعناه الضيق الأصلي، أي الفيف وما يترتب

---

[1] - ارتأينا ترجمة الكلمة الفرنسية fief بكلمة فيف (بعلامة سكون فوق الياء) لأنها أكثر دقة. في حين أن الكلمات مثل "اقطاعة"، التي تجعلها بعض المعاجم العربية مقابلة لكلمة fief غير دقيقة وذات دلالات خاصة تنطبق على المجال الإسلامي.

عن الاستفادة منه من التزامات وروابط. أما أقطاب الفكرالسياسي، أمثال هنري دي بولانفليي

(Henri de Boulainvilliers)(1658-1722) ولويس مونتسكيو (Charles Louis Montesquieu) (1689-1755)، الذين عاصروا مرحلة سيادة السلطة المركزية في كل من فرنسا وانجلترا، فاستعملوه عند الحديث عن التجزئة السياسية التي شهدتها أوربا بعد القرن التاسع، وما نشأ عنها من نظم وأساليب خاصة في تدبير السلطة، التي أضحى يمارسها أفراد الأرستقراطية. كل واحد منهم يمارسها في حدود رقعة ترابية ضيقة. في حين أعطى الفلاسفة والمنظرون، أمثال فرانسوا ماري أروية (François Marie Arouet) المعروف بـڤولتير (Voltaire) (1698-1778) للمصطلح دلالات أوسع. فاستعملوه بمعنى نسق من التطور (un processus d'évolution)، أو بمعنى نمط من أنماط الحياة (un mode de vie) كانت تتبناه مجتمعات غرب أوربا خلال العصر الوسيط. ويمكن أن يتبناه أي مجتمع في أي مجال جغرافي. فالفيودالية من وجهة نظرهم، ليست مجرد ظاهرة خاصة شهدتها مجتمعات أوريا في العصر الوسيط، بل هي نسق من أنساق التطور أو نظام حياة حدث في العصر القديم. كما حدث في العصر الوسيط. وله امتدادات في العصر الحديث.

وعلى غرار الفلاسفة والمنظرين، أعطى المفكرون الاقتصاديون، وأبرزهم الانجليزي أدم سميث (Adam Smith) (1723-1790)، لمصطلح فيودالية دلالات أوسع كذلك. فقد رأوا بأن الفيف الذي اشتق منه هو أولا وأخيرا عقار (un bien-fonds) اكتسى أهمية بالغة بالنظر إلى سيادة النشاط الزراعي في العصر الوسيط. وقد شكل تبعا لذلك مصدر ثروة بالنسبة للسيد والتابع. ومن ثم، لا يمكن الحديث عنه، وعن الالتزامات والروابط المتصلة به بمعزل عن الحياة الاقتصادية. فانكبوا على دراسة بنية ذلك العقار ومكونات تلك الثروة ومجالات صرفها وما إلى ذلك من قضايا ذات صلة بالأوضاع الاقتصادية التي شهدتها أقاليم غرب أوربا زمن سيادة الفيودالية.

وقد شكلت طروحات الفلاسفة والمنظرين والمفكرين الاقتصاديين نقطة انطلاق بالنسبة لماركس وانجلز وأتباعهما الذين ذهبوا بعيدا. فجعلوا من الفيودالية نمط إنتاج، أي نظاما سوسيو- اقتصاديا نشأ بعد نهاية النظام

العبودي. وانتهى عندما بدأت تترسخ قواعد النظام الرأسمالي. أي أن النظام الفيودالي نشأ في أوربا عندما تراجع دور العبيد كقوى منتجة ولم تعد العلاقات الاجتماعية قائمة على العبودية. وبدأ في الانحلال عندما هيمنت المبادلات التجارية على الحياة الاقتصادية. وبدأت العلاقات الاجتماعية تأخذ منحى منسجما مع تطور قوى الإنتاج. ومعنى ذلك أن فترة سيادة نمط الإنتاج الفيودالي حدث خلالها تطابق بين قوى الإنتاج التي بلغت مستوى معينا من التطور والعلاقات الاجتماعية التي حققت بدورها مستوى معينا من التطور.

وتبعا لانتشار الفكر الماركسي، فقد تبنى هذا الطرح العديد من المفكرين والباحثين في أقطار أوربا وأمريكا وآسيا وإفريقيا. وأصبحوا يفضلون استعمال أحد المفهومين المركبين: "نمط الإنتاج الفيودالي" (mode de production féodal) أو"النظام الفيودالي" (système féodal) بدل مفهوم الفيودالية. لأن لهما دلالة شاملة تنطبق على جميع بنيات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. ويمكن استعمالهما عند البحث في بنيات مجتمعات أخرى غير المجتمعات الأوربية. فيمكن حينئذ الحديث عن نمط إنتاج فيودالي في اليابان[2]، أو في الصين، أو في أحد أقطار إفريقيا[3].

وانطلاقا مما تقدم، يتضح بأن المضامين والدلالات التي أعطاها مفكرو أوربا لمصطلح فيودالية، وللمصطلحات المرادفة له، مضامين ودلالات مختلفة. وقد تحول الاختلاف إلى تباين حينما لجأ ثلة من المفكرين إلى استعمال مصطلحات مركبة هي نمط الإنتاج الفيودالي (le mode de production féodal)، أو النظام الفيودالي (le système féodal). بحيث

---

[2] - يمكن العودة بهذا الخصوص إلى دراسة أصبحت اليوم كلاسيكية للباحث كوهاشيرو تكاهاشي(Kohachiro Takahachi) تحت عنوان:

La place de la Révolution de Meiji dans l'histoire agraire du Japon , in Du féodalisme au capitalisme problèmes de la transition, traduction française, Paris Maspero,1977,Tome II.

و للاطلاع على أحدث ما كتب حول الفيودالية في اليابان والصين وآسيا عموما، نحيل القارئ على القسم الثاني من كتاب أنجزه مجموعة مؤلفين تحت إشراف جون- بيار بولي(Jean-Pierre Poly) واريك بورنازيل(Eric Bournazel) بعنوان:

Les féodalités, Paris, P.U.F.,1998.

[3] - انظر في هذا الشأن مداخلات الندوة التي نظمها مركز الدراسات والأبحاث الماركسية بباريس يوم 27 أبريل 1968. وقد صدرت سنة 1974 ضمن منشورات سوي (Seuil) تحت عنوان:
Sur le féodalisme.

لم يعد ممكنا إحداث تقارب بين وجهات النظر. لأن المصطلحات ارتقت إلى مستوى المفاهيم، نظرا لصبغتها الإجرائية والوظيفية، ونظرا لما يعكسه استعمالها من مواقف ورؤى ومناهج في البحث. ولازال هذا التباين حتى اليوم أحد سمات الإنتاج الإسطريوغرافي المتصل بالموضوع.

وإجمالا، يمكن التمييز في عموم الباحثين والمفكرين بين فئتين: فئة تتبنى وتستعمل مفهوم الفيودالية (أو أحد المفاهيم المرادفة له حسب لغة المفكر أو الباحث). وتلخص مضمونه في كونه الفيف والالتزامات المرتبطة به والعلاقات القائمة بين الذي يقدمه والذي يستفيد منه. وفئة تتبنى وتستعمل مفهوم نمط الإنتاج الفيودالي، أو النظام الفيودالي، بمعنى نسق من التطور شهده مجتمع غرب أوربا خلال مرحلة معينة من تاريخه تطابقت فيها قوى إنتاج، وصلت مستوى معينا من التطور، مع علاقات اجتماعية منسجمة معها.

ورغم المناظرات والملتقيات التي سعت بعض الجهات التي نظمتها إلى تقريب وجهات نظر الفئتين[4]، فإن التباين أصبح قدرا محتوما. بل إن هذا التباين أخذ في فرنسا طابع الجدل الحاد الذي أفضى منذ مطلع القرن العشرين إلى ظهور وشيوع استعمال مفهوم جديد في أوساط المفكرين والباحثين المشبعين بفكر ماركس وانجلز وهو مفهوم "فيوداليسم" (Féodalisme) المرادف لمفهومي نمط الإنتاج الفيودالي والنظام الفيودالي. وقد تبنت هذا المفهوم الأوساط العلمية. ودخل قاموس اللغة الفرنسية، الذي يتميز بكونه القاموس الأوربي الوحيد الذي يتضمن مفهومين هما: "Féodalité" و"Féodalisme".

والحقيقة أن هذه الإضافة لم تعمل على إثراء رصيد لغة الباحثين الفرنسيين، بقدر ما جعلت الهوة الفاصلة بين الذين يستعملون هذا المفهوم أو

---

[4]- من بين هذه الملتقيات على سبيل المثال، الندوة الدولية التي نظمها المركز الوطني للبحث العلمي (le Centre National de la Recherche Scientifique) برحاب المدرسة الفرنسية بروما (l'Ecole Française de Rome) أيام 10-13 أكتوبر سنة 1978. وصدرت أعمالها بباريس سنة 1980 ضمن منشورات المركز المذكور تحت عنوان:

Structures féodales et féodalisme dans l'Occident méditerranéen Xe-XIIIe Siècles.

ذاك أكثر عمقا. ويخطأ البعض حين يعتبرون هذه الازدواجية مجرد اختلاف في اللغة أو المفاهيم المستعملة. بل على العكس من ذلك تماما، تعكس، في اعتقادنا، اختلافا في الرؤى والمناهج المتبعة كما سيتبين ذلك من خلال العناصر التي سيتم تناولها في هذا البحث.

ثالثا: مصادر دراسة الفيودالية والنظام الفيودالي

تفاديا لأي فهم خاطئ قد يوحي به هذا العنوان، نوضح بأن دراسة الفيودالية والنظام الفيودالي لا تتم انطلاقا من مصادر جد خاصة. بل على العكس من ذلك تستوجب الإحاطة بمختلف جوانبهما العودة إلى قاعدة معلومات ومعطيات متنوعة لاستقاء المادة التاريخية. تتمثل هذه القاعدة في المصادرالأركيولوجية والمصادر الخطية.

1) المصادر الأركيولوجية

يفرض هذا النوع من المصادر حضوره لاعتبار أساسي هو أن الفيودالية هي في كنهها ظاهرة حربية. إذ أن الوقائع العسكرية تصدرت أحداث الحقبة التي سادت فيها. وبما أن عملية خوض الحروب أصبحت تشغل بال أفراد الأرستقراطية منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية، ثم حدثت تحولات بعد مطلع القرن الحادي عشر جعلت الحروب تصبح من اهتماماتهم الرئيسية، فقد اقتضى الأمر بعد هذا التاريخ إقامة تحصينات، أبرزها القصور (les châteaux) والقلاع (les donjons) والقصور المشيدة على تلال طبيعية أو اصطناعية (les mottes castrales). وقد أضحت هذه المنشآت من أبرزمعالم المشهد ألمآثري (le paysage monumental) في قرى أوربا. وغدت مراكز للقيادة وممارسة السلطة من قبل أفراد الأرستقراطية. ومن ثم، فإن البحث في ظاهرة الفيودالية وما يتصل بها من مؤسسات اقتضى منذ عقود مضت القيام بعمليات مسح جوي وتنقيب ميداني لتحديد مواقع تلك المنشآت والكشف عن بقايا ما اندرس منها. وقد أفضت مختلف العمليات التي بوشرت في مختلف أنحاء أوربا، وفي فرنسا بوجه خاص، باعتبارها "مهد الفيودالية" كما يقال، إلى نتائج بالغة القيمة عززت رصيد قاعدة المعلومات

والمعطيات التي كانت حتى بدايات القرن الماضي تستقى من النصوص في المقام الأول، الأمر الذي مكن من إعادة رسم خارطة الانتشار الجغرافي للفيودالية ، ومن إعادة تحديد المجال الترابي الذي كانت تمارس فيه سلطة أفراد الأرستقراطية خلال فترة سيادة الفيودالية.

وقد تمت صياغة أهم نتائج عمليات الاستشعار الجوي (la détection aérienne) والتنقيب الميداني في تقارير وعروض ودراسات أهمها على الإطلاق عروض وتقارير الملتقيات الدورية التي دأب على تنظيمها، منذ سنة 1962، مركز الأبحاث الأركيولوجية القروسطوية (le Centre de Recherches Archéolo- giques médiévales) التابع لجامعة (Caen). وتم نشر سلسلة منها تتألف (حتى حدود شهر يوليوز 2016) من 27 مؤلفا تحت عنوان: Château Gaillard

وتأتي بعد هذه السلسلة أبحاث ودراسات لا تقل أهمية نورد عناوينها كما يلي:

1- AFFOLTER Eric ; PEGEOT Pierre ; VOISIN Jean-Claude, L'habitat médiéval fortifié dans le nord de la Franche-Comté: Vestiges de fortifications de terre et de maisons fortes, Montbéli- ard, Afram, 1986.

2- CHATEAU André, Châteaux forts et féodalité en Ile-de Fra-nce du XIe au XIIIe siècle, Paris, Editions Créer, 1983.

3- COLLECTIF, Des châteaux et des sources.Archéologie et his- toire dans la Normandie médiévale, Rouen, publications des Universités de Rouen et du Havre, 2008.

4- DEBORD André, Aristocratie et pouvoir, le rôle du château dans la France médiévale, Paris, Editions A. et J. Picard, 2000.

5- DURAND Philippe, Le château fort, Paris, Editions Jean-Paul Gisserot ,1999.

6- FIXOT Michel, Les fortifications de terre et les origines féo- dales dans le Cinglais, Caen, Centre de Recherches Archéolo- giques médiévales, 1968.

7- GONDOIN Stéphane-Wiliam, Leschâteaux-forts, Paris, Che-minements, 2005.

8- JALMIN Daniel, Archéologie aérienne en Ile-de France, Paris, Editions Technipp,1970.

9- LEFRANC Guy,Vestiges de mottes féodales en Flandre inté- rieure, Atlas archéologique No 1, Lille, Editions l'APAR ,1976.

2) المصادر الخطية

تمثل المادة التاريخية التي تتضمنها المصادر الخطية الجانب الأكبر من قاعدة المعلومات والمعطيات الضرورية لدراسة الفيودالية، وما يتصل بها من مؤسسات، فضلا عن السياق التاريخي الذي نشأت وتطورت فيه. ويتألف هذا النوع من المصادر من مصنفات ووثائق متنوعة ومتفاوتة القيمة. يمكن أن نذكر من بينها كتب الإخباريات (les Chroniques) وكتب الحوليات (les Annales) والكتب التي تروي سير القديسين والقديسات، وتتحدث عن كراماتهم (les récits hagiogra- phiques ونصوص الظهائر والمراسيم والقرارات الصادرة عن الملوك (les Diplômes et les Edits royaux) والمتن الذي تكونه نصوص القوانين الجرمانية (les Lois Barbares) وثائق العقود (les Formulaires).

وعموما يمكن استعراض نماذج من أهم هذه المصنفات كما يلي:

أولا: كتب الإخباريات والحوليات

أ) الإخباريات

1- Abbon de Fleury (mort en 1040), Siège de Paris par les Normands, éd. et trad. François Guizot in Collection des mémoires relatifs à l'histoire de France depuis la formation de la monarchie française jusqu'au 13e siècle, Paris, éd. J.L.J. Brière, vol. I, 1824.

2- Flodoard de Reims (mort en 966), Chronique, éd. et trad. François Guizot in Collection des mémoires…

3- Hugues de Fleury (mort après 1122), Chronique, éd. et trad. François Guizot in Collection des mémoires…

4- Raoul Glaber (mort en 1047), Chronique, éd. et trad. François Guizot in Collection des mémoires…

5- Richer de Reims (mort en 998), Histoires, texte édité , traduit et annoté par Jean Guadet, Paris, éd. Jules Renouard, 1845, 2 vol.

ب) الحوليات

1- Anonyme, Annales de Saint- Bertin et de Metz, éd. et trad. François Guizot in Collection des mémoires relatifs à l'histoire de France depuis la formation de la monarchie jusqu'au 13e siècle, Paris, éd. J.L.J. Brière, vol. I, 1824.

2- Annales de Saint- Bertin et de Saint-Vaast suivies de frag- ments d'une chronique inédite, éd. Abbé César Auguste Dehai- isnes, Paris, éd. Jules Renouard, 1871.

3- Eginhard (mort en 840), Annales des rois Pépin, Charlemagne et Louis-le Débonnaire, éd. et trad. François Guizot in Collection des mémoires…, vol. III, 1824.

ثانيا: سير القديسين والقديسات

1- Bernard d'Angers (mort vers 1050) et continuateurs, Les miracles de Sainte-Foy de Conques (morte en 303), éd., Auguste Bouillet, Paris, A. Picard, 1897.

2- Moine anonyme, Vie de Saint-Didier évéque de Cahors (630-655), éd. René Poupardin, Paris, A. Picard, 1900.

3- Saint Odon abbé de Cluny (mort en 942), Vie de Géraud d'Aurillac (mort en 909), éd. Et trad. Géraud de Venzac, Revue de la Haute-Auvergne, t. 43, juillet-décembre 1972, pp. 220-322.

ثالثا: الظهائر والمراسيم الملكية

1- Eugène de Rozière, Recueil général des formules usitées dans l'Empire des Francs du Ve au Xe siècle, Paris, éd. Auguste Durand, 1859-1871, 3 vol.

2- Recueil des actes de Louis II le Bègue, Louis III et Carloman II rois des Francs (877-884), éd. Félix Grat, Jacques de Font-Reaulx, Georges Tessier et Robert-Henri Bautier, Paris, Impri- imerie Nationale, 1978.

3- Recueil des actes de Robert I et Raoul rois de F rance (922-936), éd. Jean Dufour, Paris, Imprimerie Nationale, 1978.

4- Recueil des actes de Lothaire et de Louis V rois de France (954-987), éd. Louis Halphen et Ferdinand Lot, Paris, Imprimerie Nationale, 1908.

5- Recueil des actes de Philippe Ier roi de France (1059-1108), éd. Maurice Prou, Paris, Klincksieck, 1908.

فصل فريد

الفيودالية بمعنى الفيف وروابط الفصالة

نعود لنتذكر مجددا بأن مفهوم الفيودالية يستعمل للدلالة على الفيف وعلى الالتزامات المتصلة به بين الذي يمنحه وبين الذي يستفيد منه، بينما يستعمل مفهوم النظام الفيودالي، وخاصة في اوساط الباحثين الذين يتبنون المادية التاريخية، للدلالة على النظام السوسيو-اقتصادي الذي كان سائدا قبل ظهور الرأسمالية. ولذلك سنكتفي في الصفحات الموالية بالحديث عن الفيودالية بالمعنى المتعارف عليه.

يجمع جل الباحثين الغربيين، عامة والفرنسيين بوجه خاص، بأن نشأة الفيودالية تعود إلى مطلع القرن الحادي عشر. ويربطون تلك النشأة بالتحولات السياسية التي بدأت تشهدها أقاليم غرب أوربا ابتداء من سنة 1000. وقد تمثلت تلك تحولات في استفحال تدهور السلطات المركزية ونهاية الدور الذي كانت تقوم به المؤسسات العمومية في تدبير شأن القمطيات، مما أدى إلى حدوث فراغ سياسي وانعدام للأمن والاستقرار. فوجد أفراد الطبقة الأرستقراطية أنفسهم مضطرين إلى إيجاد صيغ جديدة للتآزر فيما بينهم. فظهرت من جراء ذلك الفيودالية – أي الروابط المتمحورة حول الفيف – كصيغة من صيغ التآزر المنشود. وقد شارك في تفعيلها جميع أفراد الأرستقراطية. بحيث أن كبار الملاكين العقاريين كانوا يقدمون قطع أرض لمتوسطي الملاكين، وهؤلاء كانوا يقدمون بدورهم قطع ارض للفرسان الذين شكلوا الشريحة السفلى في الأرستقراطية. وكانت هذه العملية تباشر وفق طقوس خاصة وفي مراسيم احتفالية تتم فيها تسمية مانح قطعة الأرض سنيورا والمستفيد منها فصلا. يؤدي يمين الولاء للمانح ويتعهد بأداء خدمات والتزامات ذات صبغة عسكرية في المقام الأول. كانت تقتضيها الظرفية التي "نشأت" فيها الفيودالية. وإذ اتخذت تلك الروابط منحى عموديا، فقد اتخذت أيضا شكل علاقات أفقية، لأن الفصل كان بإمكانه أن يكون تابعا لأكثر من سنيور. وتفاديا لأي انزلاقات أو مشاكل قد تترتب عن تعدد

علاقات الفصل الواحد، فقد تم إيجاد ضوابط ملزمة، هي جزء من الروابط التي كانت تنظم الروابط بين كل سنيور والفصل التابع له كما سنرى لاحقا. ولهذا الاعتبار ولغيره، اتخذت الفيودالية طابع نظام متكامل (un régime).

ومن هذا المنطلق، يحق للمرء أن يتساءل كيف وصلت الفيودالية إلى هذا المستوى الأعلى من التطور والاكتمال خلال هذه الفترة التاريخية، أي فترة ما بعد سنة 1000؟ ألم تسبقها أشكال وصيغ من الروابط هيأت لها إمكانية التطور؟ خاصة إذا علمنا بأن الفرد الأوربي، سواء كان ينتمي لعامة المجتمع أو لخاصته، لم يكن يعيش منعزلا عن الأفراد الآخرين المنتمين لفئته أو لطبقته أو لطائفته. كما لم يكن منعزلا عن الأفراد المنتمين لغير فئته. ولا يختلف اثنان في القول بأن أفراد الأرستقراطية، الذين يهمنا أمرهم في هذا المقام، كانت تربط بينهم منذ عهود قديمة روابط اقتضتها المصالح المشتركة.

ونحن إذ نطرح هذه التساؤلات، ونقدم هذه المعطيات، فللتذكير بأن عددا من المؤرخين، وخاصة منهم الفرنسيين، الذين سيأتي ذكر أسماء بعضهم لاحقا، ينكرون أن تكون الفيودالية – أي الروابط الفيودو – فصلية - امتدادا للروابط التي كانت قائمة بين أفراد الأرستقراطية قبل سنة 1000، أو شكلا متطورا لتلك الروابط. ودعواهم في ذلك، هو أن الفيف بوصفه حجر الزاوية في تلك الروابط لم يظهر، ولم يصبح محور الفيودالية، إلا ابتداءا من مطلع القرن الحادي عشر. كما أن كلمة "فيودوم" نفسها التي اشتق منها مصطلح فيودالية لم يبدأ تداولها في النصوص إلا بعد سنة 1000.

وخلافا لهذا الاعتقاد، سنحاول في الصفحات المدرجة تحت العنوان الوارد أعلاه تأكيد فكرة مفادها أن الفيودالية تضرب بجذور عميقة في تاريخ غرب أوربا تعود على الأقل إلى القرن الثالث للميلاد. وقد تطورت لتصل إلى مرحلة النضج ابتداء من مطلع القرن الحادي عشر. ونميز في مسيرة الفيودالية الطويلة التي امتدت من القرن الثالث حتى نهاية العصر الوسيط[5] بين ثلاث مراحل كبرى: أولاها مرحلة علاقات الرفاقة (le Compagnonnage) التي كان يقيمها أفراد الأرستقراطية الجرمانية مع

[5] - نعتبر تجاوزا بأن منتهى الفيودالية في معناها الضيق تطابق مع نهاية العصر الوسيط. والحقيقة أن بعض مظاهرها القانونية والاجتماعية استمرت في بعض أقاليم غرب أوربا إلى وقت متأخر. ففي فرنسا مثلا استمرت حتى سنة 1789. لذلك يعتبر بعض الباحثين الثورة الفرنسية ثورة ضد الفيودالية (une révolution anti-féodale).

مجموعة شباب. كانوا يتخذونهم رفقاء وحراسا لهم في ذات الوقت. وتمثل هذه العلاقات، في اعتقادنا، أصول الفيودالية. وثانيها مرحلة علاقات الفصالة (le vasselage) التي أصبح يقيمها أفراد الأرستقراطية في الممالك التي تأسست بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية. وكانت هذه العلاقات قائمة بينهم وبين مجموعة أتباع (محاربين في المقام الأول). قامت في بادئ الأمر على عطاء، غير الأرض، يسمى بنفسيوم (beneficium)؛ ثم أصبحت الأرض أساس هذه العلاقات منذ منتصف القرن التاسع. وقد استغرقت الفترة الزمنية الممتدة من القرن السادس حتى نهاية القرن العاشر. أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة نضج الفيودالية. وخلالها أصبحت علاقات الفصالة التي سادت خلال المرحلة السابقة قائمة على الفيف. ولذلك نسمي العلاقات التي سادت خلال المرحلة الثالثة باسم الروابط الفيودو- فصلية تميزا لها عن علاقات الفصالة.

المرحلة الأولى: علاقات الرفاقة عند الجرمان

لا يمكن البحث في جوانب تاريخ أوربا خلال العصر الوسيط دون استحضار الجرمان، باعتبارهم إحدى أبرز القوى التي أثرت بشكل فعال في مجريات أحداث هذه الحقبة التاريخية. وأثروا تبعا لذلك في نظم وحضارة الحقبة المذكورة. ويكفي أن نذكر مجددا بأنهم هم الذين أجهزوا على الإمبراطورية الرومانية سنة 476. فساهموا بذلك في إعادة تشكيل خارطة أوربا السياسية. وتجاوز فعلهم حدود البنيات السياسية ليشمل البنيات الاقتصادية والاجتماعية وعناصر السكان. ولا زالت مظاهر تأثيرهم في تاريخ وحضارة غرب أوربا سارية المفعول إلى يومنا هذا. بل تجاوز تأثيرهم، خلال العصر الوسيط، حدود القارة الأوربية ليشمل مناطق من إفريقيا بعد أن نجحت مجموعة قبلية من الجرمان، متمثلة في الو ندال، من إقامة مملكة ببعض أقاليم شمال إفريقيا.

وقد بات من المعروف اليوم بأن الشعوب الجرمانية تنحدر من أصول هندو- أوربية. كانت تقيم في المناطق المحيطة ببحر البلطيق، وبالتحديد في الأقاليم التي تتشكل منها اليوم كل من السويد والدانمارك والنرويج والأقاليم المجاورة لها. وامتد مجال تواجدها في اتجاه بحر الشمال ومصبي كل من

نهرالألب ونهرالويزر. ثم شرعت بعد سنة 900 قبل ميلاد المسيح في القيام بحركة نزوح نحو الجنوب حتى أضحت مستقرة حوالي القرن الثالث للميلاد في الأقاليم الواقعة شمال جبال الألب ونهر الدانوب وشرق نهر الراين.

يعد مصنفا كل من سايوس يوليوس قيصر(Caius Julius Caesar(المتوفى سنة 44 ق.م.) وبوبليوس كورنيليوس تاسيتوس (Publius Cornelius Tacitus) (المتوفى سنة 120 م.) أهم المصادر الخطية التي يعتمدها الباحثون في استقاء معلومات عن نمط حياة وتنظيمات الشعوب الجرمانية. فقد كان الأول قائدا عسكريا، امتهن الحرب ومارس السلطة واستكمل مشوار حياته المهنية كمدون للأحداث. قام بسلسلة حروب بين سنتي 58 ق.م. و51 ق.م. لإخضاع غاليا (Gallia)[6] أو غالة (la Gaule). فوجد نفسه وجها لوجه أمام الجرمان الذين كانوا يشنون غارات على غالة بين الفينة والأخرى. فخاض ضدهم عدة وقائع اضطر في إحداها إلى عبور نهرالراين لاستئصال شأفتهم في مواطنهم. وقد دون مذكراته عن تلك الحروب في مؤلف[7] نشره سنة 51 ق.م. يتضمن مادة طيبة عن السلتيين (les Celtes) أو الغاليين، سكان غالة. كما يتضمن معلومات قيمة – وإن كانت ضئيلة – عن تنظيمات الجرمان العسكرية. بينما كان الثاني مؤرخا محترفا تجول في بعض مواطن القبائل الجرمانية. ودون هو الآخر مشاهداته في مؤلف نشره سنة 98 م.[8] يحفل بمعلومات غزيرة حولها تعد تكملة لما ورد في مذكرات يوليوس قيصر.

يتضح من المؤلفين، أن الشعوب الجرمانية كانت تتألف من عدة قبائل. يمكن التميز فيها بين ثلاث مجموعات كبرى تبعا لمجال استقرارها وهي:

---

[6] - كانت غالة تتكون قبيل سنة 58 ق.م من مجموع الأقاليم التي تتشكل منها فرنسا اليوم بالإضافة إلى الأقاليم التي تعرف حاليا ببلجيكا وأجزاء من شمال ايطاليا وبعض أقاليم ألمانيا. وكل هذه الأقاليم كانت خارج دائرة السيطرة الرومانية باستثناء أقاليم الجنوب التي كانت خاضعة للرومان منذ سنة 121 ق. م.

[7] - يعرف هذا المؤلف في ألأوساط الفرنسية بإسمين:

Commentaires sur la Guerre de la Gaule ou La Guerre des Gaules وقد اعتمدنا في هذا البحث على نسخة منه نقلها إلى الفرنسية وأعدها للنشر Charles Louandre. وصدرت بباريس سنة 1868 عن منشورات. Charpentier (تضم هذه النسخة النصان اللاتيني والفرنسي).

[8] - يتعلق الأمر بكتاب Germaniae الذي اعتمدنا على نسخة منه حققها ونشرها Jacques Perret تحت عنوان: La Germanie؛ وصدرت سنة 1967 عن منشورات Les Belles Lettres بباريس. وتتضمن هذه النسخة النص اللاتيني وترجمته الفرنسية.

الجرمان الغربيون، ويتألفون من قبائل الألمان والسويق والماركومان والفرنجة. والجرمان الشرقيون، ويتألفون من قبائل الو ندال والقوط والبورغنديين واللا نڤوبارديين. وأخيرا الجرمان الشماليون، ويتألفون من جرمان جبال الألب وجرمان أقاليم بحر الشمال وجرمان العالم الاسكندناڤي.

كانت كل قبيلة، من مجموع القبائل، تتكون بدورها من مجموعة عشائر تمثل فيها العائلة (بالمعنى الواسع للكلمة) الخلية الأساسية. وكانت تعيش على الزراعة وتربية المواشي والقنص والصيد والحرب التي كانت من أبرز اهتمامات أفرادها من الذكور[9]. فقد كان محاربو بعض القبائل يشنون غارات على بعض المراكز الواقعة على الحدود مع الإمبراطورية الرومانية. وأحيانا كان مجموعة محاربين من إحدى القبائل يشنون غارات على قبيلة أخرى. فتقع بين أيديهم غنائم، وعدد من الأسرى يبيعونهم كعبيد في الأسواق الرومانية الواقعة بمحاذاة نهري الراين والدانوب. ويحصلون على نقود يصرفونها في شراء سلع ترفيهية ومواد استهلاكية من تلك الأسواق.

وكان من الطبيعي أن تتزايد حاجياتهم باستمرار. فترتبت عن ذلك زيادة في غارات القبائل على بعضها البعض وارتفاع في حدة الضغط الذي كانت تمارسه بعض تلك القبائل على أطراف الإمبراطورية الرومانية. فدفع هذا الضغط الأباطرة وكبار الموظفين الرومان إلى اللجوء إلى سياسة تقديم الهدايا العينية والنقدية لرؤساء تلك القبائل وأعيانها وكبار محاربيها[10] بهدف استقطابهم، أوصرفهم عن شن غارات على الأقاليم الحدودية. وبذلك أخذت تتراكم في حوزة هؤلاء الرؤساء والأعيان وكبار المحاربين ثروات عينية ونقدية أضافوها إلى ما كانوا يحصلون عليه من هدايا وأعطيات من لدن اسر القبائل التي كانوا ينتمون إليها، بحكم مكانتهم السياسية والاجتماعية أو العسكرية. فقد كان بعضهم رؤساء قبائل، والبعض الآخر أعضاء في مجالس القدماء (أوالشيوخ)(les conseils des anciens) أو محاربون كبار. فأصبحوا، تبعا لذلك، متميزين عن باقي أفراد القبائل التي ينتمون إليها. وشكلوا طبقة أرستقراطية وراثية. كما كونوا مجلسا دائما (un conseil permanent) أصبح يمارس السلطة في القبيلة. واستطاع بعض أعضاء هذا

---

[9] - Jules César, Guerre des Gaules,Op. Cit. Livre IV,pp. 143-144.

[10] - Tacite , La Germanie , Ibid. , p. 73.

المجلس الارتقاء إلى مصاف الملوك. نعرف من بينهم اليوم أسماء أولائك الذين قادوا الجرمان إلى اقتحام أقاليم غرب أوربا وشمال إفريقيا أمثال شلدريك الأول (Childéric) ملك الفرنجة وألريك (Alaric) ملك القوط الغربيين وجنسريك (Genséric) ملك الو ندال.

وكان من تبعات تنامي ثروة أفراد الطبقة الأرستقراطية، وتميزهم عن سائر الأفراد، أن لجأ عدد منهم الى استقطاب مجموعات من الشباب أصبحوا يشكلون حاشياتهم. فكانوا يحضرون مجالسهم واجتماعاتهم. واتخذوهم في ذات الوقت حرسا خاصا لهم. يسهرون على حمايتهم وحماية ممتلكاتهم ومرافقتهم في تنقلاتهم. وقد كان كل ارستقراطي يحرص على انتقاء الشباب المكونين لحاشيته وحرسه. فيشترط أن تكون سمعة الواحد منهم طيبة. وأن يكون على دراية بفنون الحرب والقتال.

وقد تحدث تاسيتوس عن هذه المجموعات من الشباب باسم "الرفقاء" (les compagnons) قائلا في نص تقتضي الضرورة إثباته رغم طوله:"(...) إن إحدى سمات النبالة هي أن يحضى بعض الأفراد برضى بعض الرؤساء. وهي رغبة بعض الأفراد من الشباب أيضا. إذ يسعون إلى الانضمام إلى بعض الأقوياء. وقد كان يتم التعبيرعن هذه الرغبة منذ قديم. وإن الفرد لا يخجل حين يجد نفسه من بين الرفقاء(...) بل إن الرفقاء يتنافسون ليكون الواحد منهم أكثر قربا من الرئيس. كما يتنافس الرؤساء ليكون للواحد منهم أكبر عدد من الرفقاء. إنه المجد، إنها القوة أن يكون الواحد محاطا دائما بمجموعة كبيرة من أفراد شباب يمثلون الصفوة. فهم زينة أوقات السلم وحرس أوقات الحرب(...) إن الحرص عليهم شديد، ومن أجله تقدم لهم الأعطيات. وغالبا ما يكفي اسمهم لتحديد نتيجة الحروب..."[11]. ويقول في موضع آخر "(...)إن الرؤساء يحاربون من أجل النصر، أما الرفقاء فيحاربون من أجل رئيسهم".[12] وينتصرون له ظالما أو مظلوما.

ومما لا شك فيه، أن النصوص التي يتضمنها مصنف تاسيتوس تأكد المنحى الحربي "العسكري" الذي أخذته علاقات الرفاقة بين الشباب المحاربين والملوك وأعيان ورؤساء القبائل. وينسجم هذا التطور، فيما يبدو،

---

[11] - Ibid., p. 78.
[12] - Ibid., p. 79.

مع طبائع القبائل الجرمانية المعروفة بميلها إلى الحرب والقتال منذ أزمنة غابرة كما يوضح ذلك يوليوس قيصر في مذكراته[13]. والراجح أن هذه الطبائع استمرت كذلك زمن تاسيتوس؛ الذي يذكر بأن الواحد من أفراد تلك القبائل لم يكن يباشر أمرا خاصا أو عاما إلا وهو يحمل سلاحه[14]. ومهما يكن من أمر، فإن تاسيتوس الذي خص مسألة الرفاقة بحديث مسهب في مصنفه لا يفصح عما إذا كانت تقدم للرفقاء الشباب قطع أرض أم لا؟ والأكيد أن كل أرستقراطي كان يسهر على إيواء أفراد المجموعة التابعة له. ويقوم بتلبية حاجياتهم من ملبس ومأكل ومشرب. ويقدم لكل واحد منهم فرسا وقطع السلاح التي تتطلبها مهامه كمحارب بالاضافة إلى بعض الهدايا والتحف أو أعداد من العبيد الذين يتم الحصول عليهم بعد كل غارة محلية على إحدى القبائل أوغارة على أحد المواقع الرومانية. ومن هذا المنطلق، نعتقد أنهم لم يكونوا يستلمون قطعا أرضية. لأنهم لم يكونوا في حاجة إلى مصدر عيش[15]، ولأن مهامهم كانت تقتضي بأن يظلوا بالقرب من سيدهم.

ويبدو أن هذه الروابط، التي تعود إلى ما قبل القرن الثالث، استمرت في الوجود والتطور خلال القرنين الرابع والخامس، رغم أنه من الصعب تتبع مسارها خلال هذه الفترة نظرا للغموض والاضطراب الذان ميزاها. فقد تردت الأوضاع في الإمبراطورية الرومانية بسبب الفوضى السياسية والعسكرية والمصاعب الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية. وزادت من تفاقم تلك الأوضاع عمليات الغزو الجماعي الذي قامت به القبائل الجرمانية. ومن المعطيات الدالة على استمرارها وتطورها هو أن بعض الكلمات التي تؤلف اليوم ما يسمى بقاموس الفصالة، مثل كلمة ڤاسو (vasso) وكلمة ڤاسوس (vassus)، كانت مستعملة في اللغة اللاتينية المتداولة من قبل العامة قبل القرن السادس. وستدخل ضمن لغة المتن الذي تتألف منه القوانين "الباربارية" (les lois barbares) التي أصبحت تنظم المعاملات في

---

[13] - أنظر الكتاب الرابع من مؤلف يوليوس قيصر La Guerre des Gaules

[14] - Tacite, La Germanie, Op.Cit., p.78.

[15]- هذا ما يفهم من حديث مارك بلوك(Marc Bloch) حين يذكر في معرض حديثه عن الروابط خلال هذه الأزمنة بأنه كانت تفوح منها رائحة "خبز الدار"(le pain de ménage)، أنظر في هذا الصدد كتابه:

La Société Féodale, Paris, Albin Michel, 1968, pp.233-249 et p.259.

الممالك الجرمانية بعد القرن السادس، وخاصة المجموعة المعروفة بالقانون السالي[16](la loi) Salique)، والمجموعة المعروفة بالقانون الضفي (la loi Ripuaire)[17]. ففي هذه القوانين أصبحت كل من كلمة ڤاسو وكلمة ڤاسوس تطلقان على العبيد وكذلك على مجموع الأفراد المرتبطين عن طريق الولاء بأفراد آخرين[18]، أي أتباع. ويتضح من خلال القوانين المذكورة، بأن هؤلاء الأتباع كانوا أفرادا متواضعين من الناحية الاجتماعية، ولكنهم كانوا، خلافا للعبيد، أحرارا من حيث الوضع القانوني. بدليل أن القانونان السالي والضفي يوضحان بأنهم كانوا يحضرون الاجتماعات العمومية (les) plaids). ومن المعلوم أن حضور الاجتماعات، في الممالك الجرمانية التي نشأت بأقاليم غرب أوربا، كان مقتصرا على الأفراد الأحرار، كيفما كان موقعهم في علاقة التبعية.

تسمح المعطيات التي أوردناها، بتأكيد وجود روابط تبعية قبل القرن الثالث للميلاد. نشأت في أطراف أقاليم غرب أوربا. ثم انتقلت في مرحلة لاحقة، أي بعد سنة 476 إلى قلبها. فهل معنى ذلك أن الفيودالية ذات أصول جرمانية؟ هذا ما نميل إليه رغم أن قلة من الباحثين هم وحدهم الذين أثاروا هذه المسألة. ومن بينهم الفرنسي فرنسوا ڭيزو (Francois Guizot) الذي يؤكد في كتاب صدر له سنة 1830 بأنه ليس من المعقول أن تصل الفيودالية إلى مرحلة الاكتمال دون أن تكون لها مقدمات[19]. وإذ تفادى جعل تلك

---

[16] - يمثل القانون السالي مجموعة الأعراف التي كانت تحتكم إليها مجموعة من قبائل الفرنجة. وقد تم تدوينها بين سنتي 507 و511 على عهد كلوڤيس (Clovis) أول ملوك الفرنجة في غاليا أو(غالة)، فأخذت شكل مدونة قوانين مؤلفة من 65 بندا على شكل فقرات متفاوتة الطول. ثم خضعت لعمليات تكملة وتنقيح عدة مرات بين سنتي 511 و533 وبين سنتي 567 و593 ثم بين سنتي 763 و764. وتم تصحيحها أخيرا سنة 798. وصدرت بعد تحقيق نصها في عدة طبعات من بينها طبعة 1828 التي تضم مجموعة القوانين السالية ومجموعة القوانين الضفية باللغتين اللاتينية والفرنسية في كتاب واحد تحت عنوان: Lois des Francs (contenant la loi Salique et la loi Ripuaire), texte traduit et annoté par Jean François-Aimé Peyré, Paris, Imprimerie de Firmin Didot, 1828.

[17] - نسبة إلى مجموعة قبائل من الفرنجة كانت مستقرة قبيل عمليات الغزو بمناطق محاذية لنهر الراين. فسموا بالفرنجة الضفيين (les Francs Ripuaires).

[18] - أنظر الفقرة 35، البند6 من القانون السالي ضمن الكتاب المشار إليه في الهامش السابق.

[19] - Francois Guizot , Histoire de la civilisation en France depuis la chute de l'Empire romain,(3 éme édition), Paris, Victor Masson, 1851, Tome III, p.227.

المقدمات ذات أصول جرمانية أو رومانية، فقد دعا إلى رصدها من خلال البحث في ثلاثة عناصر ; أولها طبيعة الملكية الترابية، وثانيها انصهار السيادة مع ملكية الأرض، وثالثها منظومة المؤسسات التشريعية والقانونية والعسكرية[20]. أما الأنجليزي فرنسيس بالغريب (Francis Palgrave)، فقد كان أكثر وضوحا حين ذهب إلى التأكيد، بأن بعض عناصر الفيودالية ذات أصول جرمانية حملها الجرمان معهم من أدغال جرمانيا. ومن بين تلك العناصر الولاء (l'hommage) الذي كان يتم التعبيرعنه عن طريق الفعل، أو يتم التعبير عنه جسديا بانحناء شخص أمام شخص آخر ووقوفه على الركبتين. وكان يتم التعبير عنه أيضا قولا، وذلك بترديد الشخص المنحني لعبارة "أريد أن أصبح رجلك"[21]. أما قطب المدرسة التاريخية الفرنسية المعاصرة مارك بلوك، فقد نعت مسألة الأصول بكونها "معضلة" يصعب الحسم فيها. واكتفى في موضوعها ببضعة أسطر. أبان فيها عن ميله إلى اعتبار أصول الفيودالية جرمانية- رومانية في ذات الوقت. امتزجت مع مرور الزمن[22]. وعلى غراره، ذهب روبير بوتريش (Robert Boutruche) إلى القول بثنائية الأصول. حيت أكد بأن "الفصالة"[23] نشأت من جراء قيام أفراد الأرستقراطية في مختلف الممالك الجرمانية الناشئة بإحياء علاقات الرفاقة (الجرمانية)، وعلاقات الإذعان والتضرع (la recommandation) التي كانت منتشرة في ربوع الإمبراطورية الرومانية خلال المرحلة المتأخرة من عمرها[24].

وتعقيبا على ما ذهب إليه بوتريش، نوضح بأن علاقات الإذعان والتضرع قامت بين بعض الأفراد الأثرياء من الأرستقراطية الرومانية وكبار الموظفين. وأخذت طابع الزبونية وتبادل المصالح. بينما كان أفراد آخرين من متوسطي الحال يضعون أنفسهم رهن إشارة أولائك الأثرياء وكبار الموظفين لخدمتهم والانخراط في زمرتهم. وحذا عدد من الفقراء حذوهم نظير

---

20 - Ibid. pp.230-231.

21 - Francis Palgrave, History of the Anglo – Saxons, London, William Tegg , 1869, p.211.

22 - Marc Bloch, La Société féodale, Op.Cit. ,pp. 213-214.-

23- أي العلاقات التي سادت خلال ما سميناه بالمرحلة الثانية من مسيرة الفيودالية.

24 - Robert Boutruche , Seigneurie et Féodalité, Paris, Aubier, 1975, Tome I ,p.166.

الحصول من الأثرياء على ما يسد رمقهم. ولكن تلك العلاقات لم تأخذ في كل الأحوال ذلك المنحى الحربي الذي أخذته علاقات الرفاقة، لأن الإمبراطورية الرومانية، حتى تاريخ سقوطها، ظلت "دولة مؤسسات". كانت فيها أمور حفظ الأمن الداخلي وخوض الحروب موكولة لمؤسسات وأجهزة رسمية، أبرزها الجيش النظامي. وبالتالي، لم يكن أفراد الأرستقراطية الرومانية في حاجة إلى تكوين "مليشيات عسكرية" مسخرة لحمايتهم. ولكن، لا بأس من التنبيه في هذا المقام بأن العادة جرت في جميع ولايات الإمبراطورية، بأن يحيط كل واحد من أفراد الأرستقراطية نفسه بحاشية من الأتباع والأصدقاء و"الزبائن"، ومن ضمنهم بعض أفراد الحرس الخاص. ولا شك، أن هذا الإجراء أخذ في الاستشراء بموازاة تدهور الأوضاع الأمنية خلال المراحل المتأخرة من عمر الإمبراطورية.

ومهما يكن من أمر، فإن روابط التبعية لم تكن قائمة على الفيف خلال هذه المرحلة الأولى من مسيرة الفيودالية حسب الإفادات التي تقدمها النصوص المتوفرة. كما أن تلك الروابط كانت تتم في نطاق محدود نسبيا، على اعتبارأن المعنيين بها كانوا نفرا من علية القوم، ومجموعة شباب يسعون لتحسين أوضاعهم الاجتماعية. ويطمحون لتحقيق المجد من خلال استغلال شجاعتهم ومقدراتهم القتالية.

ولكن يجب التذكير في هذا المقام بمقولة "أول الغيث قطرة". فهذه الروابط كانت في بداياتها، وبما أن حالة عدم استقرار الأوضاع الأمنية استمرت بعد سنة 476 على امتداد عدة قرون، فقد استدعى الأمر من كل فرد من الطبقة الأرستقراطية البحث المتواصل عن سند حرصا على سلامة الذات وسلامة الممتلكات. وكان من تبعات ذلك، أن اتسع نطاق تلك الروابط كما سنرى لاحقا. ولا بأس من التذكير بأن علاقات التضرع والإذعان استمرت هي الأخرى في خط موازي مع علاقات الرفاقة. فالأوضاع السياسية المتردية والظرفية الاقتصادية الصعبة ظلت تقتضي من الأغنياء، وممن هم دونهم في الجاه البحث عن سند. كما ظلت تقتضي من الفقراء البحث عمن يحميهم ويلبي حاجياتهم[25].

---

[25] ـ اكتفينا في هذا المقام بذكر الأوضاع السياسية والاقتصادية دون ذكر اعتبارات أخرى أسهمت بدورها في تفعيل تلك العلاقات ومن بينها المواقف الذهنية السائدة. فالأغنياء، وهم أيضا الأقوياء،

المرحلة الثانية: من علاقات الرفاقة إلى علاقات الفصالة

تميزت الممالك الجرمانية بكونها لم تكن دول مؤسسات قوية ومتطورة كما كان الأمر خلال سيادة الإمبراطورية الرومانية، لأن السلطة فيها ظلت منذ عهد الملوك الأوائل، وعلى امتداد حوالي ثلاثة قرون[26]، تختزل في شخص الملك. كان، هذا الأخير، قائد حرب في المقام الأول. ويعتبر، طبقا لتقليد جرى العمل به منذ عهود قديمة، الكيان الذي يخضع لسلطته بمثابة غنيمة تمت حيازتها بعد النصر. يتصرف فيها كيفما شاء، ثم يقسمها على أبنائه قبيل وفاته. ولذلك، فإن "الرجالات" الذين كانوا يساعدون الملك في إدارة وتدبير "الغنيمة" كانوا بمثابة خدام أكثر، من كونهم موظفي دولة. لم يتعد فعلهم وتأثيرهم حدود دائرة ضيقة. ومن ثم، ظلت الأقاليم البعيدة عن القصر، الذي يمثل المركز، بمنأى عن تأثير الملك وخدامه. وهذا ما يؤكده روبير فوصيي (Robert Fossier) حين يذكر بأن عدم فعالية المؤسسات والأجهزة في مملكة الفرنجة بغالة، كما في مملكة القوط الغربيين بإسبانيا، أو في مملكة اللومبارديين بايطاليا، دفع بعض كبار الملاكين العقاريين، بمن فيهم كبار رجال الدين، إلى الاستعانة بعدد من فرق العبيد الذين كانوا في ملكيتهم وبمجموعات من الشباب. إذ كانوا يسهرون على إيوائهم وإعالتهم وتزويدهم بالسلاح نظير القيام بحراسة ممتلكاتهم[27]. وقد كانت مهام هؤلاء المسلحين تتجاوز حدود الحراسة إلى المشاركة في أي اشتباك قد يقع بين المالك العقاري الأرستقراطي وأحد جيرانه. وكذلك الإنخراط، تحت إمرة سيدهم، في الحروب الدفاعية أو الهجومية التي تخوضها المملكة. ويكتسي هذا المعطى أهمية كبرى نظرا لما سيترتب عنه مستقبلا من نتائج فيما يخص علاقة "الدولة" بظاهرة الفيودالية، لذلك سنتوقف عنده قليلا.

بقدر ما كانوا يبحثون من وراء علاقات الإذعان والتضرع عن السند، فقد كانوا ينشدون أيضا القيادة وتحقيق الشهرة.

[26] - أي منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة 476 وحتى بداية حكم شارلمان سنة 768، الذي سيسعى إلى القيام بسلسلة إصلاحات إدارية وقضائية واقتصادية للرقي بمستوى المؤسسات.

[27]- Robert Fossier, Histoire sociale de l'Occident médiéval, Paris, Armand Colin, 1970, p. 98.

فقد كانت الحروب من الثوابت التي رافقت تاريخ الممالك الجرمانية منذ مراحل تأسيسها، حتى إن إحدى الباحثات ذهبت إلى القول بأن فترات السلم خلال مرحلة سيادة الممالك الجرمانية كانت بمثابة الفاصل بين مشهدين في عرض مسرحي. ومع ذلك، فإن ذلك الفاصل لم يكن مرغوبا فيه.[28] ويبدو أن هذا القول ينطبق أيضا على الفترات التاريخية التي تلت مرحلة سيادة الممالك الجرمانية حسب خلاصة انتهت إليها باحثة أخرى[29]. ودون استعراض كرونولوجية الحروب التي خاضتها هاته المملكة أو تلك، يمكن التمييز فيها بين ثلاثة أشكال: حروب توسعية، وحروب دفاعية، وحروب ناتجة عن نزاع بين أفراد إحدى الأسر المالكة، أو بين الأسرة الحاكمة في مملكة من الممالك وبعض العناصر المتمردة على السلطة. بالإضافة إلى شكل آخر أشرنا إليه سابقا، وإن لم يكن يعني القائمين على الأمرمباشرة، تمثل في الحروب الخاصة (les guerres privées) بين بعض الأسر الأرستقراطية داخل المملكة الواحدة. وفي جميع الأحوال، كانت وقائع تلك الحروب كثيرة. وكانت تتطلب التوفر على موارد بشرية هائلة ومتجددة باستمرار، وهو الأمر الذي لم يكن من السهولة بمكان لاعتبارات ديموغرافية[30] واقتصادية[31]. ومن ثم، تتضح صحة ما ذهب إليه مارك بلوك منذ ثلاثينيات القرن الماضي حين أكد بأن التحدي الأكبرالذي كان على القائمين بالأمر رفعه، لم يكن متصلا بمسألة تدبير شأن ممالكهم أوقات السلم، بقدر ما كان يتمثل في كيفية الحصول على العناصر البشرية اللازمة لخوض الحروب[32]. لذلك كانوا يستنفرون عند كل وقعة كل الذكور الأحرار القادرين على حمل السلاح. كما كانوا يستعينون

---

[28] - Colette Beaune, Le miroir du pouvoir, les manuscrits des rois de France au Moyen Age, Paris, Bibliothèque de l'image, 1997, p.95.

[29] - Hélène Débax, La féodalité languedocienne XIe-XIIe siècles. Serments, hommages et fiefs dans le Languedoc des Trencavel, Toulouse, Presses Universitaires du Mirail, 2003, p.234.

[30] - كانت أعداد سكان أقاليم غرب أوربا قليلة منذ سنة 476 حتى مطلع القرن التاسع؛ حيث بدأت تلك الأقاليم تشهد بداية نمو ديموغرافي سيتضح أكثر بعد حوالي سنة 1000. وتعزى تلك القلة لأسباب بشرية وطبيعية، من بينها الحروب والانتفاضات الاجتماعية والأوبئة والمجاعات.

[31] - تتمثل هذه الاعتبارات في تدهور مختلف الأنشطة وندرة السيولة النقدية لدفع مرتبات الجند. فضلا عن كون تكاليف إعداد الفارس الواحد كانت باهضة. فالفرس لوحده كان سعره خلال القرن السابع يبلغ ثلاث مرات ضعف سعر الثور.

[32]- Marc Bloc, La société féodale, Op.Cit., pp.217-218.

بخدمات أفراد الأرستقراطية الذين كانوا يعززون "جيوش الملوك" بما كان تحت إمرتهم من عناصر مسلحة. وسيزداد الأمر حدة في الممالك التي أضحت محاذية لمراكز الوجود الإسلامي في أوربا بعد نجاح المسلمين في فتح الأندلس سنة 711 وشروعهم في عبور جبال البرانس. وأهم الممالك التي نعنيها في هذا المقام مملكة غالة التي كان يحكمها شارل[33] محافظ قصر أوسترازيا إبان فترة أوج الفتوحات الإسلامية في أوربا بعد سنة 711. فقد شرع في استنفار جميع من له قدرة على حمل السلاح. بل فكر جديا في استحداث فرق من المحاربين تمتطي صهوات الخيول بعد أن كان معظم محاربي المملكة من المشاة[34]، في حين كان المسلمون يعتمدون في حروبهم على الفرسان إلى جانب المشاة. وفي هذا الصدد، يفيدنا أحد إخباريي القرن الثامن[35]، بأن شارل نجح بعد سنة 716 في تكوين فرق من الفرسان انضمت إلى صفوف خاصة محاربيه (حرسه الخاص) الذين كانوا مرتبطين بقائدهم شارل بعلاقات تبعية وولاء. وكان المحاربون العاملون تحت إمرة أفراد

---

[33] - هو هو شارل ابن ببين هرسطال (Héristal). ولد حوالي سنة 688 وتوفي سنة 741. كان دوقا لمقاطعة أوسترازيا. ثم أصبح محافظا لقصرها بين سنتي 737 و741. وبما أن الملوك المنتمين للأسرة الميروفنجية الذين تعاقبوا على حكم غالة منذ سنة 638 كانوا ضعاف الشخصية أو صغار السن، فإن محافظي القصور هم الذين كانوا بمثابة ملوك فعليين. وقد برز من بينهم محافظو قصر أوسترازيا: ببين هرسطال ثم ابنه شارل الذي لقب بشارل مارتل (Charles Martel) (أي شارل المطرقة) بعد وقعة بواتيي أو بلاط الشهداء.

[34] - يجب أن ننبه في هذا المقام بأن الممالك الجرمانية لم تكن تتوفر على جيوش نظامية كما كان الأمر خلال سيادة الإمبراطورية الرومانية، لذلك كان الملوك يستنفرون عند كل حرب الذكور الأحرار القادرين على حمل السلاح. كان هؤلاء ينظمون على شكل فرق من المشاة. أما الفرسان المشاركون في تلك الحروب، فكانوا يتألفون أساسا من العناصر التي كانت تعمل تحت إمرة أفراد الأرستقراطية، والعناصر التابعة للملوك، والذين كانوا يمثلون حرسهم الخاص (les antrustions). وسيتزايد عدد الفرسان المحاربين تحت إمرة الملوك بعد إصلاحات شارل العسكرية.

[35] - يتعلق الأمر بمؤرخ مغمور يدعى فريدكَير(Frédégaire). ينتمي لمنطقة بورغونديا وعاش معظم حياته في مقاطعة أوسترازيا. وضع مصنفا سنة 660 يتناول الأحداث منذ بدء الخليقة حتى حوالي 642. ومن ضمنها الأحداث التي شهدتها ممالك كل من الفرنجة واللومبارديين والقوط الشرقيين والغربيين. ثم تعاقب على استكمال نص الكتاب ثلاثة إخباريين مددوا الفترة التي يتناولها حتى حدود سنة 768. تم تحقيق وترجمة هذا المصنف المؤلف من عدة نسخ إلى مختلف اللغات الأوربية. وقد اعتمدنا في هذا البحث على ترجمة فرنسية أنجزها فرانسوا كَيزوت (François Guizot) وصدرت بباريس سنة 1823 ضمن منشورات J.-L.-J. Brière في كتاب يتضمن مؤلف كَريكَوار أسقف مدينة تور (تاريخ الفرنجة) ومؤلف فريدكَير (إخبارية) (Chronique) تحت عنوان:

Collection des Mémoires relatifs à l’histoire de France.

الأرستقراطية يعززون هذا الجيش؛ بالإضافة إلى كل من له قدرة على حمل السلاح. وقد حقق انتصارات كاسحة في جميع الوقائع التي خاضها ضد السكسونيين (les Saxons) والألمن (les Alamans) والفريزيين (les Frisons). وتمكن من إيقاف المد الإسلامي في وقعة بواتيي (Poitiers) (بلاط الشهداء) سنة 732. ثم اتجه نحو الجنوب حيث استرد أقاليم أكيتانيا وبورغونديا وبروڤانس. واستكمل بذلك وحدة غالة.

وأهم ما في الأمر، هو أن "ملوك" غالة بدوا، منذ عهد شارل مارتل، أكثر اقتناعا من أي وقت مضى بمدى ثقل الأرستقراطية على المستويين العسكري والسياسي، فارتأوا الاستمرار في تسخيرها لتحقيق مشاريعهم. ولذلك أخذوا يغضون الطرف عن إجراءات أفراد الأرستقراطية، الذين ظلوا يدينون بالولاء للقائمين على الأمر ولممثليهم في مختلف القومطيات ولكنهم، لم ينفكوا في الوقت ذاته يعملون على توسيع نطاق شبكة علاقات التبعية التي سبق أن أرسى قواعدها آباؤهم وأجدادهم منذ أمد بعيد. وكان من نتائج سياسة غض الطرف، أن أصبحت لإجراءات أفراد الأرستقراطية شيئا فشيئا تداعيات في دائرة كل قرية تقع بها ممتلكات هذا الأرستقراطي أو ذاك. تجلت تلك التداعيات في كون عموم الفلاحين المقيمين في تلك القرى أصبحوا يخضعون أكثر للقوة التي يلمسون وقعها، وليس لتلك التي يشعرون بصداها. وهذا أمر طبيعي إذا علمنا بأن القوة اقترنت في جميع المجتمعات ومنذ فجر التاريخ بالثروة، فالذي يملك الثروة يملك القوة. فيتقرب له من هم أنداده، أو الأقل منه ثروة، ويذعن له المستضعفون[36].

ومن ثم، فإن تلك الإجراءات ذات الطابع الحربي، وما استتبعها من علائق، أخذت تتبلور وتترسخ أكثر فأكثر في ربوع قرى غرب أوربا على حساب علاقات التضرع والإذعان (la recommandation) التي ضاق نطاق استعمالها دون أن تختفي بصورة نهائية، طالما أن نسبة كبيرة من أفراد مجتمع غرب أوربا كانت تعيش في حالة إملاق. ولذلك، ظل عدد منهم يضعون أنفسهم رهن إشارة متوسطي الحال والأغنياء لخدمتهم، أو فقط لاستجدائهم والحصول منهم على ما يسد رمق أفراد أسرهم.

---

[36] - ولهذا نفهم لماذا تنعت نصوص تلك الحقبة الأرستقراطي بالقوي (Potentat) والمسيطر (Dominus). ومن هنا الفعل الفرنسي سيطر.(dominer)

ويؤكد روبير بوتريش غلبة العلاقات ذات البعد الحربي (العسكري)، مستدركا في ذات الوقت موقفه السابق بخصوص ثنائية أصل الفيودالية في قوله:"المحصلة النهائية هي أن الفصالة، في معناها الحقيقي، نشأت في أوساط المحاربين وفق مقتضيات ستتضح وستتبلور أكثر مستقبلا. وستفضي في ذات الوقت إلى إرساء التزامات أكثر تخصصا ستلقي بضلالها على علاقات التضرع والإذعان"[37].

ويبدو أن موعد أجرأة مقتضيات الفصالة لم يتأخر كثيرا. فالملوك الجرمان الأوائل في غالة، وفي الممالك الأخرى، كانوا يغضون الطرف عن مختلف أشكال علاقات التبعية. ولكن ملوك ما بعد العقد الثالث من القرن الثامن أصبحوا منخرطين في تفعيلها. ويعني هذا الانخراط في أعين بعض الباحثين[38] نجاح الأرستقراطية في الهيمنة على "المؤسسة الملكية" في تلك الممالك.

وتمثل سنة 757 لحظة حاسمة في هذا الاتجاه. وقعت إبان تلك اللحظة أحداث في غالة أكبر الممالك الجرمانية و"مهد الفيودالية". وأورد الاخباري اينهارد أو ايجنهارد (Eginhard)[39] تفاصيلها في "حولياته" ضمن أحداث سنة 757 كما يلي: "كان الملك ببين (Pépin)[40] يرأس جمعا ببلدة كومين (Commynes ou Compiègne)[في أحد أيام تلك السنة]. فقدم تسلون (Tassilon) دوق (Duc) بڤاريا. ومثل بين يدي الملك وقدم له الولاء عن

---

[37] - Robert Boutruche, Seigneurie et féodalité, Op.Cit. Tome I, p.170.

[38] - أنظر على سبيل المثال ما يذكره ميشال كابلان (Michel Kaplan) حول الموضوع في كتابه: Histoire médiévale, Tome I, Le Moyen Age IVe-Xe siècles, Paris, Boréal, 1994, p.168.

[39] - يعتبر من أشهر إخباريي غالة. ولد حوالي سبة 770 أو 775 وتوفي سنة 840. ينحدر من أسرة نبيلة.تلقى تعليمه الأولي بمنستير فولدا (Fulda) شرق غالة. وأبان عن فطنة ونباهة منذ نعومة أظافره، فتم إرساله سنة 791 إلى المدرسة الملكية الملحقة بقصر شارلمان لاستكمال تعليمه. وظل بالقصر، حيث قربه شارلمان منه وأصبح من خاصته. وعينه كاتبا خاصا له و"وزيرا". نظم مجموعة قصائد ووضع عدة مؤلفات أشهرها عمل "بيوغرافي"حول شخص شارلمان يعرف ب"حياة شارلمان"(Vita Karoli) وكتاب الحوليات(Annales) الذي يشك بعض الباحثين في نسبته لايجنهارد.

[40] - هو ببين ابن شارل مارتل. يعرف بببين القصير نظرا لقصر قامته. ولد حوالي سنة 715 وتوفي سنة 768. شغل منصب محافظ قصري كل من نوستريا وأوسترازيا بمملكة غالة بين سنتي 741 و751. ثم أقصى آخر الملوك الميروڤنجيين وأصبح ملكا لمملكة غالة منذ سنة 751 حتى تاريخ وفاته.

طريق لف اليدين. ثم وضع يده على الكتاب المقدس وأقسم اليمين بأن يصبح تابعا للملك وابنيه السيد شارل والسيد كارلومان. وهذا ما يتوجب أن يقوم به بتفان وإخلاص كل فصل لسادته. وقام أعيان بڤاريا الذين قدموا مع تسلون بدورهم بتأدية فروض الطاعة والولاء "[41].

يكتسي النص في اعتقادنا أهمية قصوى، لكونه يتضمن معطيات ذات قيمة بالغة في تاريخ الفيودالية. ولذلك يستوجب إبداء الملاحظتين الآتيتين:

أولا: يسجل النص نقلة نوعية في طبيعة علاقات التبعية، وخاصة فيما يتعلق بأطرافها. فقد كانت علاقات الرفاقة تربط، منذ ما قبل القرن الثالث، بين مجموعة من المحاربين وأحد أعيان أو رؤساء القبائل الجرمانية، أو أحد كبار محاربيها. واستمرت حتى سنة 476، تاريخ سقوط الإمبراطورية الرومانية كما رأينا من قبل. ثم أصبحت العلاقات تربط بين مجموعة محاربين وأحد أفراد الشريحة العليا في الأرستقراطية العقارية حتى سنة 757. وسيستمر هذا النوع من الروابط وفق مقتضيات جديدة. ولكن سنة 757 تسجل بداية دخول أطراف جديدة سامية في شبكة علاقات التبعية. ونعني بهذه الأطراف السامية الملوك وكبار رجالات الممالك من أقماط ودوقات. كان لكل واحد منهم أتباع. ولكن بعد هذا التاريخ، أصبح بعضهم تابعا للبعض الآخر. وكلهم أتباع للملك أو لمحافظي القصور الذين أصبحوا ملوكا دون أن تتم تسميتهم كذلك.

ثانيا: يقدم النص صورة عامة عن المراسيم التي أخذت تتم فيها علاقات الفصالة، والتي ستتم فيها الروابط الفيودو- فصلية في مرحلة لاحقة. كما يتحدث عن أهم المقومات التي سيرتكز عليها هذا النوع من الروابط خلال المرحلة الثالثة من مسيرة الفيودالية. وتتمثل هذه المقومات في الولاء الذي يقدمه الفصل، وعملية وضع يديه ملفوفتين بين يدي السنيور (la dation)، وعملية أداء القسم باستعمال أشياء أو بقايا مقدسة (les Reliques).

[41]- Éginhard, Annales,Texte traduit et édité par François Guizot dans Collection des Mémoires relatifs à l'histoire de France, Paris, J.-L.-J., Librairie, 1824, pp. 6-7.

وانطلاقا من هاتين الملاحظتين، تبدو التطورات التي يتحدث عنها النص مفاجئة ومثيرة للدهشة. إذ لا يعقل أن تأخذ علاقات الفصالة هذا الطابع الرسمي، وتتم مباشرتها في هذه الأجواء بدءا من سنة 757 دون مقدمات.

وتوضيحا للأمر، نذكر بمعطى أوردناه في مقدمة هذا المبحث وهو أن "رجالات الدولة" في الممالك الجرمانية كانوا بمثابة خدام للملوك. عدد منهم كانوا خداما "مدنيين" يؤلفون حاشية الملك وخاصة أقربائه، بينما كان عدد آخر خداما "عسكريين". وكانوا يتشكلون من الحرس. يمثلون صفوة حملة السيف ويقيمون بجانب الملك. يسهرون على حمايته أوقات السلم ويخوضون إلى جانبه الوقائع أيام الحرب. ويتمتعون بحظوة خاصة لدى الملك. تتضح هذه الحظوة إذا علمنا بأن أحد بنود القانون السالي المنظم للعلاقات والمعاملات في مملكة غالة الميروفنجية كان يقضي بأن يدفع قاتل أحد هؤلاء الحراس ذعيرة يفوق مبلغها ثلاث مرات مبلغ الذعيرة التي يدفعها الجاني إذا كان القتيل "مواطنا مدنيا"، حتى وإن كان هذا "المواطن" إفرنجيا (un franc) أو أحد البرابرة الجرمان (un barbare)[42].

والجدير بالذكر، أن هؤلاء الحراس، الذين كانوا صفوة حملة السيف، كما ذكرنا، كانوا يمثلون أيضا نخبة خدام الملك. كانت تربطهم به علاقات تبعية تقوم على الولاء (la fidélité) والقسم الذي يؤديه كل واحد منهم بعد أن يضع يديه ملفوفتين بين يدي الملك. ويجمع عدد من الباحثين[43] بأن هذه العلاقات، بمختلف مقوماتها والطقوس التي كانت ترافقها، ورثها ملوك القرنين السادس والسابع عن الأجداد والأسلاف[44]. وبعد تأسيس الممالك الجرمانية، أصبحت علاقات التبعية هاته تربط بين الملوك وخدامهم "المدنيين" كمحافظي القصور والأقماط والدوقات وكبار رجال الدين وكبار الملاكين العقاريين. وكانت تقوم

---

[42] - ينص القانون السالي في البند الأول من الفقرة (أو المادة) 43 على أنه إذا قتل أحدهم إفرنجيا أو أحد البرابرة يلزم بدفع غرامة قدرها 8000 دنير (deniers) أو 200 " فلس"(sous) من ذهب. بينما بنص البند الرابع من نفس الفقرة (أو المادة) على أنه إذا قتل أحدهم حارسا من حراس الملك (membre de la Truste) يلزم بدفع غرامة قدرها 24000 دنير أو600 "فلس" من ذهب. أنظر الصفحة 149 من القانون السالي، طبعة 1828 التي سبقت الإحالة عليها.

[43]- من بينهم على سبيل المثال جون- بيير بولي (Jean-Pierre Poly) واريك بورنازيل (Eric Bournazel) مؤلفا كتاب:

La mutation féodale, Paris, P.U.F. (Collection Nouvelle Clio) 1980.

[44] - أنظر ص.109 من نفس الكتاب.

هي الأخرى على الولاء والقسم، ووضع الخادم (أي التابع) يديه ملفوفتين بين يدي الملك. والجديد في الطقوس المصاحبة لهذه العلاقات هو أن القسم أصبح يعتمد في أدائه على الكتاب المقدس الذي يضع التابع يده عليه. وقد أدرج كعنصر جديد بعد أن تبنت الممالك الجرمانية المسيحية كديانة رسمية[45]. وسيتواصل العمل بهذه الطقوس خلال القرون الموالية. وسينضاف عنصر جديد إلى العناصر المكونة لها، بعد مطلع القرن الحادي عشر، وهو عملية تقديم السنيور حفنة تراب، أو غصن شجرة صغير مورق، للفصل دليلا على تقديم الفيف.

ونذكر بأن غياب هذا العنصر بالنسبة للباحثين الذين ينكرون وجود فيودالية قبل مطلع القرن الحادي عشر، يعني في نظرهم غياب الفيف كعنصرمادي في علاقات التبعية وغيابه كمصطلح في نصوص ما قبل سنة 1000. ونحن إذ نقر بدورنا بما يذهبون إليه، نؤكد في المقابل بأن الأرض (أي الفيف) لم تكن غائبة بشكل مطلق في علاقات الفصالة. بل كانت حاضرة ولو على نطاق ضيق نسبيا. كيف ذلك؟

لقد كانت علاقات الرفاقة عند الجرمان تقوم على عطاء كان يقدمه السيد للرفيق كما ذكرنا فيما مضى. تمثل في المأوى والمأكل والمشرب والسلاح والحصان. وظل نفس العطاء يمثل محور علاقات الفصالة خلال القرنين السادس والسابع والنصف الأول من القرن الثامن. ثم حدث أن دخل القائمون على الأمر وممثلو السلطة "المركزية" كطرف في علاقات الفصالة، فضلا عن أطرافها القدامى، ككبار رجال الدين وكبار الملاكين العقاريين، فأصبح بعضهم "سناييير" (des seigneurs) وبعضهم أفصالا. حينها لم يعد من المعقول أن يظل العطاء على حاله. بمعنى أنه كان يجب أن يرقى إلى مستوى هذه الأطراف السامية. فكيف أصبحت طبيعته؟

كان حريا بالإخباري الذي نقل إلينا خبر اجتماع ببين القصير سنة 757، ومقدم دوق بڤاريا إلى بلدة كومين وتقديمه لفروض التبعية والولاء للملك، أن

---

[45] - نشير في هذا الصدد إلى أن كلوڤيس(Clovis) أول ملوك مملكة غالة الميروڤنجية (وهي أكبر الممالك الجرمانية) اعتنق المسيحية يوم 25 دجنبر 498. بعد مرور 16 سنة على اعتلائه عرش هذه المملكة.أنظر تفاصيل الحدث عند كُريكُوار أسقف كنيسة تور(Tours) في كتاب:

Histoire des Francs, traduction et édition Robert Latouche, Paris, Les Belles Lettres, 1995, Livre II, chap. 31, pp.120-121.

يخبرنا عن نوعية العطاء الذي قدمه الملك السنيور لفصله الدوق. ولكنه لم يفعل. ويبدو أن ثمة ما يبرر عدم بث الإخباري في الأمر،لأن تسلون كان في غنى عن ذلك العطاء الذي يقدم لمتوسطي وبسطاء الأفصال. كما لم يكن ينتظرأن تمنح له قطعة أرض وهو الدوق الذي يتصرف في أرض شاسعة المساحة، وهي دوقية بقاريا التي كان يحكمها. وربما كان العطاء هو الدوقية ذاتها التي أقر ببين تسلون على حكمها.

وعلى كل، تفيدنا كتب الإخباريات والحوليات بأن العطاء الذي كان معروفا منذ قرون ظل معمولا به في أوساط الفئات المتوسطة و"الدنيا" المعنية بعلاقات الفصالة. ولكن الأمر اختلف بالنسبة لخاصة المجتمع. فقد شرع شارل مارتل قبيل سنة 732 في تقديم قطع أرض تقع ضمن ممتلكات الأسرة الحاكمة لنفر من أتباعه من كبار أفراد الأرستقراطية عرفانا بما أسدوه من عون ومساندة. كما وزع قطعا أخرى على كبار أتباعه من حملة السيف. وبما أن الوقائع كانت كثيرة، وأعداد المحاربين كانت في تزايد مستمر، لم يكن ممكنا أن يستمر في تقديم قطع أرض من ممتلكاته أو من ممتلكات المملكة، لذلك لجأ إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت في حوزة الكنائس. وكان من الطبيعي أن يثير هذا الإجراء حفيظة تلك المؤسسات. وفي ذلك خسارة لشارل مارتل الذي كان في حاجة إلى سندها؛ خاصة وأنه كان لازال محافظ قصر يحكم "نيابة" عن ملك يحظى بالشرعية. واستدراكا للموقف، دعي إلى إيجاد مخرج للمشكلة. فعقدت ثلاث مجامع دينية بين سنتي 742 و744. انتهت إلى الإقرار بأن الأراضي التي صودرت من الكنائس ووزعت على أفصال (محاربين أو غير محاربين) تظل في ملكية تلك المؤسسات. ولا حق للأفصال فيها إلا حق الاستغلال الذي ينتقل إلى ورثة كل فصل بعد وفاة هذا الأخير. وقد يتوقف مفعول حق الاستغلال إذا ارتأى الملك ذلك. ويلتزم الأفصال المستغلون لما في أيديهم من أراضي بتقديم ضريبة محددة. نص عليها عقد كان يبرمه كل فصل مع الكنيسة مالكة الأرض، بينما كان يبرم ذات الفصل عقدا آخر مع الملك باعتباره السنيور المانح لحق الاستغلال. ومنذ هذا التاريخ، وحتى مطلع القرن الحادي عشر بدأت ترتسم في الأفق معالم علاقات الفصالة المتمحورة حول قطعة أرض كعطاء يعرف في النصوص باسم "بنفسيوم"

(beneficium)[46]. وتترك نفس النصوص الانطباع بأن مجال استعمال هذا النوع من العطاء أخذ يتسع على حساب العطاء الذي كان معمولا به منذ ما قبل القرن الثالث للميلاد (أي المأوى والمأكل وما شاكل ذلك). كما أن أعداد المعنيين بالعطاء "القديم" ظلت في تراجع رغم عدم وجود معطيات رقمية تثبت ذلك.

ويمثل عهد شارلمان (768- 814) فترة حاسمة في اتساع نطاق استعمال قطع الأرض كعطاء في علاقات الفصالة. وقد استمر هذا الاتساع حتى نهاية حكم الأسرة الكارولنجية حسب الخلاصة التي انتهى إليها فردناند لوط (Ferdinand Lot) الذي تناول الموضوع منذ عدة عقود[47]. وقد كان محقا في ذلك، على اعتبار أن شارلمان خاض حروبا كثيرة في اسبانيا وايطاليا وجرمانيا أفضت إلى الحصول على مساحات شاسعة من الأرض. وزع قطعا كثيرة منها على عدد من أفراد الأرستقراطية الذين ارتبطوا به بعلاقات تبعية وولاء. ولكنه حرص على ألا يكون لهم عليها سوى حق الانتفاع، لكي يظل كل مستفيد متشبثا بالولاء وواضعا في حسبانه أيضا بأن قطعة الأرض قد تنتزع منه إذا لم يف بالتزاماته العسكرية المتمثلة في استنفار ما تحت إمرته من محاربين عند الضرورة. وعلى كل، فقد أصبحت الأرض حجر الزاوية في علاقة الملوك الكارولنجيين بأفراد الأرستقراطية. وهذا ما يفهم من كلام الباحثان جون- بيير بولي(Jean-Pierre Poly) وإريك بورنزيل (Eric Bournazel) اللذان تناولا المسألة منذ بضع سنوات. وأكدا بأن البنفسيوم غدا عنصرا أساسيا في علاقات الفصالة منذ منتصف القرن التاسع[48]. ونعتقد من جانبنا بأن هذا التطور ينسجم مع مسارعلاقات الفصالة التي اتخذت منذ عهد شارلمان طابعا رسميا. وأضحت إحدى الأدوات المعتمدة في الحكم والتسيير.

[46]- يجدر التنبيه إلى أن كلمة بنفسيوم لا تطلق فقط على قطعة أرض، وإنما على أي شيء يقدمه شخص لشخص آخر للانتفاع به. وقد يكون ذلك الشيء كمية من الحبوب أو مبلغا من المال.

[47]- Ferdinand Lot, "Le serment de fidélité à l'époque franque", in Recueil des travaux de Ferdinand Lot, Paris -Genève, Droz, 1968, TomeII, p. 343.

[48] - أنظر الصفحة 117 من كتابهما: La mutation féodale الذي سبقت الإحالة عليه.

ويبدو هذا التطور في علاقة الدولة بالفصالة غريبا إذا علمنا بأن شارلمان قام بعدة إصلاحات[49] في مجال الإدارة والقضاء ونظام الحكم بهدف إرساء دعائم "دولة مركزية" ذات مؤسسات يخضع لسلطانها جميع سكان المملكة - الإمبراطورية. وكان من المفترض أن تفضي تلك الإصلاحات إلى تقليص مساحة شبكة علاقات التبعية والى الحد من سطوة أفراد الأرستقراطية، خاصة وأن شارلمان قرر الإشراف شخصيا على تعيين الأقماط والدوقات وكبار رجال الدين على رأس مختلف القمطيات. وحرص على أن يكونوا هم المسؤولين المباشرين على إقرار الأمن وعلى جباية الضرائب. وهم المشرفين أيضا على أمور القضاء. وزاد بأن دعم هذا الإجراء، بإقرار مبدإ الرقابة المستمرة بواسطة المبعوثين الملكيين (les missi dominici)؛ الذين كانوا يتجولون عبر مختلف القمطيات ويرفعون له تقارير عن سير الأقماط والمؤسسات الدينية وعن سلوك أفراد الأرستقراطية. غيرأن هذه الإجراءات لم تحدث القطيعة المنتظرة مع علاقات الفصالة، لأن شارلمان كان يراعي في اختيارالأقماط والدوقات وكبار رجال الدين أن يكونوا من أشد المخلصين للأسرة المالكة. تربطهم بشخص الملك علاقات تبعية وولاء، أي علاقات فصالة. على أن يغدوا في المقاطعات التي يشرفون على إدارتها "سنايير" (des seigneurs) يرتبط بهم مختلف رجال الدين وكبار الملاكين العقاريين بعلاقات فصالة. بينما تترك لعموم الفلاحين في المقاطعات و"للمواطنين" الأحرار حرية اختيارالسنايير الذين يرغبون في الارتباط بهم بعلاقات تبعية.

وبناء عليه، نعتقد بأن الإصلاحات التي قام بها شارلمان في مجال نظام الحكم وإدارة القمطيات، لم تكن تهدف الى استئصال علاقات الفصالة، بقدر ما كانت تروم "ترويضها" أو بعبارة أصح تقنينها[50]،لأن عملية استئصالها كانت صعبة، حتى لا نقول مستحيلة، لاعتبارات عدة يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

---

[49] - نشرت دراسات وأبحاث كثيرة حول شخصية شارلمان وحول إصلاحاته. يمكن العودة على سبيل المثال إلى الدراسة المستفيضة التي أنجزها لوي هالفن (Louis Halphen) منذ عقود تحت عنوان:

Charlemagne et l'empire carolingien, Paris, Albin Michel,1947, réédition,1968.

[50] - نقصد بتقنينها sa canalisation. أي جعلها تأخذ مسلكا واحدا يبتدأ عند أدنى فرد في المجتمع متمتع بحق الحرية وينتهي عند شخص الملك باعتباره "سنيور السنايير"(le suzerain).

أولا: رسوخ علاقات الفصالة في المجتمع عامة، وفي أوساط الطبقة الأرستقراطية بوجه خاص. لأن هذه الأخيرة تبنتها كتقليد منذ قرون. ولم يكن بإمكان شارلمان المضي قدما في إصلاحاته الإدارية بإلغاء هذا التقليد. ومن ثم، التنكر لأفراد الأرستقراطية الدين أسدوا خدمات جلة لآبائه وأجداده أوصلتهم إلى دفة الحكم على حساب ملوك الأسرة الميروفنجية.

ثانيا: افتقار الدولة إلى أطر كافية ومحترفة لتدبير شؤونها في وقت أصبحت فيه مترامية الأطراف بعد الحروب التوسعية. وبالتالي، فإن الضرورة كانت تقتضي الاستمرار في الاعتماد على أفراد الأرستقراطية في تدبير الشأن العام بمختلف القمطيات من خلال علاقات الفصالة التي أرسوا دعائمها، والتي مكنتهم من القيادة والتسيير.

ثالثا: محدودية الموارد المالية الضرورية لتغطية النفقات التي تتطلبها مهام الحكم والتدبير ودفع مرتبات "موظفي" الدولة من رجال الدين والعلمانيين رغم الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي قام بها شارلمان. وبالتالي، كان لابد من استعمال الأرض كوحدة نقدية لتغطية النفقات الإدارية والعسكرية. وبما أن الحروب التي خاضها شارلمان وفرت مساحات شاسعة من الأرض، فقد أغنت عن المضي قدما في البحث عن مصادر السيولة النقدية. كما أن تلك الوفرة شجعت على المنح المطلق أحيانا، وعلى المنح المشروط بحق الاستغلال في أحايين كثيرة. وكان من تبعات ذلك أن استغل عدد من أفراد الأرستقراطية وفاة شارلمان فسيطروا على قطع الأرض التي منح لهم حق استغلالها. كما أن خلفاؤه حادوا عن السياسة التي انتهجها في هذا المضمار، والتي كان يتبعها فيما مضى محافظو القصر، وذلك حين قرروا بأن تصبح ملكية الفصل على قطعة الأرض التي منحت له كعطاء (beneficium)، ملكية تامة مطلقة نظير استمراره على الولاء سواء كان سيده، أي "سنيوره" أحد الخواص أو سيده الملك شخصيا.

وانطلاقا مما تقدم، نخلص إلى القول بأن علاقات الفصالة التي نشأت في الممالك الجرمانية زمن ضعف السلطات المركزية، كان من المفترض أن تتراجع في مرحلة بدأت تترسخ فيها نسبيا أسس "الدولة المركزية". غير أن هذا التطور لم يحصل. بل على العكس من ذلك تماما، اكتست تلك العلاقات مشروعية وارتقت إلى مصاف القوانين المنظمة للعلاقات والمعاملات. وهذا

ما حدث بالذات في غالة التي غدت في عهد شارلمان إمبراطورية مترامية الأطراف. شمل نفوذها معظم أقاليم غرب أوربا. وستشكل الاضطرابات الداخلية التي شهدها هذا الكيان بعد وفاته، بالإضافة إلى عوامل خارجية المناخ الأمثل لكي تنطلق تلك العلاقات نحو آفاق أرحب سنتوقف عند تجلياتها في الصفحات الموالية.

المرحلة الثالثة: الروابط الفيودو- فصلية

هيا انهيار الامبراطورية الكارولنجية، وماتلاه من اضطرابات داخلية، وغارات خارجية[51]، المناخ الملائم لاتساع مجال انتشارعلاقات الفصالة في غالة، وفي مجموع أقاليم غرب أوربا. والحقيقة أن تلك العلاقات لم تتوقف أبدا عن الانتشار منذ عهد محافظي القصور كما أوضحنا ذلك فيما مضى. وكان من الممكن أن يأخذ انتشارها منحى تصاعديا منذ عهد شارل مارتل، غير أن شارلمان نجح في التخفيف من إيقاع مسيرتها حين عمل على تقنينها. وبذلك وفق أيضا في كبح جماح أفراد الطبقة الأرستقراطية ووضعهم تحت السيطرة ولو إلى حين. وبعد وفاته افتقدت غالة، والغرب الأوربي عموما، حاكما في مثل حنكته وقوة شخصيته. فخلا الجو لأفراد الأرستقراطية الذين عادوا مجددا لتفعيل علاقات الفصالة التي أصبحت منذ هذا الوقت متحورة حول الفيف أكثر من أي وقت مضى. كما اجتهدوا في بسط سلطانهم على عموم الفلاحين. وشرعوا في إرساء الآليات والوسائل الكفيلة بتحقيق مكاسب معنوية ومادية من وراء ذلك السلطان. وقد استفادوا لتحقيق مبتغاهم من الاضطرابات والفوضى السياسية. ومع ذلك، فيجب التنبيه في هذا المقام، بأن أفراد الأرستقراطية، من كبار الملاكين العقاريين وكبار رجال الدين، لم يستغلوا تلك الأوضاع للإسراع بإعلان تمردهم أو للتحلل من سلطة القائمين بالأمر في الممالك التي قامت في غالة، وفي أقاليم غرب أوربا الأخرى، بعد انهيار الإمبراطورية الكارولنجية. فقد استمروا، حتى العقد الأخير من القرن العاشر، يدينون بالولاء للملوك مباشرة أو للأقماط الذين يمثلونهم في

[51] ـ نعني هنا غارات الفكينج، أو النورمان، وغارات القبائل الهنغارية وغارات المسلمين انطلاقا من الأندلس.

القمطيات. وتجلى ذلك في كونهم ظلوا يؤدون فروض الطاعة للملوك مباشرة، ويحضرون أشغال "الاجتماع الملكي" (le plaid royal). وهو واحد من بين اجتماعين سنويين كان يرأسهما الملك. كما ظلوا يؤدون يمين الولاء للأقماط. بعضهم يقومون بذلك بوصفهم أفصالا لهؤلاء الأقماط وبعضهم الآخر يقومون بذلك بوصفهم "مواطنين" خاضعين لسلطة الأقماط. وبما أن أفراد الأرستقراطية كانوا من علية القوم، فقد كان يتوجب عليهم القيام عمليا بأداء الولاء، وحضور الاجتماعات الدورية التي يدعوا إليها الأقماط (les plaids comtaux). وعند تعيين قمط جديد على رأس إحدى القمطيات، كان كبار الملاكين العقاريين وكبار رجال الدين، المقيمين بتلك القمطية، يقومون بتقديم ولائهم للقمط الذي تم تعيينه. وإذا تعذر على أحدهم القيام بذلك لأسباب قاهرة، كان ينيب عنه من يقوم بالعملية. وكأنهم بذلك يقدمون فروض الطاعة والولاء للملك شخصيا. وهذا التقليد ظل يجري به العمل منذ عهد شارلمان[52]. ولكن بعد مطلع القرن الحادي عشر بدأت تظهر معالم الاتجاه نحو مرحلة جديدة في مسار تطور الفيودالية.

نشترك مع عموم الباحثين في القول بأن هذه المرحلة تميزت بكون الفيف أصبح خلالها يمثل حجر الزاوية في العلاقات بين أفراد الأرستقراطية. ولكننا نختلف معهم حين نذهب إلى اعتبارها مرحلة ثالثة اكتمل خلالها نضج الفيودالية كما أشرنا إلى ذلك في مقدمة هذا البحث. في حين، يذهب الباحثون، عامة والفرنسيون منهم على وجه الخصوص، إلى اعتبار هذه المرحلة مرحلة أولى ووحيدة نشأت خلالها الروابط الفيودو- فصلية، وخلالها أيضا، تبلورت تلك الروابط. وينكرون اعتبار علاقات الفصالة مقدمة لهذه الروابط.

ومهما يكن من أمر، فقد قام الباحثون منذ عقود برصد مسيرة هذه الروابط وباستعراض السياق الذي "نشأت" وتطورت فيه. بعضهم اختار الغرب الأوربي ككل مجالا جغرافيا لتناولها. وبعضهم اختار أحد أقطاره الحالية

---

[52] - تحدث بتفصيل عن هذا التقليد هنكمار(Hincmar)أسقف كنيسة مدينة ريمس(Reims) في كتابه:

De Ordine Palatii, texte latin et sa traduction française établit par la Bibliothèque de l’Ecole des Hautes Etudes, Paris, Editions f.Vieweg , 1885.

ومن المعلوم أن هنكمار الذي عاش بين سنتي 806 و882 قضى فترة من حياته في خدمة لويس التقي(Louis le Pieux) وشارل الأصلع(Charles le Chauve) خلفاء شارلمان.

كإطارجغرافي للقيام بذلك. بينما ارتأى البعض الآخر تناولها في حيز جغرافي أضيق. وبما أننا نتفق معهم، على الأقل في كون فترة ما بعد سنة 1000 تمثل مرحلة تبلور الروابط الفيودو- فصلية، فقد ارتأينا العودة الى بعض المنغرافيات الإقليمية في الصفحات الموالية للقيام باستعراض أبرز مظاهر هذا التبلور كما حدثت في قمطيتين تنتميان لغالة، الموسومة بكونها "الموطن الأصلي" للفيودالية، هما قمطية ماكوني(Mâconnais)[53] وقمطية بروڤونس(la Provence)[54]، وفي إقليمين بعيدين عن غالة هما إقليم اللاسيوم (le Latium)[55] أحد أقاليم ايطاليا، وإقليم قطلونيا la (Catalogne)[56] الواقع في شبه جزيرة ايبيريا.

شكلت قمطية ماكوني مجالا جغرافيا لأطروحة أصدرها جورج دوبي (Georges Duby) سنة 1953. وقد أنجز هذه الأطروحة في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، خلال مرحلة خاصة من مسيرة البحث التاريخي في فرنسا تميزت بكون الرؤية الضيقة، التي تختزل الفيودالية في الفصالة والفيف والمؤسسات المتصلة بهما، كانت هي السائدة في أوساط الباحثين في التاريخ الأوربي الوسيط[57]. وكانت الرؤية ذاتها سائدة كذلك في

---

[53] - Georges Duby, La société au XIe et XIIe siècles dans la région mâconnaise, Paris, A. Colin, 1953.

[54] - Jean-Pierre Poly, La Provence et la société féodale, 879-1166, contribution à l’étude des structures dites féodales dans le Midi, Paris, Bordas, 1976.

[55] - Pierre Toubert , Les structures du Latium médiéval:Le Latium méridional et la Sabine du IXe siècle à la fin du XIIe siècle, Paris, les Editions de Boccard, 1973, 2 vol.

[56] - Pierre Bonnassie, La Catalogne du milieu du Xe à la fin du XIe siècle:Croissance et mutations d’une société, Toulouse, Association des publications de l’Université de Toulouse-Le Mirail ,1975-1976, 2 vol..

[57] - نذكر من بين هؤلاء الباحثين فوستيل دي كولانج (Fustel de Coulanges) المتوفى سنة 1889. وأوكُيستان فلبش (Augustin Fliche) المتوفى سنة 1951. وفرديناند لوط (Ferdinand Lot) المتوفى سنة 1952.أنجز هؤلاء المؤرخون أبحاثا كثيرة ذات قيمة علمية بالغة. شكلت حجر الزاوية في لائحة المراجع التي اعتمدها مؤرخو ما بعد الحرب الكونية الثانية. ومن بين أبحاثهم نذكر على سبيل المثال:

Fustel de Coulanges, Histoire des anciennes institutions françaises, Paris, Hachette, 1901-1914. 6 Tomes.

أوساط المهتمين بالقانون وتاريخ المؤسسات[58]. بينما كانت الرؤية الواسعة التي تبناها مارك بلوك (Marc Bloch)[59]، والتي ترى الفيودالية إحدى التجليات التي اتخذتها البنيات الاجتماعية في تطورها خلال العصر الوسيط، لا زالت تبحث لها عن موطئ قدم. ولذلك، جاءت أطروحة دوبي مثقلة بإرث الماضي، ومستشرفة في ذات الوقت النقلة التي ستحدث بعد تزايد تلامذة بلوك. وهذا ما يتضح من عنوانها، وكذلك من مضمونها. فقد تضمن عنوانها كلمة "مجتمع" على شاكلة عنوان كتاب مارك بلوك La société féodale). أما محتواها، فتضمن فصولا مطولة خصصها الباحث للفصالة والفيف، وأخرى خصصها لرصد التحولات التي شهدها مجتمع الماكوني خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر. سعى فيها جاهدا إلى إقناع القارئ بأن الفصالة والفيف كانا مجرد واجهتين لمؤسسات نشأت وتطورت في سياق تلك التحولات الاجتماعية. ورغم الجهد المبذول، لم يستطع جورج دوبي التحرر من نظرة المؤرخين القدامى للفيودالية[60]، الذين يرون بأنها تمثل

Augustin Fliche, La chrétienté médiévale (395-1254), Paris, Editions de Boccard, 1929.

Ferdinand Lot, La France des origines à la guerre de Cent ans, Paris, Gallimard, 1941.

[58] - نذكر من بين هؤلاء المهتمين جاك فلاش (Jacques Flach) المتوفى سنة 1919.رجل قانون له عدة مؤلفات من بينها:

Etudes critiques sur l’histoire du droit romain au Moyen Age, Paris, Librairie Larose et Forcel, 1890.

وفرانسوا اوليفيي – مارتان (François Olivier- Martin) المتوفى سنة 1952. هو أيضا رجل قانون له عدة مؤلفات من بينها:

Histoire du droit français des origines à la Révolution, Paris, Montchrétien, 1948.

[59]- يعد من أبرز المؤرخين الباحثين في اقتصاد ومجتمع فرنسا في العصر الوسيط. دعا إلى ضرورة تغيير مناهج البحث. وأسس لهذا الغرض رفقة زميله لوسيان فيفر (Lucien Febvre) المجلة الشهيرة "حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي" (Annales d’Histoire Economique et Sociale) التي لازالت تصدر إلى اليوم باسم "الحوليات، التاريخ، العلوم الاجتماعية" (.Annales Histoire Sciences Sociales) كما أنجز عدة أبحاث قبل أن يلقى حتفه رميا بالرصاص على يد القوات النازية يوم 16 يونيو 1944. ومن أهم ما صدر له:

Les caractères originaux de l’histoire rurale française (1931), et La société féodale (1939).

[60] - ننبه القارئ بأن ما نذكره في هذا الشأن ينطبق على أطروحة دوبي التي صدرت سنة 1953. أما بعد ذلك فتطورت نظرته كثيرا كما يتضح من خلال مؤلفاته اللاحقة مثل كتاب Guerriers et

الحصيلة المنطقية لانفراط وحدة الإمبراطورية الكارولنجية. إذ يذهب على غرارهم إلى الاعتقاد بأن تدهور مؤسسة القمطية في إقليم الماكوني أفضى إلى تشكل شبكة من الروابط الفيودو- فصلية انخرط فيها أفراد الأرستقراطية المحلية.

أولا: تدهور مؤسسة القمطية

يفيدنا جورج دوبي بأن إقليم الماكوني كان منتظما في إطار قمطية نشأت منذ العهد الكارولنجي في سياق عملية إعادة تنظيم "الإدارة الترابية". وقد حصل فتور في علاقة هذه القمطية بالمؤسسة الملكية منذ شهر غشت من العام 843، تاريخ توقيع معاهدة ڤردان (Verdun) التي تم بموجبها تقسيم الإمبراطورية الكارولنجية بين الإخوة الثلاث أبناء الملك لويس التقي (Louis le Pieux). وتحول هذا الفتور إلى نوع من القطيعة منذ سنة 951 . فقد زار الملك لويس الرابع قمطية ماكوني خلال هذه السنة. وبعد هذا التاريخ لم تطأها أقدام أي ملك حتى حوالي سنة 1166[61]. ورغم هذه التطورات، فإن مؤسسة القمطية والمؤسسات العمومية المتصلة بها ظلت، منذ سنة 951 وحتى حدود سنة 980 أو 982، تمارس دورها في إقرار الأمن وجباية الضرائب والإشراف على أمور القضاء والسهر على ممارسة الشعائر الدينية في ربوع قمطية الماكوني، ولذلك ظل عموم الفلاحين وغيرهم من الأفراد الأحرار يثقون في تلك المؤسسات. ولم يعودوا يبحثون عن الأمان والاطمئنان في علاقات القرابة أو في صيغ أخرى مماثلة لها. أما أفراد الأرستقراطية اللائكية، فاستمروا من جانبهم في احترام مؤسسات القمطية. ولم يكونوا يترددون في مد يد العون للقمط وللمؤسسات الدينية في الحالات العادية، كما في الظروف الاستثنائية. غير أن مستجدات شهدتها القمطية أخذت تأثر سلبا في علاقة أفراد الأرستقراطية اللائكية والدينية بالقمط.

---

paysans (1969) وكتاب: Les trois ordres ou l'imaginaires du féodalisme (1978).

[61] - Georges Duby, La société au XIe et XIIe siècles…, Op. Cit. p.91 et p.540.

فابتداء من سنة 982 تولى إدارة القمطية أوت ڭيوم (Otte Guillaume) الذي أمضى السنوات الأولى من فترة ولايته في سلسلة حروب توسعية ضد جيرانه. استنزفت موارد القمطية واضطر لإنهائها دون تحقيق طائل، ليتفرغ لإقرار السلم الاجتماعي[62] في ربوع القمطية على اثر موجة العنف التي أخذت تجتاحها.

لم يخف أفراد الأرستقراطية تذمرهم من سياسة أوت ڭيوم. ولكن المصالح المشتركة، اقتضت أن يلتفوا حوله لمواجهة هذه المستجدات الداخلية. ويفيدنا جورج دوبي بأن عملية التصدي لأعمال العنف التي أخذت تقوم بها مجموعات من الفرسان، والتي واكبتها حركات احتجاج في أوساط الفلاحين، شكلت في حقيقة الأمر سلاحا ذو حدين: فقد أبانت عن تظافر جهود القمط وأفراد الأرستقراطية ورجال الدين في تدبير الشأن العام. كما أبانت عن حرص جميع الأطراف على سلامة المؤسسات واستمرارية دورها. ولكنها دلت في الوقت ذاته على أن مؤسسة القمطية لم تكن قادرة لوحدها على مواجهة أعمال العنف أو التصدي لحركات الاحتجاج. وبما أن تلك الأعمال والحركات اتخذت في بادئ الأمر مسحة دينية، فقد تزعمت المؤسسات الدينية عملية مجابهتها. فأمدها ذلك بشحنة معنوية وجعل كبار رجال الدين ينفردون باتخاذ بعض القرارات دون العودة إلى القمط، من قبيل عقد الاجتماعات دون سابق إعلان للبث في آليات التصدي لتلك الحركات. فكان هذا الإجراء لوحده يمثل مؤشرا على تزايد تنامي سلطة كبار رجال الدين وتراجع هيبة القمط

[62] - نقصد هنا ما يعرف بحركة سلام الله (la Paix de Dieu) التي ظهرت سنة 989 بإقليم أكيتانيا، جنوب غالة، ثم انتشرت في مختلف أقاليم غالة. وهي حركة ذات مسحة دينية اجتماعية، نشأت في أوساط رجال الدين وتبنتها المؤسسات الدينية. كانت تهدف إلى اقرارالسلم الاجتماعي بين المسيحيين على اثر حركات العنف التي بدأت تندلع هنا وهناك في سياق التحولات الكبرى التي بدأت تشهدها أقاليم غرب أوربا.

وقد كان هدفها الأسمى في حقيقة الأمر، هو حماية المؤسسات الدينية، والحرص على حرمتها، لذلك عقدت الكنائس سلسلة اجتماعات للنظر في آليات تطبيق الحركة. فأقرت على إثرها جعل المؤسسات الدينية أماكن حرما يجرم من اقتحمها أو اعتدى على الأفراد العزل المحتمين بها. كما أقرت كذلك جعل أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء أياما حرما لا يتم فيها القتال.ونفس الأمر ينطبق على الأيام التي تتصادف مع تخليد الأعياد الدينية.

ولمزيد من التفاصيل بخصوص هذا الموضوع يمكن العودة إلى كتاب:

Dominique Barthélemy, L'an mil et la paix de Dieu: la France chrétienne et féodale (980-1060), Paris, Fayard, 1999.

أوت ڭيوم الذي أخذ يتخلى عنه كبار أفراد الأرستقراطية اللائكية بدورهم. وهذا ما تأكد لاحقا بعد سنة 1000 حيث أخذ عدد الحاضرين لاجتماعات القمط يتراجع بشكل مستمر. وإذا صدقنا جورج دوبي، فإن اجتماعا دعا لانعقاده أوت ڭيوم سنة 1005 لم يحضره سوى أفصال القمط ونفر من كبار رجال الدين وأعيان الأرستقراطية اللائكية. أما اجتماع سنة 1010، فلم يحضره سوى أفصال القمط وأسقف القمطية مرفوقا بأحد مساعديه.[63] وبعد هذا التاريخ أخذت تلك الاجتماعات تكتسي طابعا عائليا. حيث لم يعد يحضرها سوى أقرب المقربين من القمط وأفراد عائلته وأشخاص آخرين تربطهم به صلات قرابة.

ومعنى ذلك أن أفراد الأرستقراطية، من كبار الملاكين العقاريين اللائكيين وكبار رجال الدين تحللوا من سلطة القمط وقطعوا صلاتهم بمؤسسات القمطية. وأضحوا سادة أنفسهم. وأخذوا يمارسون السيادة على سكان القمطية، الذين أصبحوا خاضعين لنفوذهم في إطارما نصطلح على تسميته " بالسنيورية الإلزامية"[64] (la seigneurie banale). كما شيدوا القصور التي اتخذوها مراكز لممارسة تلك السيادة. وأنشأوا أجهزة ومؤسسات تابعة لهم. تقوم بإقرار الأمن وجباية الضرائب وتشرف على أمورالقضاء. وبموازاة ذلك، ارتبطوا فيما بينهم بعلاقات فصالة متمحورة حول الفيف.

ثانيا: تشكل الروابط الفيودو - فصلية

يعود جورج دوبي في معرض حديثه عن الروابط الفيودو - فصلية ليقنع القارئ ضمنيا، بأن انخراط أفراد الأرستقراطية الماكونية في هذه الروابط يمثل النتيجة المنطقية التي آل إليها تدهور مؤسسة القمطية. ويفيدنا في هذا الصدد بأن النصوص التي اعتمدها توضح بأن الصلة بين الفيف والولاء[65] (l'hommage) أصبحت وثيقة في الماكوني ابتداء من سنة 1030. حيث

[63] - Georges Duby, La société au XIe et XIIe siècles…,Op.Cit.,p. 168.

[64] - سنعرف بهذه المؤسسة وسنتحدث عن بنيتها بتفصيل في موضع لاحق.

[65] - ننبه القارئ بأننا نستعمل كلمة ولاء كمرادف لكلمة hommage. كما أننا سنستعملها لاحقا كمرادف لكلمة fidélité. في حين أن هناك فرقا بين الكلمتين الفرنسيتين. لذلك فإننا عند كل استعمال لكلمة ولاء نسجل بين قوسين ما يقابلها في اللغة الفرنسية حسب سياق النص.

غدت كل عملية تقديم فيف تستوجب من المستفيد منه تقديم الولاء وأداء القسم. وتبعا لذلك، خصص صفحات مطولة لرصد مسيرة الفيف وللحديث عن الولاء وعن الطقوس التي كانت تتم فيها عملية تقديم الفيف وعملية أداء الولاء. وأهم الملاحظات التي يمكن استخلاصها من تلك الصفحات هي كما يلي:

أولا: لم تكن العلاقات بين جميع أفراد الأرستقراطية في إقليم الماكوني قائمة على الفيف. فقد مثل حجر الزاوية في العلاقات القائمة بين أفراد الشريحة السفلى وأفراد الشريحة المتوسطة في الطبقة الأرستقراطية، وكذلك بين أفراد هذه الشريحة وأفراد الشريحة العليا، أما بين أفراد الشريحة العليا، فقامت روابط " فيودو - فصلية " غير مستندة على الفيف. وقليلا ما كان أحد أفراد هذه الشريحة يقدم فيفا لفرد آخر. لأن أفراد هذه الشريحة كانوا ينحدرون كلهم من أسر نبيلة وعريقة مالكة لأراضي مترامية الأطراف، ولأن الأمر يتعلق هنا بأشخاص متساوين في المقام والقوة. ومن ثم، لم يكن من اللائق أن يسلم أحدهم فيفا للآخر، لأن عملية تسليم الفيف تحيل إلى نوع من الدونية. كما تجعل المستفيد من الفيف في وضعية تبعية وخضوع للشخص مانح الفيف.

ثانيا: اتخذت عملية تقديم الولاء (l'hommage) في قمطية ماكوني شكلا عموديا وآخر أفقيا. فقد كان بإمكان الشخص الواحد المنتمي للشريحة السفلى أو للشريحة المتوسطة في الأرستقراطية أن يتسلم فيفين من مانحين. فيغدو بذلك فصلا "لسنيورين". وغالبا ما كانت تتكرر مثل هذه الحالات في أوساط حملة السيف الذين كان الطلب عليهم قويا، لذلك كان "السنايير" يتنافسون في استقطابهم بمنح الأفياف والتخفيف من أعباء الخدمات والالتزامات. بينما لم يكونوا هم أيضا يترددون في الاستجابة لتلك الإغراءات. فكان الواحد منهم يضع مهاراته القتالية رهن إشارة أكثر من سنيور لزيادة رصيده من الأفياف. غير أن تعدد مثل هذه الروابط كان يطرح أحيانا بعض المشاكل، حين يقع سوء تفاهم بين سنيورين. فيجد الفارس المرتبط بهما بعلاقة فصالة نفسه في وضعية حرجة.

ومهما يكن من أمر، فالمحصلة النهائية التي يخرج بها قارئ أطروحة جورج دوبي هي أن قمطية الماكوني وقعت في شراك الفيودالية بعد تدهور

مؤسسة القمطية ونهاية دورها في رعاية شؤون أفراد المجتمع. فغدت تلك قمطية ا إحدى المجالات الجغرافية الممثلة لهذه الظاهرة في ربوع غالة. ومن ثم، فإن قصة العلاقة بين هذه القمطية والفيودالية تلخص إلى حد بعيد قصة علاقة غالة مع هذه الظاهرة تبعا للانطباع الذي تتركه الأطروحة. ففي الماكوني، كما في مجموع تراب غالة بدأت تلك القصة عندما تدهورت المؤسسات السياسية، وحدث فراغ سياسي أفضى إلى تجزئة متقدمة للسلطة التي أصبح يمارسها كل من استطاع إلى ذلك سبيلا. فانتفت المؤسسات، وانتفت معها أية صلة تربط الفرد بالدولة. فماذا يمكن أن يقال عن صلة قمطية بروڤونس بالفيودالية؟

شكل إقليم بروڤونس مجالا جغرافيا لأطروحة أنجزها جون بيير بولي (Jean-Pierre Poly). الباحث الذي يزاوج بين المقاربة التاريخية والمقاربة القانونية في تناول قضايا العصر الوسيط في أوربا.

وتندرج هذه الأطروحة، والأطروحتان اللتان سيأتي الحديث عنهما بعد حين[66] ضمن مشروع علمي طموح انبرى للقيام به ثلة من الباحثين منذ سبعينيات القرن الماضي. سعوا من وراءه الى دحض فكرة كانت رائجة في أوساط الباحثين في تاريخ العصر الأوربي الوسيط خلال خمسينيات وستينيات القرن المذكور، مفادها أن موطن الفيودالية هو الأقاليم الممتدة بين نهري اللوار والراين التي شكلت قلب الإمبراطورية الكارولنجية، أما أقاليم جنوب غالة، ومعها أقاليم جنوب أوربا، فلم تشهد ظاهرة الفيودالية. وإذ قدر لبعض تلك الأقاليم أن تشهد بعض تجليات الظاهرة، فقد كانت تجليات دخيلة على نظمها وبنياتها.

وقد عبر جون بيير بولي عن مقاصد أطروحته منذ الصفحات الأولى من خلال السؤال المحوري الآتي: هل ينطبق المخطط الخاص بالفيودالية، الذي صاغه مؤرخو مرحلة ما بعد الحرب الكونية الثانية انطلاقا من نصوص

66- يتعلق الأمر بأطروحتي بيير توبير وبيير بوناصي اللتين أرجأنا الحديث عنهما بعد الحديث عن أطروحة جون بيير بولي لأن هذه الأخيرة تهم أحد أقاليم غالة.

تنتمي للأقاليم المعروفة بمهد الفيودالية، على إقليم بروڤوانس خاصة، وأقاليم جنوب غالة عامة؟[67].

وقد اقتضى الجواب عن هذا السؤال، من قبل الباحث، اعتماد ما ينيف عن ألفي نص من النصوص المعروفة "بالمواثيق" (les chartes). بالإضافة إلى ترسانة أخرى من المصنفات، ككتب التاريخ العام والحوليات وسجلات الأديرة والنصوص الهاجيوغرافية التي تعرض لسير وكرامات القديسين والقديسات وغيرها من النصوص التي خلص بعد استقرائها إلى خلاصة مفادها أن قمطية بروڤونس انخرطت هي الأخرى في ظاهرة الفيودالية "من أبوابها الواسعة". وأن مقومات الظاهرة في هذا المجال الجغرافي لم تكن أقل نضجا وتكاملا عن مثيلاتها في وسط أو شمال غالة.

ويفيدنا جون- بيير بولي على غرار جورج دوبي، بأن الفيودالية اتبعت في نشأتها وتطورها بقمطية بروڤونس مسارين متوازيين: واحد ذو طابع سياسي تمثل في نهاية دور المؤسسات العمومية. والثاني ذو صبغة عقارية تمثل في تشكل شبكة من العلاقات تمحورت حول الفيف. ولكن انطلاقة المسار الأول كانت أسبق من انطلاقة المسار الثاني. حيث انطلق المسار السياسي بين سنتي 1000 و1040. ولم ينطلق المسار العقاري إلا بعد مطلع القرن الثاني عشر.

وبناء عليه، ففي إقليم بروڤونس، كما في إقليم الماكوني، كانت مؤسسة القمطية هي أم المؤسسات. وكان تدبير الشأن العام يتم بواسطة أجهزتها الاقتصادية والقانونية والقضائية. وإليها كانت تحتكم سائر فئات المجتمع من خاصة وعامة.

وإذا كانت حركة هدنة الله، قد شكلت منعطفا حاسما في مسار تلك المؤسسات بقمطية الماكوني، كما رأينا من قبل، فإن تطورات ذات بعد اقتصادي - ديموغرافي حدثت خلال الفترة الممتدة بين سنتي 950 و1040 هي التي أفضت هذه المرة إلى التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها بروڤونس بعد سنة 1040.

وقد تمثلت هذه التطورات في كون أفراد الأرستقراطية، من كبار ومتوسطي الملاكين العقاريين، أصبحوا يلاقون صعوبات في إيجاد الأيدي

[67]- Jean-Pierre Poly, La Provence …, Op.Cit., p.IV.

العاملة الكافية لاستثمار استغلالياتهم المترامية الأطراف من جراء التراجع الديموغرافي وتقلص أعداد العبيد الذين كانوا يسخرون منذ قرون في مختلف الأنشطة الزراعية. ومن ثم، لم يجدوا أمامهم من حل سوى القيام ببسط سلطانهم المعنوي والمادي على عموم الفلاحين الأحرار. فشرعوا في إرساء الآليات لتحقيق هذا المبتغى.

ومن المفيد التذكير مجددا في هذا المقام، بأن القمط كان هو المسؤول الوحيد منذ عهد شارلمان، وقبله أيضا. وتتجسد في شخصه السلطة في ربوع القمطية. فهو الذي يمتلك ما تسميه بحق الإلزام[68] (le droit de ban) الذي يسري مفعوله في حدود دائرة ترابية معينة هي القمطية. وبمقتضى هذا الحق، الذي تقوم بأجرأته عدة أجهزة، يقوم القمط بالقيادة (le commandement). ويسهر على إقرار الأمن، ويدعو كبار أفراد الارستقراطية لحضور الاجتماعات السنوية التي تعقد للبث في القضايا التي تهم القمطية. كما يشرف على جباية الضرائب، وعلى شؤون القضاء. ويشرف أيضا على استخلاص الذعائر والغرامات.

فحدث في قمطية بروڤونس أن شرع عدد من أفراد الأرستقراطية اللائكية في التطاول على بعض هذه الحقوق. فأخذوا يسهرون على إقرار الأمن في ربوع القرية التي تقع بها ممتلكاتهم العقارية. ونجحوا في التأثير على أشغال المؤسسات القضائية. وأنشأوا مؤسسات اقتصادية كالأفران والمعاصر والطاحونات، واحتكروا استغلالها. وبالنظر إلى ثروة أفراد الأرستقراطية، وما كانوا يملكونه من نفوذ قوي، أصبحت لمعظمهم اليد الطولى داخل القرى. بل إن عددا منهم نصبوا أنفسهم "اقماطا" في تلك القرى.. فتحولت كل واحدة منها إلى "سنيورية إلزامية"، أي تحولت إلى دائرة ترابية يمارس الأرستقراطي في حدودها حق الإلزام بكل تجلياته.

وقد كان التطور حاسما في هذا الاتجاه، في نظر جون بيير بولي، حين أصبح أفراد الأرستقراطية في بروڤونس يشيدون القصور والحصون دون طلب إذن من مؤسسة القمطية. فأخذت هذه المنشآت تنتشر هنا وهناك بإيقاع

---

[68] - يسمى هذا الحق باللغة اللاتينية Bannus. وبما أنه حق ملزم (un droit contraignant)، فقد ارتأينا ترجمة اسمه الفرنسي "le ban " أو" le droit de ban" بعبارة حق الإلزام.

سريع. إذ قبيل حدود سنة 1040 أضحت إحدى المعالم البارزة في المشهد العمراني بقمطية بروڤونس، الأمر الذي دفع الباحث إلى التساؤل عن أسباب هذه الظاهرة.

انتهى جون - بيير بولي في معرض جوابه عن هذا السؤال إلى التأكيد بأنه لم يكن ثمة مبرر أمني داخلي أو خطر عسكري خارجي يدعو إلى إقامة هذه التحصينات، خاصة وأن المسلمين الذين كانوا يهددون القمطية تراجعوا عن حدودها منذ سنة 972[69]. فما من تفسير لهذه الظاهرة، في اعتقاده، سوى أن أفراد الأرستقراطية كانوا يسعون بخطى حثيثة لعسكرة القرى لسببين: أولا لحماية أنفسهم وحماية ممتلكاتهم بدل التعويل على الأجهزة العمومية لتحقيق الحماية. وثانيا لإيجاد قاعدة مادية لتفعيل سلطانهم على سكان القرى.

وانطلاقا مما تقدم، يذهب جون- بيير بولي إلى الاعتقاد، على غرار جورج دوبي، بأن القصر (le château) أو الحصن أصبح من وجهة نظر معنوية رمزا للسلطة، ومن وجهة نظر مادية مركزا لمؤسسة هي السنيورية الإلزامية. وانطلاقا من هذا المركز أضحى الأرستقراطي، أي السنيور، يمارس حق الإلزام على سكان القرية.

وإذ قدر لأفراد الأرستقراطية في بروڤونس النجاح في الاستحواذ على حق الإلزام، وسحب البساط من تحت أقدام القمط، فقد أفرغوا بذلك مؤسسة القمطية من أي محتوى. ونجحوا في الوقت ذاته في إيجاد مخرج لأزمة اليد العاملة التي كانت وراء كل هذه الترتيبات. وإذا كانت هذه التحولات قد حدثت دون أن ترافقها أحداث دامية كبرى كما حدث في قمطيات أخرى، فقد أدت مع ذلك، إلى حدوث "قطيعة" بين عهدين في بروڤونس[70] كما يؤكد ذلك جون- بيير بولي: عهد ما قبل الفيودالية، وعهد الفيودالية. ورغم ذلك، فإن الباحث يشد انتباهنا إلى مسألة أساسية وهي أنه حتى نهاية القرن الحادي عشر كانت الظاهرة "تستعد لحط الرحال" بالديار البروڤونسية. وكان عليها أن تبدأ المسار الثاني من رحلتها لكي تستكمل مسيرتها وتصبح نظاما متكاملا.

---

[69] - Jean-Pierre Poly, La Provence…,Op.Cit., p. 127.

[70] - Ibid. p. 129.

بدا جون- بيير بولي معالجته لهذا المسار بالتذكير بأن الفئات الاجتماعية في قمطية بروڤونس ارتبطت فيما بينها بمختلف أشكال وصيغ علاقات التبعية منذ القدم كما هو الشأن في مختلف قمطيات غالة. فالفقراء ارتبطوا بالأغنياء. والضعفاء ارتبطوا بالأقوياء بعلاقات تضرع وإذعان. بينما ارتبط نفر من كبار أفراد الأرستقراطية الدينية واللائكية مع القمط بعلاقات ولاء (la fidélité).

وقد كانت علاقات الولاء بين هذه الأطراف، التي تهمنا فيما نحن يصدده، تستند في بعض الحالات إلى عقار. هو عبارة عن "بنفسيوم" استفاد منه عدد من "علية القوم" الذين أبانوا عن إخلاص وتفان في خدمة القمط والقمطية. تمثل ذلك "البنفسيوم" (الشيء المستفاد منه)، في الأغلب الأعم، في مجموعة حصون. كان المستفيدون منها يقومون بحراسة المناطق التي تقع بها نظير استمرارهم على ولائهم للقمط. وحسب الإفادات التي يقدمها لنا جون- بيير بولي، فإن النصوص القليلة التي تتحدث عن هذا الشكل من العلاقات لا تتضمن مصطلحات تندرج ضمن ما يسمى بقاموس الفصالة. كما أنها لا تتضمن معلومات عن الطقوس وعن الحركات les gestes المتصلة بعلاقات الفصالة، من قبيل الانحناء وعملية أداء اليمين. باستثناء نص واحد يعود لسنة 990 يفيد بأن ريكولف (Riculf) أسقف كنيسة فريجوس (Fréjus) وقف على ركبتيه (s’est agenouillé) يوما ما بين يدي القمط كما يفعل الفصل أمام سيده السنيور[71]. ولا شك أن هذا الحدث يكتسي دلالة بالغة الأهمية، الأمر الذي دفع جون- بيير بولي إلى التساؤل عما إذا كان هذا الانحناء تعبيرا عن علاقة فصالة أم أن ما قام به الأسقف كان مجرد تعبير عن الإخلاص والولاء في أرقى صوره؟ جوابا عن هذا السؤال يذكر بولي بأنه من الصعب الحسم في المسألة انطلاقا من شهادة منفردة. ولكنه لم يتردد، مع ذلك، في الجزم بأن الطقوس والشعائر المرافقة لعلاقات الفصالة لم تظهر في قمطية بروڤونس إلا بعد مطلع القرن الثاني عشر. ويذكرنا في هذا المقام بأن عددا من أفراد الأرستقراطية الذين شيدوا القصور والحصون، كما ذكرنا فيما مضى، شكلوا مليشيات عسكرية كانت تعمل تحت إمرتهم. وكان من المفروض أن يكون أفرادها أ فصالا لهم. ورغم ذلك، كانت العلاقات القائمة

[71] - Ibid., p. 160.

بينهم وبين أفراد الأرستقراطية قائمة على الولاء، ولم تكن علاقات فصالة. ويدعم جون- بيير بولي وجهة نظره هاته بالقول بأن المصادر الخطية التي اعتمدها في انجاز أطروحته لا تتضمن سوى 19 نصا تعود للفترة الممتدة بين سنتي 1040 و1100 تتحدث عن الولاء (la fidélité). ولا تشير من قريب أو من بعيد إلى الفصالة (la vassalité). وبعد سنة 1100 وحتى حدود سنة 1166 انضاف إليها 16 نصا. تعززت بظهور عدد من العقود الفيودالية (des conventions féodales) بلغ عددها 22 عقدا. وأهم ما في الأمر هو أن معظم هذه النصوص، بالإضافة إلى العقود المشار إليها، أصبحت تتحدث بكل وضوح عن الفصالة وما يتصل بها من طقوس.

والمحصلة النهائية، هي أن قمطية بروڤونس انخرطت بدورها في سلك القمطيات التي سادت فيها الفيودالية. وقد وجدت في جون- بيير بولي الباحث الذي أثبت ذلك بالحجة والدليل. فماذا يمكن أن يقال عن اللاسيوم أحد أقاليم شبه جزيرة ايطاليا.

ظل الباحثون حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي يروجون لوجهة نظر مفادها أن الأراضي التي كانت خاضعة لسلطة البابوية في شبه جزيرة ايطاليا ظلت بمنأى عن ظاهرة الفصالة حتى حدود سنة 999 حين اعتلى عرش البابوية رجل الدين الفرنسي جربير الأورياكي (Gerbert d'Aurillac) المعروف باسم البابا سلڤستر الثاني (Sylvestre II).

يذكر روبير بوتريش، أحد الباحثين المتأخرين المروجين لهذا الطرح[72]، بأن البابا المذكور أبان خلال الأربع سنوات التي قضاها على رأس البابوية عن حيوية ورغبة أكيدة لرد الاعتبار لمؤسسة البابوية، ونشر تعاليم المسيحية في بعض أقاليم أوربا الشرقية التي تتألف منها اليوم بولندا وهنغاريا. ولم يخف رغبته أيضا في وضع الحجاج القاصدين بيت المقدس تحت حماية البابوية. بل دعا إلى حمل السلاح لتحرير الأماكن المقدسة. فشرع في استقطاب حملة السيف من المتحمسين لهذا المشروع. وشجع أفراد الأرستقراطية على تكوين مليشيات والانخراط في روابط الفصالة.

---

[72] - أنظر كتابه الذي سبقت الإحالة عليه، الجزء الأول، ص ص.224-225.

وإذ ارتبط هذا المشروع بشخصية البابا سلفستر الثاني، فقد شهد نوعا من التعثر بعد وفاة هذا الأخير سنة 1003. ولذلك ظلت الفيودالية محتشمة في هذه الربوع. ولم يقدر لها الاكتمال لتصل إلى مستوى أعلى من التبلور حسب مزاعم بوتريش.

تمثل أطروحة بيير توبير (Pierre Toubert)، الصادرة سنة 1973، قطيعة مع هذا الطرح. فقد خلص بعد قراءة جديدة لترسانة من النصوص تهم الفترة الممتدة بين القرنين التاسع والثاني عشر، بأن الأمر عكس ما روج له بوتريش والباحثون السابقون.

وحقيقة هذا الأمر، هو أن فيودالية إقليم اللاسيوم (le Latium) الذي اختاره مجالا جغرافيا لبحثه، فيودالية "محلية الصنع". كانت وراء إرساء قواعدها مؤسسات دينية، أبرزها دير فارفا (Farfa)[73] ودير سوبياكو (Subiaco)[74]. فقد دأبت هاتان المؤسستان منذ مطلع القرن الحادي عشر على تقديم قطع أرض لأفراد ينتفعون بها مدى الحياة (des tenures livellaires) سعيا منها لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المريدين.

ويفيدنا بيير توبير بأن دير فارفا كان مؤهلا أكثر من دير سوبياكو في التسريع بوتيرة إرساء دعائم الفيودالية. فقد كان يملك موارد مادية وبشرية هائلة. تمثلت في تحف نادرة وقطع أرض شاسعة المساحة وأعداد كبيرة من المريدين كانوا في معظمهم يتألفون من فلاحين يقيمون في قرى محيطة بالدير، ويحظون بحمايته فيما يعرف "بالمحميات" (les sauvetés)، لذلك ارتأى رجال الدين القائمين بأمر دير فارفا إنهاء العمل بالصيغة السالف ذكرها. وشرعوا منذ سنة 1062 في منح قطع أرض كأفياف للمريدين، الذين يتقنون استعمال السلاح، مقابل خدمات عسكرية. وسرعان ما تلت هذه العملية عمليات مماثلة خلال السنوات الموالية. ثم تضاعفت خلال العشرية الممتدة بين سنتي 1080 و1090. وغدت هي الصيغة الأكثر تداولا بين

---

[73] ـ ينتسب هذا الدير للقديسة ماريا (Sainte – Marie). يقع في منطقة صابين أو صابينا على بعد حوالي 50 كلم. من روما. تعود نشأته إلى القرن السادس للميلاد. اتبع خلال رحلته الطريقة البندكتية. أنظر في هذا الشأن:

John Howe, Church and social change in eleventh century Italy, University of Pennsylvania Press, 1997.

[74] ـ أنشأ هذا الدير القديس بنوا (Saint Benoît) حوالي سنة 500 ميلادية. وقد اتبع الطريقة البندكتية كدير فارفا.

دير فارفا والراغبين في الانضمام للمليشيات التي أنشاها. ومنذ هذا التاريخ، بدأت ظاهرة العسكرة تأخذ منحى تصاعديا في الأراضي الواقعة في منطقة صابين (Sabine) الخاضعة لنفوذ دير فارفا. ثم أصبحت الظاهرة واضحة أكثر بعد سنة 1100 حسب الإفادات التي تقدمها النصوص التي اعتمدها بيير توبير[75].

وقد سمحت نفس النصوص لبيير توبير بالقول بأنه ابتداءا من حوالي سنة 1120 أخذ المشهد ذاته يتشكل في المنطقة المحاذية لنهر التيبر le pays (Tibertin) الخاضعة لنفوذ دير سوبياكو. فقد أبان نفر من أفراد الأرستقراطية اللائكية عن رغبة جامحة في الاستحواذ على أراضي تدخل ضمن ممتلكات هذا الدير. فاقتضت ضرورة صد الأطماع من قبل رجال الدين المشرفين عليه، الالتحاق بركب زملائهم رجال دين دير فارفا. فاجتهدوا بدورهم في استقطاب "المريدين" (Fides equites) من بين الذين يتقنون فنون الحرب والقتال وامتطاء صهوات الخيول. فمنح الدير لكل منخرط في العملية فيفا. فشكل مجموع المنخرطين مليشيات عسكرية. ارتبط أفرادها بسادتهم من رجال الدين بروابط فيودو- فصلية. وتعهدوا بالخدمة العسكرية.

انطلاقا مما تقدم يتضح بأن مؤسسات دينية "صغرى" نسبيا، هي التي تزعمت حركة إرساء الفيودالية في شبه جزيرة ايطاليا، وعلى الأقل في إقليم اللاسيوم وفي الأراضي المحاذية لنهر التيبر. وهذا ما يستفاد من كلام بيير توبير حين يذكر بأن عملية إرساء الفيودالية في ايطاليا اندرجت ضمن اهتمامات "المؤسسات العمومية"، وليس ضمن اهتمامات الأفراد كما حدث في أقاليم غالة[76]. وقد تأكد هذا البعد "المؤسساتي العمومي" أكثر، حين انضمت البابوية إلى العملية. فما هي الإجراءات التي قامت بها أم المؤسسات الدينية في هذا الشأن؟

يذكرنا ما يورده بيير توبير من معطيات وهو بصدد الجواب عن هذا السؤال بما حدث في غالة قبيل أن يتولى شارلمان حكمها. فقد كانت روابط

---

75 - Pierre Toubert, Les structures du Latium…, Tome II, p. 1105.

76 - Ibid., Tome II,p. 1183.

الفصالة فيها قد استشرت في أوساط الطبقة الأرستقراطية من مجتمعها. وبما أنه كان من الصعب استئصال الظاهرة، فقد فكرفي احتوائها حين تولى السلطة، كما ذكرنا فيما مضى، من خلال إضفاء الطابع المؤسساتي عليها. وذلك بأن جعلها إحدى وسائل الحكم وممارسة السلطة. وهذا بالذات ما حاولت البابوية القيام به في ايطاليا.

فقد شرع الباباوات منذ مطلع القرن الثاني عشر في نسج خيوط شبكة من الروابط الفيودو- فصلية. وشجعوا كبار رجال الدين وكبار الملاكين العقاريين اللائكيين على الانخراط فيها؛ مستحضرين في هذا الشأن ما سبق أن قام به البابا سلڤستر الثاني. ولتحقيق النجاح في مسعاهم، اتبعوا مسلكين أساسيين: تمثل المسلك الأول في عملية شراء مجموعة قصور وحصون كانت في حوزة بعض أفراد الأرستقراطية. منحت لهم فيما مضى قصد الانتفاع، أو بسطوا عليها نفوذهم في ظروف غير عادية. فاشترتها منهم البابوية وعادت لتمنحها لهم كأفياف نظير الإقرار بتبعيتهم لها كأفصال. وتمثل المسلك الثاني في عملية "شراء للولاءات". فقد كان عدد من كبار الملاكين العقاريين يدينون بالولاء (la fidélité) للبابوية منذ القدم. فارتأى الباباوات تقديم مبالغ مالية لهؤلاء على أن يتحولوا من مجرد أشخاص يدينون بالولاء للمؤسسة إلى أفصال تابعين لها.

ويفيدنا بيير توبير بأن البابوية حققت نجاحا منقطع النظير في هذا الاتجاه. إذ بعد مضي سنوات قليلة شرع كثير من كبار الملاكين العقاريين وعدد من الأقماط في تقديم فروض الطاعة للبابوية بالانحناء وتقديم الولاء (l'hommage) وتأدية القسم كسا يفعل سائر الأفصال[77]. وبذلك، فإن الفيودالية التي سبق لها أن بلغت مستوى من النضج في إقليمي اللاسيوم وصابينا، اكتمل نضجها أكثرعلى يد البابوية. واتسع انتشارها هذه المرة في مجال جغرافي أوسع.

والجدير بالذكر، أن ما أقدمت عليه البابوية كان ينسجم مع ما كان يعتمل في ايطاليا وفي غرب أوربا عامة من أحداث وتحولات انطلقت منذ مطلع القرن الحادي عشر. فكان على هذه المؤسسة الدينية أن تركب تيار مرحلة جديدة من تاريخ غرب أوربا اختلط فيها الديني بالدنيوي. وأصبحت فيها

[77] - Ibid., Tome II, p. 1135 et suivantes..

المؤسسات الدينية تجنح نحو طلب الدنيا كما كان يفعل أفراد الأرستقراطية اللائكية[78]. كما أن ما اقدمت عليه كان يستجيب من جهة أخرى مع رغبة البابوية في أن تكون تحت إمرتها مليشيات تمدها بالقوة وتسمح لها بقيادة المسيحيين في المشروع الحربي الشهير بالحروب الصليبية.

تترك الفقرات السابقة الانطباع لدى القارئ بأن نشأة وتطور الفيودالية، في إقليمي اللاسيوم وصابينا، حدثا في سياق مختلف عن السياق الذي حدثا فيه في إقليمي الماكوني وبروفونس. ففي هذين الإقليمين لحق المؤسسات العمومية تدهور، فاتجهت عملية تدبيرالشأن العام نحو "الخوصصة". وتجلت هذه "الخوصصة" في كون أفراد الأرستقراطية قاموا (فرادى) بالسطو على حق الإلزام. وشرعوا في تشييد القصور. ثم أصبحوا يمارسون ذلك الحق في إطار سسنيوريات إلزامية أنشأوها. وارتبطوا فيما بينهم في شبكة من العلاقات تمحورت حول الفيف.

أما في ايطاليا، لم يحدث التدهور المشار إليه. فقد ظلت المؤسسات الدينية تشكل ما يمكن تسميته ببنيات استقبال. حيث كانت تحتضن أفراد المجتمع وتسهر على تأطيرهم. كما أن منظومة القوانين التي كانت تنظم المعاملات بين الأفراد زمن سيادة الامبراطورية، ظلت قوية. ومن ثم، لم يتهافت أفراد الأرستقراطية اللائكية في إقليم اللاسيوم على تطبيق قوانين جديدة. ولم يسارعوا إلى التسلط على شؤون القضاء. ورغم أنهم شرعوا منذ منتصف القرن العاشر في تشييد القصور وإقامة مناطق نفوذ، فإنهم لم يلجئوا إلى نسج روابط فيودو - فصلية كما فعل زملائهم في عدد من أقاليم غالة[79]. وهذا ما يفسر في نظر الباحث عدم مواكبة الروابط الفيودو- فصلية (أي الفيودالية في معناها الضيق) في إقليم اللاسيوم لظاهرة تشييد القصور وإقامة مناطق النفوذ كما حدث في أقاليم غالة. لكن هذا لا يعني بأن أفراد الأرستقراطية (اللائكية بوجه خاص) ظلوا في إقليم اللاسيوم بمنأى عن الفيودالية أو بمنأى عما كانت تقوم به المؤسسات الدينية. فكيف يوضح بيير توبير هذا الأمر؟

---

[78] - Jules Gay, Les Papes du XIe siècle et la chrétienté, Paris, Gabalda, 1926, p.126. Voir aussi Jean Flori, Croisade et chevalerie, XIe – XIIe siècles, Paris – Bruxelles, De Boeck Université, 1998, pp. 15-16.

[79] - Pierre Toubert, Les structures du Latium…, Tome II, p. 1097.

يفيدنا الباحث بأن حضور أفراد الأرستقراطية في قلب الأحداث يتجلى من خلال الحديث عن "حركة إعادة الهيكلة" التي شهدها إقليم اللاسيوم بين سنتي 920 و1030. والتي شملت مختلف المجالات كأشكال السكن الريفي وأساليب الزراعة والبنيات الاجتماعية وطرق تدبير الشأن المحلي. وقد كانت وراء تلك "الحركة" تحولات كبرى ، أبرزها النمو الديموغرافي[80] الذي حدث في مجال جغرافي يتميز بصعوبة تضاريسه وقلة أراضيه الصالحة للزراعة. الأمر الذي كان يستدعي التدخل لإعادة تنظيم ذلك المجال بشكل يجعله قادرا على استيعاب التزايد المذكور دون إعاقة النمو الاقتصادي (أي التوسع الزراعي) الذي بدأ يرتسم في الأفق منذ نهاية القرن العاشر. ولتحقيق هذا المسعى، قام أفراد الأرستقراطية بتجميع سكان إقليم اللاسيوم في قرى محصنة بأسوار أقاموها في المرتفعات وفي المناطق الوعرة التي لم تكن مستغلة من قبل. فأفضى ذلك إلى ظهور تجمعات سكنية جديدة. أطلق عليها الباحث إسم "الأنكستلمنطو" (l'incastellamento)[81]. والواقع أن الأمر يتعلق بظاهرة تجاوزت كثيرا حدود التجمعات السكنية. اكتست دلالات متعددة وترتبت عنها نتائج بالغة الأهمية يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: أشرف على إقامة تلك التجمعات أفراد الأرستقراطية اللائكية والتحق بهم افراد الرستقراطية الدينية. أحيانا كانوا يقومون بذلك مجتمعين، وفي أحايين أخرى متفرقين. فانتهى على اثر ذلك عهد تميز فيه العمران الريفي بتفرق المساكن. وحل عهد أصبحت فيه المساكن متجمعة. وغدا "الكاستروم" (le Castrum) هو النواة الأساسية في التنظيم الترابي. وبالمثل انتهى عهد كانت فيه أرياف ايطاليا مجالا جغرافيا مفتوحا، يمكن أن تتحرك ساكنته في جميع الاتجاهات. وحل عهد أصبح فيه الفلاحون قرويون des (villageois ou des castellanus). يقيمون تحت رحمة أفراد

---

[80] - Ibid., Tome I, p. 313.

[81] - أطلق بيير توبير كلمة "الأنكستلمنطو" على التجمعات السكنية في قرى محصنة معلقة في المرتفعات. ويستعمل الفرنسيون كلمة "enchâtellement" كمرادف لها. وعلى غرار بيير توبير، لجأ روبير فوصيي (Robert) Fossier الى استعمال كلمة "encellulement" للحديث عن التجمعات السكنية في الأقاليم المنبسطة. أنظر في هذا الشأن كتابه:

Enfance de l'Europe: Aspects économiques et sociaux, Paris, P.U.F.,1982, 2 vol.

الأرستقراطية في تجمعات مغلقة يمكن نعتها بلغة عصرنا "بالكيطوهات" (des ghettos).

ثانيا: ترتب عن إقامة القرى المحصنة نهاية العمل بنظام الدومين الكبير le grand domaine الذي كان سائدا خلال الحقبة الكارولنجية. والذي بمقتضاه كانت الأراضي الصالحة للزراعة موزعة إلى استغلاليات كبيرة، شاسعة المساحة. فأصبح الآن كل دومين مقسما إلى وحدات صغرى يتوسطها قصر المالك العقاري. وتكتسي إعادة الهيكلة هاته دلالة بالغة في نظر بيير توبير لأنها تعني نهاية العصر القديم وبداية العصر الوسيط في إقليم اللاسيوم.

ثالثا: يختلف بيير توبير مع بعض الباحثين حين يربطون بين ظاهرة "الأنكستلمنطو" وغارات المسلمين على بعض المواقع الايطالية. ويوضح في هدا المقام بأن أقدام المسلمين وطأت إقليم اللاسيوم بين سنتي 870 و910. وقد استطاعوا الوصول إلى كنيسة القديس بطرس. ثم ابتعدوا عن الإقليم نهائيا بعد هزيمتهم في وقعة 915. في حين أن عملية تشييد القرى المحصنة لم تنطلق إلا بعد سنة 920[82].

وبناء على ما تقدم، يخلص بيير توبير إلى القول بأن المنشآت الجديدة أقيمت في بادئ الأمر لإعادة تنظيم سكان الأرياف. وبعد ذلك غدت فضاءات تعتمل فيها الحياة. بل إن جميع الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أصبحت الآن تعتمل في هذه الفضاءات الجديدة. وكأنه بذلك يقر ضمنا بأنها لا تختلف عن السنيوريات الإلزامية التي أرسى دعائمها أفراد الأرستقراطية في قمطيتي الماكوني وبروڤونس كما رأينا فيما مضى. ويؤكد بيير بوناصي فعلا، في معرض تعليقه على أطروحة بيير توبير، بأن تجمع السكن الريفي في إقليم اللاسيوم أو تفرقه في إقليم قطلونيا لا يعدوان كونهما مجرد تجليات اتخذها السكن هنا وهناك. أما في واقع الأمر، فقد كان السكان تحت سيطرة الطبقة الأرستقراطية التي استطاع أفرادها امتلاك حق اتخاذ القرار، أي امتلاك حق الإلزام[83]. وإذا كان مالكو حق الإلزام في قمطيات

---

[82] - Ibid. Tome I,p. 311.

[83] - Pierre Bonnassie, "Le Latium au cœur du Moyen Age", in Anuario de estudios medievales, No 09, 1974-1979, pp.723-731.

غالة فد حصنوا أنفسهم بتشييد القصور المنيعة. وشكلوا المليشيات للاستناد عليها في أجرأة ذلك الحق، فيبدو أن الهاجس الأمني أو العسكري لم يكن غائبا تماما عن أذهان أفراد أرستقراطية اللاسيوم. لأنهم بقدر حرصهم على حل المشاكل الديموغرافية عن طريق إعادة تنظيم المجال، فقد كانوا أيضا حريصين من خلال إقامة القرى المحصنة وتشييد القصور على حماية أنفسهم وحماية ممتلكاتهم العقارية، وجعلها في مأمن من أي خطر قد يتهددها من قبل الفلاحين، الذين أخذت أعدادهم تتكاثر بشكل ملفت، أو من قبل أية قوى أجنبية.

نخلص في ضوء ما تقدم إلى القول، بأن بيير توبير أبان بما لا يقبل الجدل بأن إقليم اللاسيوم، وبمعيته مجموع أقاليم ايطاليا، شهد ظاهرة الفيودالية. وأن الأمر يتعلق بظاهرة أصيلة نشأت وترعرعت في ذات الإقليم. وبالمثل، أبان بأنه انتهى زمن كان يتم فيه النظر إلى فيودالية غرب أوربا انطلاقا فقط من النموذج الماكوني أو من نماذج الأقاليم الواقعة في الشمال بين نهري الراين واللوار. ونؤكد من جانبنا بأن أطروحة بيير توبيرالتي حظيت باهتمام خاص في الأوساط العلمية[84]، غدت منذ صدورها نموذجا يقتدى من قبل المهتمين بالبحث في المؤسسات السياسية والقانونية وفي البنيات الاجتماعية والزراعية في أقاليم جنوب أوربا. وفد تلتها بعد سنتين فقط أطروحة بيير بوناصي حول إقليم قطلونيا التي أحدثت القطيعة بصفة نهائية مع الطروحات التي ظلت رائجة حتى مطلع سبعينيات القرن الماضي، سواء فيما يتعلق بنشأة وتطور الفيودالية، أو فيما يتعلق بطبيعة هذه الظاهرة في أقاليم جنوب غالة وأقاليم أوربا المتوسطية. فماذا يمكن أن يقال عن الفيودالية في إقليم قطلونيا ؟

اعتمد بيير بوناصي لانجاز منوغرافيته حول قطلونيا على ما ينيف عن 15000 نص تعود للفترة الممتدة بين منتصف القرن العاشر ونهاية القرن الموالي. توزعت بين سجلات أديرة ومواثيق وعقود ونصوص هاجيوغرافية وغيرها. خلص بعد استقرائها إلى فكرة أساسية، وهي أن إقليم قطلونيا شهد خلال الفترة المذكورة تحولات اقتصادية كبرى واكبتها عملية إعادة تشكل

[84] - دليلنا في ذلك التعاليق والتقارير الكثيرة التي خصها بها الباحثون في الدوريات والمجلات المتخصصة.

للبنيات الاجتماعية. ومن ثم، ذهب إلى التأكيد بأن نشأة وتطور ظاهرة الفيودالية في إقليم قطلوتيا لا يمكن فهمها وتتبع مسارها إلا باستحضار النمو الاقتصادي الذي أفضت إليه تلك التحولات الاقتصادية. وبذلك يكون بيير بوناصي قد تبنى وجهة نظر مختلفة تماما عن تلك التي تبناها كل من جورج دوبي وجون- بيير بولي حين ربطا نشأة الفيودالية بالتحولات السياسية.

أولا: نهاية الركود الاقتصادي في إقليم قطلونيا وبداية النمو

يفيدنا بيير بوناصي بأن النصوص التي اعتمدها تسمح بالقول بأن الوحدات التي يتشكل منها إقليم قطلونيا كانت منتظمة خلال الفترة موضوع البحث في مجموعة قمطيات، أكبرها قمطية برشلونة. وعلى غرار قمطية الماكوني، ظلت مؤسسة القمطية قوية في مختلف قمطيات قطلونيا، حتى حدود سنة 950. حيث كان القمط مهاب الجانب يدين له بالولاء جميع السكان من خاصة وعامة. وربما كان التماسك والتآلف في قطلونيا أقوى مما كان عليه في سائر قمطيات جنوب أوربا نظرا لقربها من مراكز وجود المسلمين في الأندلس. أما اقتصاديا، فكانت قطلونيا إقليما فقيرا حتى حدود السنة المذكورة. يقيم سكانها، المؤلفين في معظمهم من فلاحين، في المناطق الوعرة. يعيشون في إملاق وتغلب على حياتهم الرتابة.

ويفيدنا المؤلف بأن أقماط قطلونيا تحللوا من تبعيتهم لملوك غالة منذ عهد بوريل الثاني (Borrell II) الذي تولى مهام القمطية في برشلونة بين سنتي 948 و992. وبما أنه لم يعد لهم أي سند يحميهم، فقد ظلوا حريصين على كسب ود خلفاء قرطبة بحفظ المواثيق وتبادل الهدايا والصلات. ولم يجرؤوا يوما على مناوشة مسلمي الأندلس رغم أنهم تعرضوا لبعض الحملات العسكرية مثل تلك التي قادها المنصور بن أبي عامر سنة 985 م./ 374 هـ. وتلك التي قام بها ابنه عبد الملك سنة 1003 م./ 393 هـ. ورغم انقلاب موازين القوى لصالح مسيحيي شبه جزيرة ايبيريا بعد سقوط الخلافة واتجاه الأندلس نحو التجزئة، استمر أقماط قطلونيا في نهج سياسة الود والمهادنة تجاه القائمين بالأمر في الممالك الطائفية خلافا للسياسة التي انتهجها القشتاليون. وأهم ما تجرؤوا على القيام به هو حماية بعض الممالك الطائفية

الصغرى مثل مملكتي سرقسطة وطرطوشة، والمشاركة في بعض الحملات التي قام بها مسيحيو شبه جزيرة ايبيريا ضد مسلمي الأندلس والسماح لعدد من المحاربين القطلانيين بوضع مهاراتهم القتالية رهن إشارة بعض القوى الإسلامية مقابل أجر.

ويبدو أن سياسة الأقماط، وكذلك خدمات المحاربين عادت بالنفع على القمطية وعلى سكانها. فقد أخذت تتسرب إليها كميات مهمة من القطع الذهبية الأندلسية. ساهمت منذ حوالي سنة 985 في إنعاش اقتصادها. حيث أعطت ديناميكية للنشاط الزراعي الذي كان معتمد سكانها. وأسهمت في إذكاء المبادلات التجارية، وإن ظلت منتجات الأرض تمثل موضوع تلك المبادلات، مما أفضى إلى نهضة اقتصادية. بدأت معالمها تتضح أكثر ابتداء من سنة 1020[85].

وينبهنا بيير بوناصي في هذا المقام، بأنه من الخطأ القول بأن العوامل الخارجية وحدها هي التي أدت إلى حدوث الانتعاش الاقتصادي. والصواب هو أن استقرار الأوضاع الأمنية على حدود قطلونيا هيأ الظروف الملائمة لجهود مضنية كان يقوم بها الفلاحون منذ منتصف القرن العاشر. تمثلت في عمليات توسيع للمساحات الصالحة للزراعة عن طريق استصلاح الأراضي الهامشية وتجفيف بعض المستنقعات وتحسين أساليب الأداء في العمل الزراعي. وأتى ذهب الأندلس ليقدم قيمة مضافة لتلك الجهود.

والحصيلة هي أن عوامل خارجية وأخرى داخلية تظافرت لينتقل إقليم قطلونيا من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو[86]، ومن مرحلة الانغلاق إلى مرحلة الانفتاح. وقد تجسدت صور هذا الانتقال في ارتفاع كمية عائدات الأرض، وانتعاش الأسواق، وازدياد حدة السيولة النقدية، وانتعاش حركة البناء والتشييد وتحسن ظروف عيش السكان، وارتفاع وتيرة الترحال في اتجاه المراكز المسيحية والإسلامية.

---

[85] - Pierre Bonnassie, La Catalogne du milieu du Xe à la fin du XIe siècle: croissance et mutations d'une société, Toulouse, Association des publications de l'Université de Toulouse-Le Mirail,1975-1976, Tome I, p. 433 et p. 479.

[86] - Ibid. , Tome I, p. 480.

ثانيا: النمو الاقتصادي وتشكل الروابط الفيودو- فصلية

كان من تبعات النمو الاقتصادي، أن ازدادت قيمة وأهمية الأرض. وأصبحت موضوع رهان حاد وصراع مكشوف بين عموم الفلاحين وكبار الملاكين من أفراد الأرستقراطية الذين تزايد جشعهم. فلجأ هؤلاء إلى تشييد الحصون والقصور المنيعة وتشكيل المليشيات العسكرية على غرار ما قام به أقرانهم في مختلف قمطيات غالة. وشرعوا في شن الغارات على بعض المؤسسات الدينية وعلى الفلاحين للاستحواذ على ما في حوزتهم من أراضي.

وآل الصراع بطبيعة الحال لأفراد الأرستقراطية الذين نجحوا في بسط سلطانهم على معظم فلاحي قطلونيا من خلال إرساء السنيورية الإلزامية. التي تمثل في نظر المؤلف مؤسسة أقيمت للاستفادة من الثمار التي أسفرت عنها جهود الفلاحين[87].

ويبدو أن المكاسب المادية والمعنوية التي حققها أفراد الأرستقراطية، لم تثنهم عن طلب المزيد. فأينعت رؤوس الكبار منهم. وأخذوا يرنون بأبصارهم نحو مؤسسة القمطية. ودخلوا فعلا في صراع مكشوف مع القمط رايموند برنجر الأول (Raimond Béranger Ier). نجحوا على إثره في بسط سلطانهم على القرى الواقعة في منطقة قطلونيا العليا. وأسسوا بها ما يشبه الكيانات السياسية المستقلة (des dominations territoriales autonomes)، بينما فشلوا في تحقيق نجاح مماثل في الحاضرة برشلونة وفي القرى التابعة لأعمالها. ومرد هذا الفشل، في نظر بيير بوناصي، يكمن في قوة سلطة القمط في هذه المناطق وفي انضمام سكان الحاضرة وفلاحي القرى إلى صفوفه تجنبا للسقوط في قبضة أفراد الأرستقراطية.

والأهم من ذلك، هو أن الانتصار الذي حققه القمط في هذه المواجهة شكل منعطفا حاسما في مسيرة المؤسسات السياسية والبنيات الاجتماعية في قطلونيا. فقد خبر رايمند برنجر قوة خصومه، فارتأى أن يتحول من قمط يشرف على تدبير الشأن العام في برشلونة وأعمالها، ويرعى شؤون جميع

---

[87] - Ibid., Tome II, p. 537. Voir aussi du même auteur Les cinquante mots clefs de l’histoire médiévale, Toulouse, Privat, 1981, p. 27 et p.86.

أفراد المجتمع من خاصة وعامة إلى قائد للارستقراطية. فكان هذا التحول يعني بالنسبة لبيير بوناصي دخول قطلونيا في "عصر الفيودالية"[88]. حيث غدت الروابط الفيودو- فصلية هي أساس العلاقات بين الأقماط الذين تعاقبوا على إدارة قطلونيا وكبارأفراد الأرستقراطية. وقد تميزت هذه الروابط بكونها كانت تتم أمام الملأ في طقوس ومراسيم خاصة. ثم أصبحت منذ سنة 1040 تتم عبر مواثيق أو عقود[89](les convenientiae) . فكان كل واحد من كبار الأرستقراطية يبرم عقدا مع القمط، بوصف الأول فصلا والثاني سنيورا. وبموجب هذه العقود كان يتم تحديد واجبات وحقوق كل طرف من طرفي العقد. وقد تزايد عدد هذه العقود خلال السنوات الموالية. وواكبت الروابط القائمة على العقود، روابط فيودو- فصلية من دون عقود بين المنتمين للشريحة السفلى والمنتمين للشريحة الوسطى في الطبقة الأرستقراطية. وكذلك بين هؤلاء والمنتمين للشريحة العليا في نفس الطبقة.

والمحصلة النهائية، هي أن شبكة الروابط الفيودو- فصلية بلغت في ظرف لا يتجاوز العقدين بعد سنة 1040 مستوى رفيعا من النضج والتبلور لم يسبق له مثيل في مختلف أقاليم غرب أوربا، بما في ذلك الأقاليم الواقعة بين نهري اللوار والراين التي ظلت تنعت، حتى مطلع سبعينيات القرن الماضي، بكونها مهد الفيودالية.

يسمح العرض الوجيز لمضامين المنوغرافيات الإقليمية التي اخترناها كنماذج لرصد مظاهر تطور الفيودالية خلال المرحلة الثالثة من مسيرتها، بالقول بأن الفيودالية بلغت فعلا مستوى متطورا من النضج بعد سنة 1000. يمكن إجمال تجلياته والأبعاد المترتبة عنه في العناصر الآتية:

- أولا: تجلى ذلك النضج في تجزئة مطلقة للسلطة، التي أصبح يمارسها كل من استطاع إلى ذلك سبيلا من أفراد الأرستقراطية. وقد غدت تلك السلطة تمارس في دوائر ترابية ضيقة لا تتجاوز حدود القرية. فتراجع دور قصور الملوك ومقرات الأقماط. وأمست القصور القديمة التي كان يملكها

---

[88] - Pierre Bonnassie, La Catalogne…, Op. Cit., Tome II, p. 680.

[89] - Pierre Bonnassie, "Les conventions féodales dans la Catalogne du XIe siècle" , in Les structures sociales de l’Aquitaine , du Languedoc et de l’Espagne au premier âge féodal , Paris,éd. Du C.N.R.S., 1969, pp.187-208.

أفراد الأرستقراطية، والقصور التي استحدثها نفر منهم، مراكز لاتخاذ القرارات وإصدار الأوامر وممارسة حق الإلزام الذي تم تسليطه على عموم الفلاحين. واستتبع كل ذلك اتساع نطاق شبكة روابط الفصالة التي بلغت خلال هذه المرحلة الثالثة مستوى من الكمال. فأخذت تبرم بمناسبة إقامتها في بعض الأقاليم عقود ومواثيق. كما حدث مثلا في إقليمي قطلونيا واللانكْدوك، حيث حلت تلك المواثيق محل الوفاء القائم على القسم في الروابط الفيودو-فصلية. وفي الوقت ذاته أصبحت هذه الروابط متمحورة حول الفيف الذي لم يعد متمثلا في قطعة أرض فقط، بل أصبح كذلك عبارة عن قصور أو حصون كان يمنحها الأقماط أو كبار الملاكين العقاريين لقادة المليشيات العسكرية[90].

- ثانيا: يبدو أن هذه التحولات كانت بالغة الأهمية حسب الانطباع الذي تتركه قراءة مؤلفات المعاصرين لها[91]. ترتبت عنها نتائج عميقة وشاملة على جميع الأصعدة، ولذلك ذهب جورج دوبي، المعروف بكونه أبرز الباحثين الفرنسيين في التاريخ الأوربي الوسيط ، إلى نعتها "بالثورة الفيودالية"[92]. فيما ارتأى باحثون آخرون نعتها "بالانتقال الفيودالي"[93] la mutation (féodale).

[90] - أنظر في هذا الشأن بيير بوناصي:

"Du Rhône à la Galice:Genèse et modalités du réglme féodale",in Structures féodales et féodalisme…, Op.Cit.p. 39 et suivantes.

[91] - من بينهم راوول كْلابير (Raoul Glaber) أحد أبرز إخباريي العصر الوسيط. ولد سنة 985 وتوفي بعد سنة1047. نقل إلينا معطيات عن تلك التحولات في "تواريخه" التي ترجمها الى الفرنسية فرانسوا كْيزو (Francoit Guizot)، ونشرها سنة 1824 تحت عنوان: Chronique de Raoul Glaber. ثم أعاد موريس برو (Maurice Prou) نشر نصها اللاتيني بباريس سنة 1886 ضمن اصدارات A. Picard

[92] - استعمل جورج دوبي عبارة "la révolution féodale" لأول مرة وجعلها عنوان مبحث في كتاب:

Les trois ordres ou l’imaginaire du féodalisme, Paris, Gallimard, 1978, pp. 182-205.

[93] - يتعلق الأمر بجون بيير- بولي وإريك بورنازيل اللذان جعلا عبارة " la mutation féodale" عنوانا لكتاب أصدراه سنة 1980. وقد سبق أن أحلنا عليه. والجدير بالإشارة أن مسألة الثورة الفيودالية أو الانتقال الفيودالي، التي لا يسمح لنا المقام بالتوقف عندها، أثارت نقاشا حادا في أوساط الباحثين خلال السنوات القليلة الماضية. ويمكن الاطلاع على هذا النقاش من خلال العودة إلى المقالات التي نشرتها المجلة الأنجليزية Past and Present في العدد 142 الصادر سنة

- ثالثا: انخرطت فيما نسميه بالمرحلة الثالثة من مسيرة الفيودالية مختلف أقاليم غرب أوربا، ولو أن انطلاقة هذه المرحلة تمت في فترات متفاوتة نسبيا بين كيان سياسي وآخر. كما أن تلك الانطلاقة كانت متفاوتة بين كيانات متجاورة داخل المجال الجغرافي الواحد. ففي غالة نجح أفراد الأرستقراطية في الانفراد بالسلطة في جميع الأقاليم منذ العقد الثاني من القرن الحادي عشر كما يتضح من منغرافيتي جورج دوبي وجون- بيير بولي. أما في انجلترا، فلم يحدث ذلك إلا على نطاق ضيق منذ عهد وليم الفاتح Guillaume le Conquérant. فقد تنامت قوة بعض البارونات وأقاموا شبكة من علاقات التبعية. كما أصبحت تحت إمرتهم مليشيات عسكرية، ولكنهم ظلوا يحترمون المؤسسة الملكية من خلال تقديم الضرائب وتلبية نداء الملوك حين يدعونهم لإبداء المشورة أو لخوض الحروب[94].

ويبدو أن هذا المسار الخاص الذي سلكته الفيودالية في أنجلترا هو الذي حدا ببعض الباحثين إلى إنكار وجود فيودالية بها. بل إن نفرا منهم نادوا بضرورة شطب مفهوم الفيودالية من قاموس اللغة الأنجليزية[95].

1994، والعدد 152 الصادر سنة 1996، والعدد 155 الصادر سنة 1997. كما يمكن العودة إلى كتاب دومنيك بارتلمي (Dominique Barthélémy):

La mutation de l'an mil a-t-elle eu lieu ? Servage et chevalerie dans la France des Xe et XIe siécle, Paris, Fayard, 1997.

كما يمكن العودة إلى بحث لكريستيان لورنسون روزاز (Christian Lauranson Rozaz) تحت عنوان: " Le débat sur la mutation féodale:état de la question". وهو نص من 14 صفحة في صيغة pdf منشور على الموقع: http //www.droit.u-clermont1.fr.:

[94] - لمزيد من التفاصيل بخصوص هذا الموضوع نحيل القارئ إلى دراستين إحداهما قديمة باللغة الفرنسية والأخرى باللغة الأنجليزية صدرت منذ بضع سنوات. وهما:

- Charlees Menche de Loise, France et Angleterre, étude sociale et politique, Paris, éd. E. Dentu, 1859.

- Wilfred Lewis Warrem, The governance of norman and angevin England 1086-1272, California, Stanford University Press, 1987.

[95] - تعد الباحثة اليزابيث راش براون (Elisabeth Rash Brown) أبرز من عبر عن هذا الموقف في عدد من أبحاثها وأهمها في هذا المقام مقال:

"The tyranny of construct, feudalism and historians of medieval Europe", in The American
Historical Review, Vol. 79, No 04, 1974, pp. 1063-1088.

وخلافا لأنجلترا، ففي شبه جزيرة أيبيريا استطاعت أرستقراطية إقليم قطلونيا أن تفرض وجودها كقوة فاعلة ابتداء من سنة 1060 بعد أربعين سنة من الصراع مع سلطة الإقليم ممثلة في شخص القمط.

وقريبا جدا من قطلونيا، في مملكة قشتالة وليون، لم يستطع أفراد الأرستقراطية الانفراد بالسلطة إلا بعد سنة 1109 تاريخ وفاة ألفونسو السادس، الذي كان يحكم المملكة خلال عهده بيد من حديد[96].

وعموما، فقد حدثت التحولات في مختلف كيانات غرب أوربا بعد فترة مخاض صعبة امتدت بين سنتي 1020 و1060 أو 1080. احتدمت خلالها النزاعات السياسية – العسكرية والاضطرابات الاجتماعية. فماذا يمكن أن يقال عن ملامح فترة المخاض وما هي مظاهر التحولات التي انبثقت عنها؟

يستفاد من الأبحاث المنوغرافية التي استعرضنا مضامينها، ومن غيرها[97]، بأن الفترة المشار إليها شهدت فعلا حالة احتقان وتوتر عمت مختلف أقاليم غالة كإقليم ماكوني وإقليم بواتو (Poitou) وإقليم بيكارديا la Picardie، وهي أقاليم تقع وسط وشمال غالة وقريبة من مركز السلطة. وحدث الاحتقان أيضا في إقليمي بروڤونس واللانكْدوك (le Languedoc) الواقعان في الجنوب والبعيدين نسبيا عن مركز السلطة. وحدثت نفس الحالة في إقليم اللاسيوم الايطالي البعيد عن التأثير المباشر للأحداث الجارية في غالة، وكذلك في أقاليم شبه جزيرة أيبيريا التي كان من المفترض أن تظل فيها جميع فئات المجتمع متماسكة، وأيديها في أيدي القائمين بالأمر بها، نظرا لوقوعها بمحاذاة مراكز وجود المسلمين الذين كانوا يهددونها باستمرار.

---

[96] - Marie-Claude Gerbet, La noblesse dans le royaume de Castille, Paris, les publications de la Sorbonne, 1979.

[97] - يمكن أن نذكر في هذا المقام المنغرافيات الآتية:

Marcel Garaud, Les châtelains de Poitou et l'avénement du régime féodal. XIe-XIIe siècles, Poitiers, éd., Société des Antiquaires de l'Ouest, 1967 ;Robert Fossier, La terre et les hommes en Picardie jusqu'à la fin du XIIIe siècle, Paris, B. Nauwelaerts, 1968, 2 Vol. ; Dominique Barthélemy, Les deux âges de la seigneurie banale. Coucy (XIe-XIIIe siècles), Paris, les publications de la Sorbonne, 1984 ; Hélène Débax, La féodalité languedocienne XIe-XIIe siècles. Serments, hommage et fiefs dans le Languedoc Trencavel, Toulouse, Presses Universitaires du Mirail, 2003.

والراجح، أن العنف أصبح يطبع سلوك أفراد المجتمع عامته وخاصته منذ مطلع القرن الحادي عشر. وكأنهم استشعروا جميعا بأن حدثا ما يلوح في الأفق كان يجب الاستعداد له. ما هو ذلك الحدث الذي كان يلوح في الأفق؟ إنه باختصار النهضة الاقتصادية التي بدأت مقدماتها منذ مطلع القرن التاسع[98]، والتي ستتجلى في صورة أوضح بعد سنة 1020. وستستمر حتى حوالي سنة 1320. فقد أحس الفلاحون، الذين بذلوا جهودا مضنية في استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات الصالحة للزراعة، بأن عوائق توضع أمامهم لمنعهم من الاستفادة من ثمار تلك النهضة. أما أفراد الأرستقراطية، فأرادوا استباق الأحداث للاستفادة منها. ولذلك شرعوا في وضع "المسالك" و"القنوات" التي ارتأوا أن تعبرها النهضة الآتية.

وهكذا بدأت في أوساط الفلاحين إرهاصات الحركات الاحتجاجية التي ستندلع بعنف، متخذة تارة شكل حركات دينية كالحركات الهرطقية (les hérésies)[99]، وتارة شكل انتفاضات اجتماعية عارمة[100]. اندلع بعضها بين سنتي 1000 و1320، أي خلال العصر الوسيط الأوسط. بينما اندلعت سلسلة أخرى منها منذ سنة 1315 أو 1320. واستمرت طيلة العصر

---

[98] - عن مقدمات النهضة الاقتصادية أنظر كتاب جورج دوبي:

Guerries et paysants.VIIe-XIIe siècles. Premier essor de l'économie européenne, Paris, Gallimard,1973.

[99] - أنظر عن هذه الحركات كتاب:

Régis Blanchet, Les hérésies médiévales face à l'inquisition, Paris, éd., du Prieuré, 1995, 2 Vol.

وكتاب:

André Vauchez et Robert Fossier, Histoire du Moyen Age, Tome II (Xe-XIe siècles), Paris, A. Colin, 2005.

[100] - تناول عدد كبير من الباحثين الانتفاضات الاجتماعية التي شهدها الغرب الأوربي خلال العصر الوسيط الأوسط والعصر الوسيط الأسفل. يمكن العودة إلى المؤلفات الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

- Rodney Howard Hilton, Bond men made free, medieval peasant movements and the English rising of 1381, London, éd., Maurice Temple Smith, Ltd.,1973.
- Laurent Feller, Paysans et seigneurs au Moyen Age, VIIIe-XVe siècles, Paris, A. Colin, 2007.
- Flaran, Les luttes anti-seigneuriales dans l'Europe médiévale et moderne (Actes des journées d'études tenues à l'abaye de Flaran) ,Toulouse, Presses Universitaires du Mirail, 2009.

الوسيط الأسفل، متزامنة مع الكوارث الطبيعية والديمغرافية والحروب التي شهدتها أقاليم غرب أوربا خلال هذه الفترة.

أما أفراد الأرستقراطية، الذين يهمنا أمرهم في هذا المقام، فقد بدأوا يتلكئون في تقديم الولاء للأقماط كما رأينا في ما مضى. وأخذت العلاقات بين الطرفين تميل نحو التشنج. ينطبق هذا الأمر أيضا على نفر من أفراد الأرستقراطية الذين ينتمون لأسر عريقة، والذين كانوا يشاركون في ممارسة السلطة في القرى بتفويض من الأقماط أو بتفويض مباشر من الملوك. فقد أصيبوا هم الآخرين بالعدوى. وبموازاة هذه التطورات أخذ الفساد ينخر جسم مؤسسة القمطية. فقد تفشت الضغائن والدسائس بين الأقماط ومساعديهم، كما حدث في إقليم قطلونيا وفي قمطية اللانكْدوك مثلا حسب الإفادات التي يقدمها لنا كل من بيير بوناصي[101] وهلين ديباكس[102] في الموضوع. وسرعان ما كانت هذه المشاكل تتحول إلى صراع مكشوف. ومن البديهي في مثل هاته الحالة أن ينضم أرستقراطيون لهذا الطرف وآخرون لذاك الطرف ثم يحدث الاقتتال.

والراجح أن هذه الظاهرة لم تقتصر على إقليم قطلونيا وقمطية اللانكْدوك، بل حدث ما يشبهها في أقاليم وقمطيات أخرى كما يتضح من المنغرافيات الإقليمية التي سبق أن أحلنا عليها. حيث خصص مؤلفوها صفحات مطولة للحديث عن الوقائع والحروب التي دارت رحاها بين أفراد الأرستقراطية، إما بسبب اختلاف المواقف من مؤسسات القمطية ومن شخص القمط، أو لأسباب ودواعي مختلفة. وإن أهم ما يمكن استخلاصه من وراء هذا الحديث هو أن وقائع الحروب لم تعد تجري فقط على مستويات جهوية أو إقليمية كما كان يحدث في الماضي، بل أصبحت كذلك عبارة عن وقائع شبه يومية تحتدم على المستوى المحلي. أي في حدود القمطية، وأحيانا في حدود القرية الواحدة على مشارف القصر أو الحصن.

وانطلاقا من هذا الاعتبار، ذهبت دومنيك بارثلمي (Dominique Barthé- lémy) إلى القول بأن الحروب وعمليات القرصنة وعمليات السلب

---

101 - Pierre Bonnassie , La Catalogne…, Op.Cit. Tome II, p.539 et suivantes. Voir aussi les pages 575-580.

102 - Hélène débax, La féodalité languedocienne…, Op.Cit., pp. 233-268.

والنهب (les rapines)، وجميع أشكال العنف الأخرى غدت بعد مطلع القرن الحادي عشر إحدى ظواهر المجتمع الأوربي[103]. بينما ذهبت هلين ديباكس إلى التأكيد بأن العنف غدا أحد مكونات الفيودالية[104].

وكان من الطبيعي في مثل هاته الأجواء أن يتصدر حملة السيف واجهة الأحداث. فعليهم أخذ يعول أفراد الأرستقراطية في خوض الوقائع الدائرة بين بعضهم البعض، أو الدائرة بينهم وبين الأقماط. وعليهم كذلك أخذوا يعولون لإخماد انتفاضات الفلاحين. ومن ثم، تكاثرت المليشيات العسكرية التي كانت عبارة عن فرق تتشكل من فرسان (les milites) ومن محاربين مرابطين في الحصون (les milites castri). وقد قدر بيير بوناصي بأن الفرقة الواحدة من تلك المليشيات كانت تتألف أحيانا من مائة محارب[105]. وفي ذات السياق، خلص فليب دوران (Philippe Durand)[106] إلى القول، بعد تحريات ميدانية، بأن عدد المحاربين المرابطين في القصور المنتشرة هنا وهناك في غرب أوربا كان مختلفا، ولكنه كان يصل عموما إلى المائة محارب. وينبهنا في هذا الشأن بأن هذا العدد كان يرتفع تبعا للظروف والمستجدات العسكرية[107]. ومن هنا نستطيع أن نتصور بأن مجمل عدد المحاربين كان يقدر بالآلاف. بعضهم كان يحارب تحت إمرة الأقماط، وبعضهم الآخر تحت إمرة المؤسسات الدينية، وبعضهم تحت إمرة كبار الملاكين العقاريين. وكانت تربط بين كل واحد منهم وبين سيده القمط أو المؤسسة الدينية أو الأرستقراطي روابط فيودو - فصلية. كانت تقضي بأن يقوم بخدمة سيده السنيور[108] مقابل قطعة أرض (الفيف).

---

[103] - Dominique Barthélemy, Les deux age de la seigneurie banale…, Op.Cit., pp. 539-541.

[104] - Hélène Débax, La féodalité…, Op.Cit., p. 233

[105] - Pierre Bonnassie, "Du Rône à la Galice genése et modalité du régime féodale" , in Structures féodales et féodalisme…, Op.Cit. p. 32. Voir aussi du même auteur, Les milites en pays d'Oc au XIe siècle, dans son recueil d'articles intitulé: Les sociétés de l'an mil un monde entre deux ages, Bruxelles, De Bœck Université, 2001, p.453 et suivantes.

[106] - Philippe Durand, Le château fort, Paris, éd., J.P. Gisserot, 1999.

[107] - Ibid., p. 8.

[108] - كانت الخدمة العسكرية التي تسمى بالفرنسية "le service d'ost " تمثل أهم خدمة على الإطلاق.

ومن المفيد الإشارة إلى أن خصوصيات المرحلة اقتضت في بعض القمطيات لجوء أفراد الأرستقراطية إلى الوسائل السلمية لفض النزاعات القائمة بينهم والتحالف لمجابهة التحديات المشتركة، وأهمها انتفاضات الفلاحين، لذلك نشأت في تلك القمطيات، إلى جانب الروابط الفيودو- فصلية التي تربط بين كل سنيور وأفصاله، روابط فيودو - فصلية بين بعض "السناييير"، وخاصة بين متوسطي وكبار الملاكين العقاريين أو بين هؤلاء والبابوية كما حدث مثلا في قمطية بروڤونس أو في إقليم اللاسيوم. ويبدو أن هذه الروابط تجاوزت مستوى "المجموعات" ونحت نحو "المركزية" في إقليم قطلونيا. فقد استطاع قمط برشلونة ريموند برنجر الأول أن يحسم سنة 1070 الصراع الدائر بينه وبين الأرستقراطية المحلية لصالحه. فلجأ إلى "ترويض" الروابط الفيودو- فصلية القائمة بين أفراد الأرستقراطية والمليشيات التابعة لهم بأن سخر تلك الروابط لحسابه من خلال إقامة شبكة علاقات تبعية. وضع نفسه على رأسها. فغدا بذلك "سنيور السناييير". وتفاديا لأية ردة من جانب أحد عناصر الشبكة اقترح إبرام عقود أو مواثيق (àconvenenientiae) بينه وبين أفراد الأرستقراطية[109]. منح بمقتضاها لهؤلاء "أفيافا" تمثلت في قطع أرض وحصون نظير الالتزام بولائهم للقمط واحترام مؤسسات القمطية. وكأنه بهذا الإجراء ألهم الملوك والأمراء الذين حكموا الكيانات المسيحية في شبه جزيرة أيبيريا بعد القرن الثاني عشر. إذ أرسوا هم الآخرين حكمهم على العناصر الثلاث: الفصالة والفيف والمواثيق التي غدت هي العناصر الأساسية المعتمدة في الحكم وتدبير الشأن العام.

ويبدو أن هذا الإجراء كان ناجعا ومنسجما تماما مع ما كان يعتمل في الواقع. بدليل أن بعض القائمين على الأمر في فرنسا "مهد الفيودالية" تبنوه هم بدورهم خلال القرن الثالث عشر وحتى أواخر القرن الموالي. وبعد هذا التاريخ بدأ الوهن يدب في أوساط الأرستقراطية من جراء المصاعب

[109] - Pierre Bonnassie,"Les conventions féodales...", contribution déjà citée.

الاقتصادية - المالية التي أخذوا يعانون منها منذ سنة 1317[110]. وزادت من تفاقم تلك المصاعب حرب المائة سنة التي اندلعت بين فرنسا وانجلترا سنة 1337، بالإضافة إلى طاعون 1348-1349. فهيأت هذه العوامل الظرفية المواتية لتشرع "الدولة" مجددا في استعادة هيبتها على أسس قومية هذه المرة. فكان ذلك يعني بداية تلاشي الفيودالية رغم أن بعض تجلياتها القانونية والمؤسساتية ظلت مستمرة في فرنسا "مهد الفيودالية" حتى سنة 1789. ولذلك ذهب جمهرة من الباحثين إلى نعت الثورة الفرنسية بكونها "ثورة ضد الفيودالية"(une révolution anti-féodale) [111].

---

[110] - أنظر ما ذكرناه في مقدمة هذا البحث. ولمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى كتاب ڭي بوا (Guy Bois):

Crise du féodalisme, Paris, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1976

وكتاب رودني هلتون (Rodney Howard Hilton):

Class conflict and the crisis of feudalism. Essays in medieval social history, London, The Hambledon Press, 1985.

[111]- يمكن العودة بخصوص هذا الموضوع إلى الكتابين الآتيين:

- L'abolition de la féodalité dans le monde occidental, (actes du colloque international tenu à Toulouse entre le 12 et le 16 novembre 1968), éd., du C.N.R.S.,Paris, 1972, 2 Vol.

- John Markoff, The abolition of feudalism. Peasants, Lords and Legislations in the French Revolution, Pensylvania, The Pensylvania University Press, 1996.

المبحث السابع

حركة التمدين في أوربا المتوسطية

خلال العصر الوسيط

من وجهة نظر إتيين هوبير (Étienne Hubert)

شهدت أوروبا الغربية تحولات كبرى خلال العصر الوسيط الأوسط. وقد تطرقنا لبعض مظاهرها في المبحث الذي خصصناه للحديث عن نشأة الفيودالية وتطورها.

ومن المفيد التذكير في هذا الصدد بأن تلك التحولات شملت مختلف المجالات. وقد تناول مجموعة من الباحثين الأوربيين مظاهرها السياسية أوالاقتصادية أو الاجتماعية والديموغرافية في مؤلفات كثيرة. وارتأى بعضهم التوقف عند مظاهرها في مجال التعمير. فتناولوا بالبحث والتمحيص حركة التمدين التي شهدت طفرة منذ مطلع القرن الحادي عشر مؤشرة بذلك على عودة المدن الى الواجهة بعد سيادة القرى منذ القرن الخامس. فاستعادت بذلك جانبا من الهيمنة التي فقدتها خلال فترة طويلة. وأضحت، الى جانب القرى، اطارا للأحداث وللتفاعلات التي ستتشهدها أوربا منذ مطلع العصر الوسيط الأوسط.

ويعد الفرنسي إتيين هوبير (Étienne Hubert) واحدا من بين الباحثين الذين اهتموا بالبحث في حركة التمدين، حيث خصها بمجموعة مقالات من بينها مقال مطول نشره في عدد من مجلة "حوليات" صدر سنة 2004[1].

---

[1]" -La construction de la ville. Sur l'urbanisation dans l'Italie médiévale". Annales. Sciences Sociales. 2004. no 1. pp. 109-139.

وقد ارتأينا تخصيص هذا المبحث لعرض ما أورده عن هذه الحركة التي عدها، على غرار جاك لو ڭوف، أولى "نجاحات" العصر الوسيط الأوسط[2].

يرى اتيين هوبير أن جاك لو ڭوف كان محقا حين كتب سنة 1964 بأن "الهجرة من الأرياف نحو المدن، بين القرنين العاشر والرابع عشر، كانت من بين أبرز ظواهر العصر الوسيط"[3]. فقد ساهمت في ارتفاع عدد سكان تلك المدن، وفي تحديد معالم التراتبية بينها داخل الشبكة الحضرية حتى بداية العصر الحديث.

ويتضح هذا الأمر في كون تلك الهجرات رفعت نسبة الحضريين في أوساط ساكنة أوربا سنة 1300 الى حوالي 10%. وكانت ايطاليا من بين أهم الكيانات التي تميزت بتمدين مكثف. فقد بلغ عدد السكان الحضريين بها، خلال هذا التاريخ، ما بين 2,5 و3 ملايين نسمة من بين 12،5 مليون نسمة كانوا يشكلون العدد الاجمالي لسكانها. وبذلك بلغت نسبة التمدين بها حوالي 25%[4].

وإذ يقر اتيين هوبير بأهمية دور حركات الهجرة، فإنه ينبه بأن ثمة عوامل أخرى ساهمت بدور لا يقل أهمية في ارتفاع وتيرة التمدن بايطاليا. أولها، غنى التركة الحضرية التي ورثتها عن العصر القديم. ثانيها، استمرارية الحياة الحضرية بها خلال العصر الوسيط الأعلى، في وقت تراجعت فيه بشكل ملحوظ في مناطق أخرى من أوربا المتوسطية. وثالثها، تزايد عدد السكان بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر، ليس بسبب الهجرات، وانما بسبب النمو الديموغرافي الذي ساهم فيه التوسع الزراعي، وانتعاش المبادلات التجارية والأنشطة الحرفية. وقد تجسد هذا التزايد السكاني في كون ثلاثة مدن تجاوز عدد سكان كل واحدة منها 100 000 نسمة سنة 1300. بينما تراوح عدد سكان ثمان مدن بين40 000

---

[2] - يعتبر جاك لو ڭوف "الازدهار الحضري "أول نجاحات القرن الثالث عشر". أنظر مؤلفه هل ولدت أوربا في العصر الوسيط؟، تعريب محمد حناوي ويوسف نكادي، مطبعة مفكر، وجدة، 2015، ص. 106 وما يليها.

[3] - أنظر الصفحة 106 من كتابه:

La civilisation de l’Occident médiéval. Paris. Aethaud. 1964.

[4] - أنظر الصفحة 109 من مقاله الذي أحلنا عليه في الهامش رقم 1.

و80 000 نسمة. ويعني ذلك انتصار تمدن العصر الوسيط في شمال ووسط ايطاليا. وكان تمدد المجالات المحاطة بأسوار أحد معالم هذا الانتصار[5].

والواقع أن المصادر التي تهم الحقبة الممتدة بين سنتي 1000 و1300 لا تتضمن معطيات رقمية تسمح برصد تطور مساحة كل مدينة على حدى، أو تسمح برسم المسارات (أو الخطاطات) التي اتبعتها أسوارها في كل فترة كانت تضيق فيها بالسكان، فتتم توسعة المجال الحضري. ورغم ذلك، فإنها تتيح امكانية توضيح ميكانيزمات حركة التمدين، كما تسمح بتسليط الضوء على الفعاليات التي كانت وراء تلك الحركة وتبيان الأسباب التي دفعتها للقيام بذلك.

ومما لا شك فيه، أن تناول هذه القضايا يساعد على فهم طبيعة الحلول التي تم اقتراحها لمواجهة المشاكل المترتبة عن تزايد سكان المدينة بفعل النمو الديموغرافي أو بفعل الهجرة. كما يساعد على تكوين صورة عن طبيعة المنتوج الذي كان يتم توفيره لتلبية الرغبات فيما يتعلق بالمساكن والمرافق وما الى ذلك.

ولا ينكر الباحث بأن الخوض في هذه القضايا ليس بالأمر الهين، لأنها لم تندرج ضمن اهتمامات المشتغلين بالبحث في تاريخ أوربا الوسيط الا منذ عقدين. وينبه بأنه حين عزم القيام بذلك، لم ينو التوقف عند الاجراءات التقنية، أو عند السياسات التي كانت متبعة في مجال التعمير. وقد تجسدت تلك السياسات كما هو معلوم في المنشآت التي اقامها الملوك والأمراء أوممثلوهم في المدن.

أولا: أسوار وأفراد

مما لا شك فيه أن زحف العمران على مدينة العصر القديم، وتناسل الوحدات السكنية في الضواحي، يعدان من المؤشرات الدالة على توسع المدن في العصر الوسيط. ورغم أن مسارات أسوار تلك المدن لم تكن دائما متطابقة مع المجالات التي كان يقيم بها السكان، فقد اتفق الباحثون بأن مدن العصر الوسيط في ايطاليا، كما في غيرها من مناطق أوربا، شهدت توسعا

[5] ـ نفس المقال ونفس الصفحة.

عمرانيا. وقد اقترح أحدهم أن مساحة المحيط الحضري بلغت في البندقية 114 هكتارا عند مطلع القرن الرابع عشر. بينما بلغت في فلورنسا 630 هكتارا، بعد أن لم تكن تتجاوز 430 أو 480 هكتارا عند نهاية القرن الثاني عشر[6].

ويعتقد إتيين هوبير، أن هذه المعطيات لا تعدو كونها مجرد مؤشرات على اتساع المجالات الحضرية، رغم أنه من الصعب عقد مقارنة بين مساحات المدن في غياب أطلس يتضمن خرائط مدن ايطاليا في العصر الوسيط. تكون تلك الخرائط مرسومة بنفس المقياس، ويحرص واضعوها على ابراز مسار (أو خط سير) المجالات التي كان يقيم بها السكان في تلك المدن[7].

وهو إذ يلح على هذا الأمر، يذكر بأن بعض الباحثين وضحوا خطأ الاعتقاد الذي ظل سائذا لمدة طويلة، ومفاده أن أسوار المدن التي اضحت تحيط بمجال ضيق بعد انهيار الامبراطورية الرومانية تعود للعصر الوسيط الأعلى. وأكدوا بأن تلك الأسوار تعود للفرون المتأخرة من تاريخ الامبراطورية.

وقد اكدت الحفريات التي بوشرت في ضواحي مدينة بلونيا (Bologne) ان بقايا الأسوار التي تم الكشف عنها، والتي كان يعتفد أنها تعود للحقبة القوطية، هي في حقيقة الأمر بقايا أسوار بنيت في نهاية القرن الثالث أو مطلع القرن الرابع.

والخلاصة هي أن مجمل العمليات التي استهدفت الأسوار المحيطة بالمدن بعد القرن الخامس، تمثلت اساسا في اعادة ترميم للأسوار القائمة. وظل الأمر كذلك حتى بداية القرن التاسع أو القرن الموالي. ولم تتم توسعة مساحة أية مدينة الا في حالات نادرة كما هو الشان في مدينتي ميلانو وجنوة. ولم تتجاوز التوسعة 50 هكتارا في أحسن الأحوال. باستثناء روما التي اتسعت مساحتها أكثر. فبلغت حوالي 1500 هكتارا. وتلتها ميلانو التي اتسعت

---

[6] - يحيل إتيين هوبير هنا على كتاب:
Karl Julius Beloch, Storia della popolazione d’Italia, Florence, Le Lettere , 1994, p. 288.

[7] - إتيين هوبير، نفس المقال، ص. 112.

مساحتها فبلغت 200 هكتارا. أما مساحة المدن الأخرى، فتراوحت بين 20 و57 هكتارا[8].

ومهما يكن من أمر، فإن هذه المعطيات تفيد بتزايد ديموغرافي، رغم أن المصنفات المتوفرة لا تسمح بتقدير كمه. وبعد أواسط القرن الحادي عشر، أضحى هذا التزايد واضحا. وانتقلت على اثره مساحة مدينة باڤيا (Pavie) من 57 هكتارا الى 100 هكتار. وتسارع ايقاع التعمير في جميع نواحي ايطاليا منذ منتصف القرن الثاني عشر. فقد بلغت مساحة جنوة 55 هكتارا سنة 1155، بعد ان لم تكن تتجاوز 30 هكتارا. وعلى غرارها اتسعت مدينة فلورنسا. وانتقلت مساحتها من 25 هكتارا الى 80 هكتارا. أما مساحة مدينة ميلانو فبلغت 240 هكتارا. وأمست بذلك من بين أكبر مدن أوربا العصر الوسيط الأوسط.

ويفيدنا إتيين هوبير بأن هذا المظهر الذي عم مختلف مدن ايطاليا، بغض النظر عن حجمها، اكتسى ابعادا مهمة بعد مطلع القرن الثالث عشر تحت تاثير النمو الديموغرافي الذي بلغ آنذاك أوجه. وتواصل حتى منتصف القرن الموالي. فاقتضى الأمر الشروع في تهيئة الأراضي الواقعة على مشارف التجمعات السكنية كما حدث مثلا في ميلانو. واتسع نطاق العمران في جميع المدن التي أخذت تشهد توسعا متواصلا في مساحتها، وتغيرا في مسار الأسوار المحيطة بها.

ويذكر الباحث في هذا المقام أن أسوارا جديدة شرع في بنائها حول مدينة فلورنسا بين سنتي 1284 و1333. وكانت تلك العملية السادسة من نوعها. وفي مدينة جنوة، شرع في بناء أسوار جديدة عند مطلع القرن الرابع عشر للاحاطة بالتجمعات السكنية المستحدثة. فبلغت مساحة المدينة 155 هكتارا. وقد سبق أن أقيمت أسوار حولها سنة 1260. ثم أحيطت بأسوار جديدة سنة 1316.

والجدير بالذكر، أن هذا المشهد الحضري غير كثيرا من ملامح ايطاليا. وقد تميزت فيه مدينتان هما روما والبندقية.

فالأولى، لم تكن محاطة بأسوار سوى حظيرة البابوية، التي أحاطها البابا ليون الرابع بأسوار عند مطلع القرن التاسع، وجزء من المدينة كان يحيط به

---

[8] - نفسه، ص. 114.

السور الشهير باسم "السور الأورلياني" الذي أقيم بين سنتي 271 و275. وخضع لعمليات ترميم متتالية خلال العصر الوسيط. وقد تراوحت مساحة المجال الحضري بها سنة 1300 ما بين 350 و400 هكتار.

أما الثانية، أي البندقية، فلم تكن تحيط بها أسوار. بل كانت تحيط بها المياه التي امدتها بحماية طبيعية. وتجلى اتساع مساحتها في تزايد أعداد الأبرشيات بها (les paroisses). فقد كانت تبلغ 15 أبرشية عند نهاية القرن الثامن. ثم ارتفع عددها الى 37 بعد مضي قرن. واستمر عددها في الارتفاع بعد ذلك ليبلغ 70 ابرشية عند نهاية القرن الثالث عشر. وكانت منتشرة على مساحة بلغت حوالي 450 هكتارا، ثلثاها كانا يقعان خارج النطاق المائي.

ولابراز أهمية هذه التوسعات، يدعونا اتيين هوبير الى عقد مقارنة بسيطة بين مدن ايطاليا وبعض مدن اوربا الغربية. فيذكر في هذا الصدد أن مساحة المجال الذي كانت تحيط به أسوار في باريس بلغ 273 هكتارا زمن حكم فليب أوغيست (Philippe Auguste) بين سنتي 1165 و1223. أما مساحة المجال الحضري في مدينة گاند، فانتقلت بين مطلع القرن الثالث عشر ومطلع القرن الموالي، من 88 هكتارا الى 566 هكتارا. بينما انتقلت المساحة في مدينة بروكسيل، خلال الفترة ذاتها، من 79 هكتارا الى 449 هكتارا. وفي مدينة بروج، انتقلت من 70 الى 430 هكتارا.

ويخلص في أعقاب هذه المقارنة السريع الى القول بأن المساحات الحضرية في هذه المدن كانت متشابهة مع مثيلاتها في مدن ايطالية مثل البندقية وفلورنسا وبلونيا وروما[9].

ومن المؤكد، وفق الباحث، أن المعطيات التي تتضمنها المصنفات المتوفرة لا تسمح بالقيام بمقاربة كمية لعدد السكان الحضريين في ايطاليا خلال العصر الوسيط. كما لا تسمح بقياس تطورهم العددي، ولكنها تتيح مع ذلك امكانية اقتراح احتمالات حول اعداد السكان عند ذروة النمو حوالي سنة 1300.

ولكن المعيقات المشار اليها، لم تثن بعض الباحثين، حسب إتيين هوبير، من الخوض في هذه القضايا. ومن بينهم ماريا جيناتومبو (Maria Ginatempo) ولوسيا ساندري (Lucia Sandri) اللتان خلصتا في بحث

[9] - نفسه، ص. 115.

مشترك الى القول بان الطابع الحضري في ايطاليا العصر الوسيط تجلى بصورة واضحة في مناطق الوسط ومناطق الشمال التي ضمت حوالي 113 مدينة تجاوز عدد سكان كل واحدة منها 5000 نسمة حوالي سنة 1300. بينما ضمت مناطق الجنوب 84 مدينة[10].

وقد احتلت موقع الصدارة كل من ميلانو بحوالي 150000 نسمة (بالاضافة الى 5000 نسمة ممن يمكن نعتهم "بالسكان الطافين فوق الماء")، والبندقية بحوالي 120000 نسمة وفلورنسا التي كان يقطنها حوالي 110000 نسمة.

وتاتي بعد هذه المدن الثلاث، مجموعة مدن تراوح عدد سكانها بين 40000 و80000 نسمة. تتألف من جنوة، التي تجعل بعض التقديرات عدد سكانها بين 60000 و80000، وبادو بحوالي 45000 نسمة سنة 1320، وبلونيا بحوالي 50000 نسمة، وبيزة باكثر من 40000 نسمة.، وبالرمو بأكثر قليلا من 45000 نسمة.

وتلي المدن الوارد ذكرها مجموعة ثالثة من المدن تراوح عدد سكانها بين 30000 و40000 نسمة. وتتألف من ڤيرونا في الشمال، ونابولي ومسينا في الجنوب. وقد بلغ عدد سكان المدينة الأولى حوالي 30000 نسمة سنة 1254. ثم ارتفع بعد ذلك ليتراوح بين 35000 و40000 نسمة سنة 1300. وبلغ عدد السكان 40000 نسمة في كل مدينة من مدن الجنوب.

وكانت المدن التي تراوح عدد سكانها بين 20000 و30000 نسمة تتألف من تسعة مدن، منها أربعة في الشمال وأربعة في الوسط والتاسعة في الجنوب.

وذيلت القائمة، مجموعة كبيرة من المدن تراوح عدد سكانها بين 15000 و20000 نسمة. ستة منها تقع في مناطق الشمال، وثمانية في مناطق الوسط، ومثلها في مناطق الجنوب. وبالاضافة اليها، وجدت مجموعة

---

[10] - لمزيد من التفاصيل، يدعو الباحث القارئ للعودة لكتاب الباحثتين الوارد ذكرهما. وهو تحت عنوان:

L'Italia delle città. Il popolamento urbano tra Medioevo e Rinascimento (secoli XIII-XVI). Firenze, Le Littere, 1990.

كبيرة من المدن تراوح عدد سكانها بين 10000 و15000 نسمة. وكانت منتشرة بدورها في مختلف مناطق ايطاليا.

ويذكرنا إتيين هوبير بأن معظم الدراسات التي تناولت الموضوع أجمعت على أن تزايد عدد سكان المدن كانت وراءه الهجرة من الأرياف في المقام الأول. وقد كانت السلطات المكلفة بتدبير الشأن العام في تلك المدن تسمح بها. بل كانت تشجع على القيام بها. ولم تلجا الى الحد منها الا منذ أواسط القرن الثالث عشر، حين بدأت المجالات الحضرية تكتض بالسكان. فشرعت في تشديد اجراءات الهجرة، مثل انتقاء الوافدين ورفع الرسوم الواجب دفعها نظير الاستقرار بالمدينة[11].

وكان سكان المدن "يساهمون بدورهم" في التخفيف من حدة الضغط السكاني. فقد كان المنتصرون في نزال بين فصيلين متصارعين يقومون بطرد المنهزمين من المدينة. كما حدث مثلا في بلونيا سنة 1274. فقد انتصر الجريميون (les Geremei) على اللامبرتازيين (les Lambertazzi) في نزال دامي استغرق اربعين يوما. وقاموا بطرد المنهزمين من المدينة. وقد بلغ عدد المطرودين، وفق المعطيات التي يتضمنها أحد السجلات، 4123 عنصرا. ويعني ذلك أن عملية الطرد شملت حوالي 150000 فرد اذا ما اضيف الى أولائك العناصر أفراد أسرهم. وكان هذا العدد ضخما لأنه يمثل قرابة ربع عدد سكان المدينة.

ويذكر الباحث، على هامش عبارة "سكان المدينة"، أن النصوص المتوفرة لا تسمح باقتراح أرقام عن نسبة السكان المقيمين بالمركز في احدى المدن، أوعن نسبة أولائك المقيمين بالضواحي. والراجح أن نسبة هؤلاء كانت أكثر بالرغم من اختلاف الكثافة السكانية بين المركز والضواحي. وينطبق هذا الأمر على مختلف المدن. ويمثل في ذات الوقت احدى خاصيات حركة التمدين. ومن ثم، يغدو من الصعب تكوين فكرة دقيقة عن مساحة المجال الحضري الصرف وعن عدد السكان الحضريين.

---

[11] - اتيين هوبير، المقال المحال عليه، ص. 116.

ثانيا: منعشو حركة التمدين

يعود إتيين هوبير ليذكرنا بأن انتعاش حركة التمدين وتوسع المدن ارتبطا اساسا بالهجرة المكثفة. وقد كانت هذه الهجرة تلقائية في بداية الأمر، ثم غدت متحكما فيها وموجهة فيما بعد من قبل السلطات المشرفة على تدبير الشأن العام في المدن. وكان من نتائج تدفق المهاجرين، ارتفاع عدد الوحدات السكنية في كل مدينة، وتزايد عدد المنشآت والمرافق للاستجابة لطلب سكان تضاعف عددهم ثلاث مرات. وفي بعض الحالات تضاعف أربع أو خمس مرات.

وخلال العصر الوسيط، كما هو الشأن اليوم، تنوعت طرق وآليات الحصول على سكن تبعا للزمان والمكان، وتبعا للفئة الاجتماعية التي ينتمي اليها المعني بالطلب.

وقد تمت الاستجابة لبعض الطلبات في إطار العروض العادية التي كان يوفرها سوق العقار هنا وهناك. وهذا أمر لا داعي للتوقف عنده في نظر الباحث الذي ارتأى ايلاء أهمية أكثر للعروض الجديدة التي نشأت بمناسبة انتعاش حركة التمدين، والتي واكبت مختلف مراحلها. وقد تمثلت تلك العروض في تشييد احياء سكنية بالكامل.

والجدير بالتذكير في هذا المقام، أن المساكن التي كانت منتشرة في الحواضر قبل ارتفاع نسبة الطلب، كانت عبارة عن مساكن اسرية من نطابق واحد. ينسجم حجمها مع طبيعة الأسرة التي كانت نواتية. وشيئا فشيئا، أصبحت المساكن المكونة من طابقين تؤثث المجال الحضري[12].

وتم تشييد الوحدات السكنية الجديدة في تجزءات تقع داخل أسوار المدن. وأحيانا كانت تقع خارج الأسوار. وبناء عليه، فإن حركة توسع المدن، التي انطلقت ابتداء من مطلع القرن الحادي عشر، تمثلت بصورة خاصة في عملية انتاج لمجالات مبنية.

ويقر الباحث بأنه من الصعب التطرق باسهاب للصيغ التي اتخذتها العملية المشار اليها. ويؤكد أيضا أنه من الصعب تسليط الضوء بما فيه الكفاية على الفاعلين الذين كانوا وراءها، لأن المصنفات المتوفرة لا تتحدث الا عن

---

[12] - نفسه، ص. 120.

المؤسسات الدينية. ونادرا ما تشير الى سواها من الفاعلين. ويعتقد أنه لا مجال للشك بأن أفرادا من الأرستقراطية، وبعض المنعشين العقاريين الصغار، ساهموا بدورهم في حركة البناء والتعمير.

1) عمليات التعمير التلقائية

ينبهنا الباحث بأن عمليات البناء والتشييد التلقائية لم تكن الصيغة الوحيدة في مجال التعمير، رغم أنها كانت السائدة. فقد وجدت الى جانبها صيغ اخرى تمثلت في مبادرات المؤسسات الدينية ومبادرات بعض الخواص كما سبقت الاشارة الى ذلك.

وما من شك في أن الباحثين الذين قالوا بسيادة الصيغة الأولى وجدوا في المصادر معلومات غزيرة استندوا اليها في القول بذلك. وتتحدث تلك المعلومات عن "مدن الصفيح" التي انتشرت في ضواحي المدن الأوربية بما فيها مدن ايطاليا.

ويعكس انتشارها الطلب المتزايد على العقار. وكان من تداعيات هذا الطلب ارتفاع أسعار الدور في مختلف المدن. وقد بدأ هذا الاتفاع مع مطلع القرن الحادي عشر. وبلغ ذروته بين منتصف القرن الثالث عشر ومطلع القرن الموالي. وكانت تلك الأسعار مختلفة بين مدينة وأخرى. كما كانت مختلفة طبعا بين مسكن وآخر. والأهم من ذلك هو أن أسعارالدور كانت تتجاوز امكانيات العمال والأجراء، ولذلك كان عدد منهم يكتفي بكراء المسكن الذي يأويه وأسرته بدل اقتنائه. فظهرت عقود الكراء في ايطاليا حوالي منصف القرن الثالث عشر[13]. وسرعان ما انتشر العمل بها في سائر الأنحاء.

ويفيد انتشار هذه النصوص بالضغط الذي شهده سوق العقار بفعل تواصل الهجرات نحو المدن. كما يفيد بظهور صيغة جديدة من صيغ تدبير العفار، أخذ الملاكون العقاريون يلجأون اليها لتدبير ما كان بحوزتهم من دور لتحقيق مداخيل وأرباح في أوقات قصيرة.

[13] - نفسه، ص. 122.

ويلاحظ الباحث أن عمليات الكراء كان موضوعها المسكن باكمله في بداية الأمر.
وبعد ذلك أخذ مالكو الدور المؤلفة من طابقين يلجأون الى كراء كل طابق على حدا. وأحيانا كان بعض الملاكين يقومون بكراء بيوت المسكن الواحد لعدة أسر. فاقتضى الأمر اعادة تهيئة الدور القديمة أو بناء دور جديدة لايواء أسترين أو أكثر.

2) عمليات التعمير المنظمة من قبل المؤسسات الدينية وكبارالملاكين اللائكيين

ينطلق إتيين هوبير من الخلاصات التي انتهى اليها بعض الباحثين الذين تناولوا حركة التمدين في مناطق ايطاليا الشمالية والوسطى، للقول بأن المؤسسات الدينية وكبار الملاكين العقاريين فاموا بدور مهم في حركة التعمير التي شهدتها مدن المناطق المذكورة.

أ) دور كبار الملاكين العقاريين

لم يرق دور كبار الملاكين العقاريين لمستوى دور المؤسسات الدينية. ولكنه يعكس على كل حال استجابتهم العفوية، حسب زعم الباحث، لحركات الهجرة المتواصلة التي كانت تشهدها تلك المدن. فقد وفروا الأراضي التي تمت تهيئتها. ثم شيدت فوقها الوحدات السكنية. وأنجزت بها شبكة طرق بسيطة ربطت مختلف التجمعات السكنية بباقي أجزاء المدينة. كما أقيمت في تلك الأراضي المنشآت العمومية الضرورية. وتم تخصيص مساحات منها كساحات وفضاءات عامة.
وابتداءا من مطلع القرن الثالث عشر، تلت عمليات التهيئة والتشييد التي انطلقت منذ القرن الحادي عشر، عمليات ترميم لمختلف المنشآت وتزيين للواجهات وتبليط للمسالك. وهذه العمليات هي التي أضفت الجمالية والطابع الحضري على مدن شمال ووسط ايطاليا.
وقبل المضي قدما في الحديث عن دور كبار الملاكين العقاريين في حركة التعمير، يفتح الباحث قوسا لإفادة القارئ بأن هؤلاء الملاكين العقاريين قليلا

جدا ما قاموا هم بأنفسهم ببناء دور لبيعها أو لعرضها للكراء. وبعبارة اخرى، فإن استثمار مالكي الأراضي للمال في العقار (الدور والمساكن) لم يحدث الا في فترات متأخرة من تاريخ ايطاليا[14].

وبناء عليه، فإن كل تجزئة، من قطعة الأرض االمهيئة للتعمير، كانت تقدم لمن يشيد عليها دارا من ماله الخاص. ويقدم المستفيد سومة كرائية متفق عليها تمتد لفترة طويلة (la concession livellaire ou emphytèotique). ويشرع في أداء واجب كراء التجزئة سنة، أو سنتين بعد التوقيع على عقد ينظم العملية. وكان العمل بهذه الصيغة متبعا في مختلف مدن ايطاليا. وتم تطبيقه في التجمعات السكنية التي استحدثت في الفضاءات الواقعة بين أسوار المدينة النواة والأسوار التي أقيمت بعد اتساع مساحة المدينة.

والجدير بالذكر أن مدة العمل بالعقود المشار اليها كانت متفاوتة نسبيا بين مدينة وأخرى. وقد ظلت، على العموم، تستغرق عدة أجيال، وخاضعة للتجديد باستمرار. ولكن مدينتا روما وبلونيا شدتا عن باقي المدن، حيث لم تعد مدة العمل بتلك العقود تستغرق أكثر من ثلاثين سنة ابتداءا من مطلع القرن الثالث عشر.

وخلافا لمواثيق التعمير التي جرى بها العمل في الأرياف، حيث كانت في كثير من الأحيان جماعية، فإن العقود المنظمة لعملية الاستفادة من الأراضي المخصصة لبناء الدور في المدن، كانت فردية. ولا تفيد المعلومات المتوفرة بأن التجزءات كانت تقدم دفعة واحدة لمجموعة من الأفراد الا في حالات نادرة. كما وقع مثلا في مدينة ڤيرونا حين قدم موناستير السيدة ماريا سنة 1161 تجزءات لمجموعة مكونة من خمسة عشر فردا.

والجدير بالملاحظة، ان بعض المصنفات تتحدث عن ملاكين عقاريين قدموا عددا من قطع الأراضي الغير مهيئة لأشخاص قاموا بتهيئتها واعدادها للبناء. ويمكن نعت هؤلاء الوسطاء، في نظر الباحث، بالمنعشين العقاريين الذين يستثمرون اليوم أموالهم في العقار. ولكن العمل لم يجر بهذه الصيغة الا في مدن معدودة مثل بلونيا وڤيرونا. وقد اتضح في نهاية المطاف أنها غير مجدية من وجهة نظر "تمدينية". اذ تفيد بعض نصوص النصف الثاني من القرن الثالث عشر أن الأب (l'abbé) الذي كان مكلفا بادارة موناستير سان

[14] ـ نفسه، ونفس الصفحة.

بروكلو (San Procolo) بمدينة بلونيا، لمس بأن عملية تعمير بعض الأراضي التي قدمها لمجموعة من الخواص (منعشين عقاريين)، لم تتم بصورة جيدة. فقد طبعها سوء التدبير وفوضى في التعمير. ولذلك تخلى تماما عن هذه التجربة.

والمحصلة هي أن صيغة كراء كل تجزئة على حدى لمن يرغب في بناء مسكن، ظلت الصيغة الأكثر رواجا في جميع مدن ايطاليا، رغم أن الجانب الاداري والتدبيري فيها كان يستغرق أمدا ويتطلب كثيرا من الصبر. ولكن اللجوء اليها كان يمكن من مراقبة سير عملية التعمير والتثبت من هوية المستفيدين من التجزءات[15].

ولم يحدث طيلة العصر الوسيط الأوسط أن قام كبار الملاكين العقاريين ببيع التجزءات المخصصة لبناء الدور الا في مدينة فلورنسا التي لجات فيها بعض المؤسسات الدينية، منذ أواسط القرن الثالث عشر، الى بيع التجزءات لمن يرغبون في بناء دور.

ويرى الباحث أن هذا الاجراء كان يمثل خروجا عن القاعدة المتبعة وعن التعاليم الدينية. وكان يقتضي في حقيقة الأمر موافقة السلطات الدينية والدنيوية.

والواقع أن صيغة كراء التجزئة لمن يرغب في بناء مسكن كانت تطرح بعض المشاكل القانونية من قبيل ملكية المسكن لمن تؤول؟ لمالك الأرض أم لمن ابتنى المسكن؟

وبما أن عملية الكراء كانت تستغرق أمدا طويلا، فقد عدت بمثابة عملية بيع ضمني، ولذلك تم حل مسألة ملكية المسكن وفق صيغتين. تمثلت الأولى في كون المسكن كان يؤول عند نهاية مدة العقد لمن قام بتشييده. وقد جرى العمل بهذه الصيغة على نطاق واسع. أما الصيغة الثانية، التي اعتمدت في نطاق محدود، فقد اعتبرت فيها ملكية المسكن تابعة لملكية قطعة الأرض التي شيد فوقها. بمعنى أن المسكن كان يؤول للمالك العقاري عند نهاية مدة الكراء التي كان يحددها عقد غير قابل للتجديد. وكان الطرف المستغل للمسكن

---

[15] - نفسه، ص. 124.

يتنازل عنه بعد أن يقدم له مالك قطعة الأرض قيمة المواد التي اقتناها للبناء دون احتساب أجرة البنائين[16].

ب) دور المؤسسات الدينية

يؤكد الباحث بأن المؤسسات الدينية قامت بدور حاسم في حركة التعمير منذ القرن العاشر. وقد تجلى هذا الدور في كون معظم التجمعات السكنية التي انتشرت في ربوع ايطاليا، تم تشييدها فوق أراضي كانت في حوزة المؤسسات الدينية. حصلت عليها كأعطيات من قبل الباباوات وأفراد الأسر الحاكمة وبعض كبار الملاكين العقاريين اللائكيين.

كانت معظم هذه الأراضي تقع في ضواحي المدن. ولكن بعضها كان يقع داخل المجال الحضري. ولتبيان شساعتها، يكتفي الباحث بالاشارة الى كون المؤسسات الدينية في جنوة، كانت تملك عند مطلع القرن الثالث عشر ثلثي مساحة الأراضي الواقعة في محيط المجال الحضري.

والجدير بالذكر أن المؤسسات الدينية كانت متنوعة. كما اختلفت مساحة الأراضي التي كانت تقع في حوزتها. وبالتالي اختلفت أدوارها في حركة التعمير بين مختلف مدن ايطاليا، وكذلك داخل كل مدينة على حدى.

ويبدو أن المونساتيرات التي كانت تتبنى التنظيم البندكتي، مثل سان بروكلو وسان سيرو وسان زكريا، كانت أغنى تلك المؤسسات. وهي التي قامت بدور طلائعي في الحركة المشار اليها. ففي معظم المدن مثل جنوة وبلونيا والبندقية وميلانو وروما، كانت هذه المونساتيرات تقع في الضاحية. وعندما أخذ العمران يزحف على مشارف ممتلكاتها، "تحولت بسرعة الى مؤسسات عقارية". فشرعت في وضع تصاميم لقطع من الأراضي التي كانت في حوزتها. وقامت بتهيئتها وربطها بالشبكة الطرقية. وقد اضطلعت بدور الريادة في هذا المجال. ثم التحقت بها المؤسسات الدينية الأخرى. وكانت أدوارها متفاوتة بطبيعة الحال تبعا لقوتها ولثرواتها كما سبقت الاشارة الى ذلك.

ويعتقد الباحث أن دواعي المشاركة في حركة التعمير كانت مختلفة بين هذه المؤسسات. ولكن هاجس الرفع من المداخيل كان القاسم المشترك بينها.

---

[16] ـ نفس المقال ونفس الصفحة.

فقد كانت الأراضي التي تمت تهيئتها مخصصة للزراعة. ولكن المشرفين على إدارة تلك المؤسسات ارتأوا أن وضعها رهن اشارة المعمرين الحضريين سيدر أكثر مما يدره النشاط الزراعي. لأنها ستقسم الى تجزءات تقدم لمستفيدين يشيدون عليها مساكنا مقابل سومة كراء عن كل تجزئة. وفضلا عن ذلك سيغدو قاطنو الدور من المريدين. يقدمون مكوسا بمناسبة مراسيم التعميد وعقد القران، بالاضافة الى الصدقات والأعطيات. فيرتفع تبعا لذلك دخل المؤسسات الدينية[17].

واذ يقر الباحث بأهمية الدافع الاقتصادي أو المادي، فإنه يحذر مع ذلك من جعله الدافع الرئيسي. ويبرر ذلك بكون معظم المؤسسات الدينية كانت تحرص على أن يكون المستفيدون من التجزءات من عامة الناس. كما كانت تقترح مبلغا ماليا معقولا على كل مستفيد. ولذلك فإن غالبية زبنائها كانوا من الحرفيين[18].

3)عمليات التعمير المراقبة والمبرمجة من قبل السلطات الحضرية

يعود إتيين هوبير ليذكر في بداية هذه الفقرة بأن حركة التمدين في ايطاليا انطلقت بشكل عفوي. ونجح رجال الدين وكبار الملاكين العقاريين في "الانقضاض" عليها لتأكيد سيطرتهم على شؤون الدين وعلى المجتمع.

ويبدو أن السلطات الحضرية تأخرت كثيرا في القيام بدور ملحوظ في الحركة. لأن النصوص المتوفرة لا تتحدث عن حضورها الا ابتداء من مطلع القرن الثالث عشر[19]. واقتصر ذلك الحضور في بداية الأمر على المراقبة والتأطير. وبعبارة أخرى، فإن السلطات الحضرية لم تقترح برامج أو مخططات لتعمير المجالات الواقعة بمحاذاة أسوار المدن. ولم تشرع في تشييد البنايات والمعالم العمرانية والمرافق ذات النفع العام الا في وقت متأخر عن انطلاق حركة التعمير في المدن.

---

[17] - نفسه، ص. 134.

[18] - نفس المقال ونفس الصفحة..

[19] - نفسه، ص. 135.

وكان على تلك السلطات أن تعمل في عدة اتجاهات لاستدراك التاخر في مواكبة حركة التعمير. وقد بدأت تدخلاتها بحل المشاكل القانونية التي ظهرت بموازاة تطبيق قانون كراء التجزءات الذي كان معمولا به في سائر المدن كما سبقت الاشارة الى ذلك في عدة مناسبات.

ومن المعلوم أن هذا القانون كان من وضع المؤسسات الدينية وكبار الملاكين العقاريين. وبذلك كان جانب مهم من الترسانة القانونية المنظمة لعملية التعمير تحت هيمنة الخواص. ومن مظاهر تلك الهيمنة، أن ملاكي الأراضي كانوا يطالبون كل من شيد منزلا فوق تجزءة بدفع مبلغ مالي اضافي بعد انتهاء مدة العقد المنظم لعملية كراء تلك التجزءة. فسعت السلطات من خلال تدخلها الى وضع هذا القانون تحت المراقبة. وقد نجحت في الانتصار لمشيدي الدور. فأصبحت عملية كراء التجزءة تتجدد تلقائيا من دون أن يدفع المكتري امبلغا ماليا اضافيا[20]. كما نجحت السلطات في "تحرير" الأراضي الواقعة بمحاذاة المجال الحضري. فأصبح مالكوها مجبرين على الشروع في تهيئتها حين يقتضي التوسع العمراني ذلك.

وبموازاة هذه الاجراءات، شرعت السلطات الحضرية في وضع برامج لتهيئة بعض الأراضي وتقسيمها الى تجزءات. وقد حدث ذلك مثلا في مدينتي بلونيا وجنوة. ففي المدينة الأولى أشرفت السلطات، المكلفة بتدبير الشأن العام بها، على تهيئة حيين سكنيين. وفي المدينة الثانية قامت السلطات الحضرية بتعمير الأراضي الواقعة بمحاذاة الميناء. ولكن مثل هذين المشروعين لم تتلوهما مشاريع مماثلة في بلونيا أو في جنوة أو في المدن الأخرى الا بعد نهاية العقد الثالث من القرن الرابع عشر.

ويفيدنا الباحث في هذا المقام، بأن سلطات مدينة اسيزي (Assisi)، الواقعة وسط ايطاليا، أخذت زمام المبادرة ابتداء من سنة 1336، وشرعت في تنفيذ برنامج تعميرفريد من نوعه. فقد اقرت مجموعة قوانين من بينها: قانون أول يقضي بمنع تشييد الدور بطريقة عشوائية دون ترخيص. وقانون ثان يقضي بمنع بيع قطع الأرض. وقانون ثالث يقضي بتحرير الدور المشيدة على تجزءات مكتراة. فأضحت تلك الدور في ملكية من شيدوها. كما قامت

---

[20] - نفسه، ص. 136.

تلك السلطات بما يشبه عملية مصادرة للأراضي الواقعة بين أطراف المدينة النواة والسور الجديد. قدفعت مبالغ مالية لمالكيها مقابل تنازلهم عنها. وشرعت في تهيئتها. وبعد ربطها بشبكة الطرق، قامت بتقسيمها الى 800 تجزءة متساوية وضعتها رهن إشارة الراغبين في تعميرها. وقد تم اختيار هؤلاء عن طريق القرعة. ودفع كل مستفيد مبلغا مليا. وقد حصلت السلطات الحضرية، حسب افادات الباحث، مبلغ مالي اجمالي قارب ضعق المبلغ الذي دفعته للحصول على الأرض قبل تهيئتها. وقد أنفقت الفائض في اشغال التهيئة وتشييد المرافق الضرورية لعموم السكان[21].

وأهم ما يمكن استخلاصه في نظر الباحث، هو أن دور السلطات الحضرية في مجال التعمير اتضح بصورة جلية في مدن شمال ووسط ايطاليا. ولكن هذا الدور لم يكن متجانسا رغم أن مقاصده كانت واحدة.

وأهم ما ينبه اليه الباحث هو أن ذلك الدور لم يتجسد في صورة مشاريع سكنية مخطط لها أو منفذة وفق برنامج مسطر من قبل. وفضلا عن ذلك، بوشر في وقت كانت فيه حركة التعمير قد قطعت أشواطا مهمة. ويبدو أن عمليات نزع ملكية الأراضي الواجب تهيئتها قصد التعمير، استنفذت جهود ووقت السلطات الحضرية. ولذلك تاخرت كثيرا في تنفيذ برامج تعمير ضخمة وواضحة المعالم. فظل مجال التعمير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الدينية وكبار الملاكين العقاريين.

ومهما يكن من أمر، فإن الحصيلة النهائية التي يدعونا إتيين هوبير لاستخلاصها من خلال الصفحات التي خصها لدراسة ظاهرة التمدين في ايطاليا العصر الوسيط، هي أن ملاحظاته واستنتاجاته عنها تبقى غير مكتملة في غياب أبحاث مستفيضة تهم جميع مدن ايطاليا.

ويرى أن أبحاثا مونوغرافية خاصة بكل مدينة، تتناول مراحل التعمير. ويتم فيها رصد كثافة النسيج الحضري وايقاع اتساع المجال المبني بموازاة ايقاع النمو الديموغرافي، من شأنها أن تمد الباحث بمعطيات دقيقة ومتكاملة لسد الثغرات واستبعاد الفرضيات.

ولكن الباحث يؤكد مع ذلك، بأن أبحاثا من هذا القبيل قد تنجز مستقبلا لن تغير، على كل حال، الخلاصات الكبرى التي انتهى إليها:

---

[21] - نفسه، ص. 138.

أولى هذه الخلاصات هي أن حركة التمدين في ايطاليا انطلقت وتطورت في غياب السلطات الحضرية. كما لم يقم فيها الخواص ذوو الامكانيات المتوسطة بدور يذكر. وبناء عليه، فقد ظلت منذ مطلع القرن الحادي عشر وحتى منتصف القرن الثالث عشر من اهتمامات الخواص الأثرياء، ممثلين في المؤسسات الدينية في المقام الأول ثم كبار الملاكين العقاريين في المقام الثاني.

وثاني هذه الخلاصات هي أن التعاقد مثل حجر الزاوية في العلاقة بين الطرفين المعنين بالسكن: مالك التجزءة من جهة ومشيد المسكن من جهة ثانية. وقد شكل هذا التعاقد أبرز مقوم قامت عليه حركة التعمير في سائر المدن الايطالية. وقد أماط البحث اللثام عن طبيعة عقود كراء التجزءات وعن بعض بنودها. ونظرا لأهميتها ينبغي تعميق البحث مستقبلا حول بنودها، وحول مختلف الصيغ التي يمكن أن تكون قد اتخذتها هنا وهناك. ولا تخفى أهمية البحث في هذه الجوانب على اعتبار أن تلك العقود مثلت قاعدة القوانين التي كانت تنظم العقار في مدن ايطاليا. وقد كان لتلك القوانين أثر على سوق العقار وعلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

وثالث هذه الخلاصات هي أن بعض فقرات البحث خصصت لتناول موقع السلطات الحضرية من حركة التمدين. وقد وضحت تلك الفقرات بأن السلطات الحضرية دخلت مجال التعمير من باب مراقبة القوانين المنظمة للسكن بين ملاكي التجزءات ومشيدي الدور. وقد كان هذا الدور مدخلا نحو مراقبة القوانين المنظمة لعمليات التعمير بشكل عام. ولا مناص من التنبيه بأن تلك المراقبة كانت شكلا من اشكال ممارسة السلطات الحضرية لسيادتها على المجال المأهول. وتقضي الضرورة مستقبلا مواصلة البحث في هذا الاتجاه لابراز طبيعة دور تلك السلطات في كل مدينة. ولتوضيح دواعي قيام السلطات بذلك الدور مقارنة مع الدواعي التي حفزت المؤسسات الدينية وكبار الملاكين العقاريين على اقتحام مجال التعمير.

المصادر والمراجع المعتمدة

في انجاز مباحث الكتاب

أولا: مصادر ومراجع تاريخ بلاد المغرب والأندلس

1) المصادر

1- ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي (توفي سنة 658 هـ)، كتاب الحلة السيراء، تحقيق وتعليق حسين مؤنس، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1963، جزءان.

2- ابن أبي زرع، أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي (توفي سنة 741 ه.)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دون ذكر اسم المحقق، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.

3- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك (توفي سنة 578هـ)، كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1989، ثلاثة أجزاء.

4- ابن بلقين، أبو محمد عبد الله بن باديس (توفي سنة 483هـ)، كتاب التبيان، تحقيق وتقديم وتعليق أمين توفيق الطيبي، منشورات عكاظ، الرباط، 1995.

5- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (توفي سنة 456هـ)، كتاب المحلى، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، منشورات ادارة الطباعة المنيرية، القاهرة، 1929، 11 جزءا.

6- ابن حزم، رسائل ابن حزم، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980-1983، أربعة أجزاء..

7- ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي النصيبي (توفي سنة 367هـ)، صورة الأرض، دون ذكر اسم المحقق، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992.

8- ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف الأموي القرطبي (توفي سنة 469هـ)، المقتبس، (القطعة الخاصة بعهد الخليفة عبد الرحمن الناصر)، تحقيق بدرو شالميطا وفدريكو كورينطي، المعهد الإسباني العربي للثقافة وكلية آداب الرباط، مدريد، 1979.

9- ابن خاقان، أبو نصر الفتح بن محمد بن عبد الله (توفي سنة 529هـ)، قلائد العقيان في محاسن الأعيان، قدم له ووضع فهارسه محمد العنابي، منشورات المكتبة العتيقة، تونس، 1966.

10- ابن خاقان، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، دراسة وتحقيق محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983.
11- ابن الخطيب، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (توفي سنة 776هـ)، أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، القسم الثاني، تحقيق إيڤاريست ليفي-بروڤانسال، دار المكشوف، بيروت، 1956.
12- ابن الخطيب، اللمحة البدرية، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980
13- ابن خفاجة، أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الفتح (توفي سنة 533 ه.)، الديوان، تحقيق عبد الله سنده، دار المعرفة، بيروت، 2006.
14- ابن خلدون، أبو زيد ولي الدين غبد الرحمن بن محمد الحضرمي الاشبيلي (توفي سنة 808 ه.)، مقدمة ابن خلدون، تصحيح وفهرسة أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية والمكتبة التجارية، بيروت-مكة المكرمة، 1994، جزءان.
15- ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دون ذكلر اسم المحقق، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلدان الخامس والسادس.
16- ابن دراج، أبو عمر أحمد بن محمد القسطلي (توفي سنة 421 ه.)، الديوان، تحقيق وتعليق محمد علي مكي، مطابع المكتب الاسلامي، دمشق، 1964.
17- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي (توفي سنة 520 ه.)، فتاوى ابن رشد تقديم وتحقيق وجمع وتعليق المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ثلاثة أسفار.
18- ابن رشد، المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات، تحقيق محمد حجي وسعيد أحمد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ثلاثة أجزاء.
19- ابن رشد، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، الأجزاء 09 و10 و11 و16 تحقيق، أحمد الحبابي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.
20- ابن زيدون، أبو الوليد أحمد بن عبد الله بن غالب توفي سنة 463 ه.)، الديوان، شرح يوسف فرحات، دار الكتاب العربي، بيروت، 1994.
21- ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى المغربي (توفي سنة 685 ه.)، المغرب في حلى المغرب، تحقيق وتعليق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1978-1980، جزءان.
22- ابن سهل، أبو الأصبغ عيسى بن عبد الله (توفي سنة 486 ه.)، ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام، تحقيق يحي مراد، دار الحديث، القاهرة، 2007.

23- ابن عباد، أبو القاسم محمد بن عباد (توفي سنة 488ه.)، ديوان المعتمد بن عباد ملك اشبيلية، جمعه حامد عبد المجيد وأحمد بدوي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2000.
24- ابن عذاري، أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي (كان حيا سنة 712هـ)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزاء الأول والثاني والثالث، تحقيق ومراجعة ج.س. كولان وإ.ليفي – بورفانسال، دار الثقافة، بيروت، 1980.
25- ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، الجزء الرابع، تحقيق ومراجعة إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1980.
26- ابن غالب، محمد بن أيوب الغرناطي (توفي أواخر القرن السادس الهجري)، تعليق منتقى من فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس، تحقيق لطفي عبد البديع، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الأول، الجزء الثاني، نونبر 1955.
27- ابن فرحون، أبو الوفاء ابراهيم بن محمد (توفي سنة 799 ه.)، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، خرج أحاديثه وعلق عليه وكتب حواشيه الشيخ جمال مرعشلي، دار عالم الكتب، الرياض، 2003، جزءان.
28- ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر (توفي سنة 367 ه.)، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق ابراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة-بيروت، 1989.
29- ابن الكردبوس، أبو مروان عبد الملك (كان حيا عند أواخر القرن السادس الهجري)، تاريخ الأندلس، وهو قطعة من كتاب الاكتفاء في أخبار الخلفاء، تحقيق أحمد مختار العبادي، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مجلد 13، مدريد، 1965- 1966.
30- الادريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد الحمودي الحسني (توفي سنة 560 ه.)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق مجموعة باحثين، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، بدون تاريخ، مجلدان.
31- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (توفي سنة 474هـ)، فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام، تحقيق وتقديم محمد أبو الأجفان، دار ابن حزم، بيروت، 2002.
32- البكري، أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز (توفي سنة 487 ه.)، كتاب المسالك والممالك، تحقيق فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب والمؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، تونس، 1992، جزءان.
33- التجاني، أبو محمد عبد الله بن محمد (توفي سنة 717 ه.)، رحلة التجاني، تقديم وتحقيق حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس ، 1981.
34- التجيبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبدون (كان حيا عند أواخر القرن الخامس الهجري)، رسالة في القضاء والحسبة، حققها ونشرها إ.ليفي – بروفانسال ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955.

35- الحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح الأزدي (توفي سنة 488هـ)، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، تحقيق ابراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1989.
36- الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم (توفي حوالي سنة 727هـ)، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1975
37- الداودي، ابو جعفر بن نصر الأسدي (توفي سنة 402هـ)، كتاب الأموال، تقديم وتحقيق رضا محمد سالم شحادة، مركز إحياء التراث المغربي، الرباط، بدون تاريخ.
38- الزهري، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر(توفي بعد سنة 560 هـ)، كتاب الجغرافية، تحقيق محمد حاج صادق،Bulletin d'études orientales ، المجلد 21، دمشق، 1968.
39- الشعبي المالقي، أبو المطرف عبد الرحمن بن قاسم (توفي سنة 497هـ)، الأحكام، تقديم وتحقيق الصادق الحلوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
40- الشنتريني، أبو الحسن علي ابن بسام (توفي سنة 542ه.)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1978، ثمانية مجلدات.
41- العذري، أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس (توفي سنة 478هـ)، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تحقيق عبد العزيز الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1965.
42- اللخمي اللورقي، أبو جعفر أحمد بن سعيد ابن بشتغير (توفي سنة 516 هـ)، كتاب النوازل، دراسة وتحقيق وتعليق قطب الريسوني، دار ابن حزم، بيروت، 2008.
43- مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار تحقيق وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985.
44- مجهول، كتاب الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1997.
45- مجهول (عاش خلال القرن الثامن الهجري)، ذكر بلاد الأندلس، تحقيق وترجمة لويس مولينا ()، منشورات المجلس العلى للأبحاث العلمية ومعهد ميغيل أسين، مدريد، 1983.
46- المراكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك (توفي سنة 703هـ)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق إحسان عباس ومحمد بنشريفة، دار الثقافة، بيروت، 1965-1973، ثمانية أسفار.
47- المراكشي، أبو محمد محيي الدين عبد الواحد بن علي التميمي (توفي سنة 647 ه.)، المعجب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق وتعليق محمد سعيد العريان، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1978.

48- المقري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني (توفي سنة 1041هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968، المجلدان الأول والثاني.

49- النويري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (توفي بعد سنة 733 ه.) تاريخ الغرب الاسلامي في العصر الوسيط من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق وتعليق مصطفى أبو ضيف احمد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1984.

50- اليحصبي، أبو محمد عياض بن موسى (توفي سنة 544 ه.) وولده محمد، مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تقديم وتحقيق محمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.

2) المراجع

أ- دراسات وأبحاث عربية

1- البكر خالد بن عبد الكريم بن حمود، النشاط الاقتصادي في الأندلس في عصر الإمارة (138-316هـ)، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 1993.

2- بن عبود امحمد، التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية في عهد دول الطوائف، مطابع الشويخ "ديسبريس"، تطوان، 1983.

3- بورويبة رشيد، الدولة الحمادية، تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977.

4- جودة حسنين جودة، جغرافية أوربا الإقليمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

5- الجوهري، يسري عبد الرازق، جغرافية البحر المتوسط، دار المعارف، القاهرة، 1978.

6- حميدة عبد الرحمن، جغرافية أوربا الغربية، دار الفكر، دمشق، 1985.

7- خلاف محمد عبد الوهاب، قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي/الخامس الهجري، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

8- سالم عبد العزيز، المغرب الكبير (العصر الإسلامي، دراسة تاريخية وعمرانية وأثرية)، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، جزءان.

9- سنوسي يوسف إبراهيم، زناتة والخلافة الفاطمية، منشورات مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1986.

10- شيخة جمعة، الفتن، والحروب وأثرها في الشعر الأندلسي، المطبعة المغاربية للطباعة والنشر، تونس، 1994، ثلاثة أجزاء.

11- خالص صلاح، إشبيلية في القرن الخامس الهجري، دراسة أدبية تاريخية لنشوء دولة بني عباد في إشبيلية وتطور الحياة الأدبية فيها، دار الثقافة، بيروت، 1965.
12- الطاهري أحمد، عامة قرطبة خلال عصر الخلافة، دراسة في التاريخ الاجتماعي الأندلسي، منشورات عكاظ، الرباط، 1989.
13- الطاهري أحمد، دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس (عصر الخلافة والطوائف)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993.
14- الطاهري أحمد، عامة إشبيلية في عصر بني عباد، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، نوقشت برحاب كلية الآداب بمكناس سنة 1995، سفران (نسخة مرقونة).
15- عمارة علاوة، دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الاسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
16- عنان محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس: العصر الثاني، دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، مكتبة الخانجي، القاهرة 1988.
17- عويس عبد الحليم، دولة بني حماد، صفحات رائعة من التاريخ الجزائري، دار الصحوة ودار الوفاء، القاهرة، 1971.
18- القادري بوتشيش إبراهيم، اثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة (250هـ-316هـ)، منشورات عكاظ، الرباط، 1992.
19- القادري بوتشيش إبراهيم، الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ الإسلامي نوقشت برحاب كلية الآداب بمكناس سنة 1991، ثلاثة أجزاء (نسخة مرقونة).
20- القادري بوتشيش إبراهيم، المغرب والأندلس في عصر المرابطين، المجتمع الذهنيات الأولياء، دار الطليعة، بيروت، 1993.
21- قاسم طويل مريم، مملكة غرناطة في عهد بني زيري البربر (403هـ - 483هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994.
22- قاسم طويل مريم، مملكة ألمرية في عهد المعتصم بن صمادح (443هـ - 484هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994.
23- كمال السيد أبو مصطفى، مالقة الإسلامية في عصر دويلات الطوائف (القرن الخامس الهجري/الحادي عشر للميلاد)، دراسة في مظاهر العمران والحياة الاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.
24- كمال السيد أبو مصطفى، بحوث في تاريخ وحضارة الأندلس في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.
25- كولان ج. س.، الأندلس، تعريب لجنة الترجمة بدائرة المعارف الإسلامية، دار الكتاب المصري، بيروت، القاهرة، 198

26- موسى عز الدين أحمد، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت، 1983.
27- مؤنس حسين، تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس، مكتبة مدبلوي، القاهرة، 1986.
28- هادي روجي ادريس، الدولة الصنهاجية: تاريخ إفريقية من القرن العاشر إلى القرن الثاني عشر، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، جزءان.

ب - دراسات وأبحاث أجنبية (إسبانية وفرنسية).

1- Bazzana André ; Cressier Patrice ; Guichard **P**ierre, Les château ruraux d'al-Andalus, Histoire et archéologie des husuns du Sud-est de l'Espagne, Madrid, Casa de Velezquez, 1988.
2- Bazzana André, Archéologie de l'habitat médiéval dans l'ancien shark al-Andalus (Espagne Orientale), thèse de Doctorat soutenue à l'Université de Lyon II en 1990, 2 Vol. plus annexes (exemplaire dactylographié).
3- Collectif, L'eau et les hommes en Méditerranée, Paris, éd. Du C.N.R.S, 1987.
4- Collectif, Geografia de Espana, dirigida por Joaquin Bosque Maurel y Joan Vilà Valenti, Madrid, 1989, Tomo 8.
5- Collectif, Histoire des Espagnols, dirigé par Bartholomé Bennassar, TomeI, (VI-XVII siècle), Paris, A. Colin, 1985.
6- El agua, Mitos, Ritos y Realidades, Coloquio Internacional organizado a Granada en noviembre de 1992, Granada, édition Anthropos, 1993.
7- Lagardère Vincent, Campagnes et paysans d'al-Andalus (VIIIe-XVe siècle), Paris, Maisonneuve et Larose, 1993.
8- Les céréales en Méditerranée. Histoire, Anthropologie, Economie, acte de la table ronde organisée par la Chambre de commerce et d'industrie de Marseille et l'Université de Provence en novembre, 1989, édition du C.N.R.S et de la maison d'édition la Porte, Rabat, 1994.
9- Lévi-Provençal Evariste, l'Espagne musulmane au Xe siècle, Institutions et vie sociale, Paris, Larose, 1932.
10- Lévi-Provençal Evariste, Histoire de l'Espagne musulmane, Paris-Leiden, Maisonneuve et Brill, 1950, 3 vol.

11- Palazon Julio Navarro, Excavaciones arqueologicas en la cuidad de Murcia durante, 1984, Servicio Regional de Patrimonio Historico, Murcia, 1987.

12- Palazon Julio Navarro y Robles Fernandez Alfonso, Liétor, Formas de vida rurales en Sarq al-Andalus a través de una ocultacion de los siglos X – XI, Centro De Estudios Arabes y Arqueologicos « Ibn Arabi », Ayuntamento De Murcia y Instituto De Cooperacion con el Mundo Arabe, Murcia, 1996.

13- Pidal Ramon Menéndez, La Espana del Cid, Editorial Plutarco, Madrid, 1989, 2 Tomos.

14- Valérian Dominique, Bougie port maghrébin 1067-1510, Rome, Publications de l'Ecole Française de Rome, 2006.

15- Vives Antonio Priéto, Los reyes de taifas, estudio historico – numismatico de los musulmanes espagnoles en el siglo V de la hegira (XIe de J.C), Madrid, 1926.

ثانيا: مصادر ومراجع تاريخ أوربا في العصر الوسيط

1)- نصوص منشورة باللاتينية أو الفرنسية.

1- Adalberon de Laon (mort en 1030), Poéme au Roi Robert, traduction et édition Claude Carrozi, Paris, les Belles Lettres, 1979.

2- Adémar de Chabannes (mort en 1034), Chronique, édition Jules Chavanon, Paris, A. Picard, 1897.

3- César Jules (mort en 44 av. J-C), Commentaires sur la guerre de la Gaule, trad fr. Charles Louandre, Paris, Charpatrer, 1868.

4- Éginhard (mort en 840), Annales, trad. fr., François Guizot in Collection des Mémoires relatifs à l'histoire de France, Paris, J.L.J. Librairie, 1824.

5- Flodoard de Reims (mort en 966), Annales de Flodoard, édition Philippe Lauer, Paris, A. Picard, 1905.

6- Foulque le Réchin (mort après 1109), Chroniques des comtes d'Anjou et des seigneurs d'Amboise, édition Louis Halphen et René Poupardin, Paris, A. Picard, 1913.

7- Grégoire de Tours (mort en 594), Histoire des Françs, édition et traduction Robert Latouche, PAris, les Belles Lettres, 1995.

8- Raoul Glaber (mort en 1047), Les Cinq Livres de ses Histoires (900-1044) édition Maurice Prou, Paris, A. Picard, 1886.

9- Recueil des Chartes de l’abbaye de Cluny, édition Auguste Bernard et Alexandre Bruel, Paris, imprimerie nationale, 1894, Tome V.

10- Tacite (mort vers 120 ap. J-C), La Germanie, trad.fr., Jacques Perret, Paris, Les Belles Lettres, 1967.

2) مراجع حديثة ومعاصرة

1- Barthélémy Dominique, La mutation féodale a-t-elle eu lieu ?, Servage et chevalerie dans la France des Xe et Xie siècle, Paris, Fayard, 1997.

2- Bloch Marc, La société féodale, Paris, Albin Michel, 1968.

3- Bonnassie Pierre, La Catalogne du milieu du Xe à la fin du XIe siècle: croissance et mutations d’une société, Toulouse, Association des publications de l’Université de Toulouse – le Mirail, 1975-1976, 2 vol.

4- Boutruche Robert, Seigneurie et féodalité, Paris, Aubier, 1975, 2 vol.

5- Braudel Fernand, La Méditerranée et le monde méditerranéen à l’époque de Philippe II, Paris, A. Colin, 1979, 2 vol.

6- Braudel Fernand, l’Identité de la France, Paris, Arthaud – Flammarion, 1986, 3 vol.

7- Delort Robert, La vie au Moyen Age, Paris, Seuil, 1982.

8- Débax Hélène, La féodalité languedociènne XIe-XIIIe siècles. Serments, hommage et fiefs dans le Languedoc des Trancavels, Toulouse, Presses du Mirail, 2003.

9- Dockès Pierre, La Libération médiévale, Paris, Flammarion, 1979.

10- Doehaerd Renée, Le Haut Moyen Age occidental, économies et sociétés, Paris, P.U.F, 1982.

11- Duby Georges, La société aux XIe et XIIe siècles dans la région maconnaise, Paris, A. Colin, 1953.

12- Duby Georges, L’économie rurale et la vie des campagnes dans l’Occident médiéval. Essai de synthèse et perspectives de recherche, Paris, Aubier, 1962, 2 vol.

13- Duby Georges, Guerriers et paysans, VIIe-XIIe siècles, Premier essor de l’économie européenne, Paris, Gallimard, 1973.

14- Durand Robert, Les campagnes portugaises entre Douro et Tage aux XIIe siècle, thése de Doctorat soutenue à l'Université de Paris en 1982 (exemplaire dactylographié).

15- Fossier Robert, Enfance de l'Europe, aspects économiques et sociaux, Paris, P.U.F, 1982, 2 vol.

16- Fourquin Guy, Histoire économique de l'Occident médiéval, Paris, A. Colin, 1979.

17-Parain Charles, Outils ethnies et developpement historique, Paris, éditions sociales, 1979.

18- Poly Jean-Pierre, La Provence et la société féodale 879-1166. Contribution à l'étude des structures dites féodales dans le Midi, Paris, Bordas; 1976.

19- Poly Jean-Pierre et Bournazel Eric, Les féodalités, Paris, P.U.F., 1998.

20-Structures féodales et féodalisme dans l'Occident méditerranéen, Colloque organisé par le C.N.R.S. et l'Ecole Française de Rome, Rome, Octobre 1978, Paris, éd. du C.N.R.S, 1980.

21-Toubert Pierre, Les structures du Latium médiéval: Le Latium méridional et la Sabine du IXe siècle à la fin du XIIe siècle, Paris, éd. de Boccard, 1973, 2 vol.

E-KUTUB
Publisher of publishers
Amazon & Google Books Partner
No 1 in the Arab world
Registered with Companies House in England
under Number: 07513024
Email: ekutub.info@gmail.com
Website: www.e-kutub.com
Germany Office: In der Gass 10,
55758 Niederwörresbach,
Rhineland-Pfalz
UK Registered Office:
28 Lings Coppice,
London, SE21 8SY
Tel: (0044)(0)2081334132